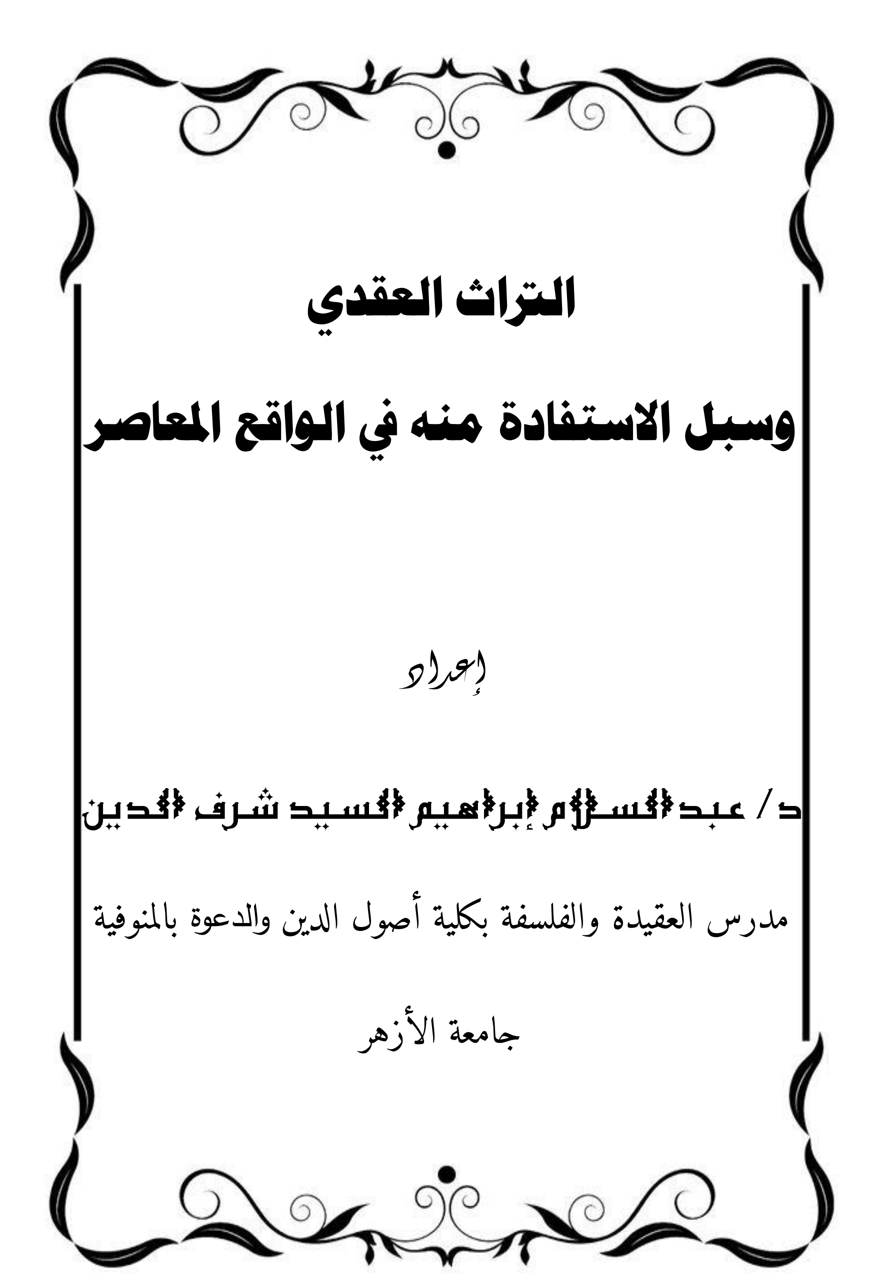


التراث العقدي

وسبل الاستفادة منه في الواقع المعاصر

إعداد

د/ عبد السلام إبراهيم السيد شرف الدين

مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية

جامعة الأزهر





التراث العقدي وسبل الاستفادة منه في الواقع المعاصر

عبدالسلام إبراهيم السيد شرف الدين.

قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بالمنوفية – شبين الكوم، جامعة الأزهر الشريف، جمهورية مصر العربية.

البريد الالكتروني: drasharafeldin@azhar.edu.eg

الملخص:

المقدمة: يسعى هذا فيما يسعى إليه إلى الوقوف على أهمية التراث بصفة عامة والعقدي منه بصفة خاصة، حيث كان لهذا التراث دوره المهم والحيوي قديما في رد شبه المعاندين والملحدين، بما أقامه علماؤه من أدلة، كان لها قوتها، ورصانتها العلمية، فكانت هذه الأدلة بمثابة غصة في حلوق من كادوا للعقيدة الإسلامية

وإذا كانت هذه الأدلة قد أدت مهمتها الدفاعية على أكمل وأتم الوجوه فيما مضى من عصور، فإنها لا تزال تعطي من بريقها العلمي ما يكفل لها دورا هاما في واقعنا المعاصر، شريطة أن نقوم نحن بدورنا الآن في استدعاء هذه الأدلة وإعطائها الدور المنوط بها في مجابهة التيارات والنزعات التشكيكية الإلحادية

الهدف: إعادة النظر إلى تراثنا بصفة عامة والعقدي بصفة خاصة، بطريقة علمية يتأتى من خلالها الإفادة من كنوزه المعرفية، لاسيما من الأدلة العقلية التي أقامها علماء التراث العقدي، أما عن كيفية الإفادة من تلكم الأدلة، فهذا يتطلب منا أن نقرن هذه الأدلة بما يشهد لها ويؤكد على صحتها من نظريات ومكتشفات علمية، إذا تسنى لنا القيام بهذا الدور، فإننا من ناحية نقوم بواجبنا تجاه أئمتنا وعلمائنا فيما يتعلق بالحفاظ على هذا الإرث العلمي، والفكري، والثقافي، الذي تركوه لنا، ومن ناحية أخرى، فإننا نستثمر

وننتفع بهذا الكنز الذي لايزال يعطي بريقا من الإشعاع العلمي والفكري، فضلا عما نفيده من هذا التراث من فتح آفاق جديدة علمية ومعرفية

ولا يخفى على لبيب أن الإفادة من تراثنا بالكيفية المشار إليها، لها ضوابط وقواعد، هي بمثابة الكشاف الذي يميط اللثام عما خفي واستتر، وأعني بهذا: أن الولوج إلى التراث، مدارسة، وتحصيلا، وإفادة، هو في حد ذاته عملية علمية ومعرفية، لها ضوابطها وشروطها التي لابد من تحصيلها، حتى تؤتي هذه الإفادة ثمرها وأكلها

المنهج: اتبعت في هذا البحث مسارا منهجيا قام على عدد من المناهج البحثية العلمية، كان كالتالي: المنهج التاريخي – المنهج الاستدلالي – المنهج التحليلي – المنهج الاستنباطي

النتائج: رفض التراث جملة وتفصيلا، أو الانتقاء منه انتقاء عشوائيا، كلا الأمرين يمثلان تعديا على التراث، وإهمالا لكنز معرفي من الممكن الاستفادة منه في واقعنا المعاصر، كما أن الوعي بالتراث من خلال ضوابط وقواعد معينة، يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق التواصل بين خلف الأمة وسلفها، إذ يقف الخلف من خلال التراث على ما جادت به قرائح سلفهم في شتى المناحي الفكرية والمعرفية، ويسترشد من خلال كنوزه الجليلة، إلى إقامة المبادئ الفكرية والمعرفية الخاصة بهم، على الأصول التي قررها علماء التراث من قبل، وكما أسهمت هذه الأصول قبل ذلك في حل مشكلات واقعهم، فإنها ستسهم في بناء واقعنا، إذ إن هذه الأصول مردها الأصيل إلى الإسلام

التوصيات: العناية بالتراث بصفة عامة والعقدي بصفة خاصة، وتطبيق القواعد والضوابط العلمية اللازمة في قراءته، حتى يتسنى لنا الإفادة من معطياته العلمية والمعرفية في واقعنا المعاصر

الكلمات المفتاحية:

العقدي، التراث، الاستفادة، المعاصر, مناهج البحث العلمي

*****

Doctrinal heritage and ways to benefit from it in contemporary reality

Abd al-Salam Ibrahim al-Sayed Sharaf al-Din.
Department of Doctrine and Philosophy, Faculty of Fundamentals of Religion and Islamic Call in Menoufia - Shebin El-Kom, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: drasharafeldin@ azhar.edu.eg

Abstract:

Introduction: This seeks, as it seeks, to stand on the importance of the heritage in general and the doctrinal part of it in particular, as this heritage had an important and vital role in the past in refuting the semi-rebels and atheists, with the evidence that its scholars established, which had its strength and scientific sobriety. A lump in the throat of those who struggled for the Islamic faith

And if these evidences have fulfilled their defensive mission in the most complete and perfect way in past ages, they still give their scientific brilliance what guarantees them an important role in our contemporary reality, provided that we play our role now in summoning these evidences and giving them the role assigned to them in confronting currents. and atheistic skeptical tendencies

Objective: To reconsider our heritage in general and the doctrinal heritage in particular, in a scientific way through which it is possible to benefit from its knowledge treasures, especially from the mental evidence established by the scholars of the doctrinal heritage. And he confirms their correctness in terms of scientific theories and discoveries. If we are able to play this role, then on the one hand we fulfill our duty towards our imams and scholars with regard to preserving this scientific, intellectual and cultural legacy that they left us, and on

the other hand, we invest and benefit from this treasure that is still It gives a luster of scientific and intellectual radiation, as well as what we benefit from this heritage by opening new scientific and knowledge horizons

It is no secret to the intelligent person that benefiting from our heritage in the manner referred to has controls and rules, which is like a searchlight that uncovers what is hidden and concealed, and by this I mean: that access to heritage, study, collection, and benefit, is in itself a scientific and cognitive process, which has its controls And its conditions that must be collected, in order for this statement to bear fruit and eat it

Methodology: In this research, I followed a methodological path based on a number of scientific research approaches, as follows: the historical approach - the inferential approach - the analytical approach - the deductive approach

Results: Rejecting the heritage altogether, or selecting from it randomly, both of which represent an encroachment on the heritage, and a neglect of a treasure of knowledge that can be benefited from in our contemporary reality, and awareness of the heritage through certain controls and rules, contributes greatly to achieving communication between the successors of the nation And its predecessors, as the successor stands through the heritage on what their predecessors argued in various intellectual and cognitive aspects, and is guided through its venerable treasures to establish their own intellectual and cognitive principles, on the principles that heritage scholars decided before, and as these principles contributed before that to Solving the problems of their reality, because it will contribute to building our reality, as these principles are rooted in Islam

Recommendations: Taking care of the heritage in general and the doctrinal heritage in particular, and applying the necessary scientific rules and controls in reading it, so that we can benefit from its scientific and knowledge data in our contemporary reality

key words:

Nodal, Heritage, Benefit, Contemporary, Scientific Research Methods

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، عدد خلقه، ورضاء نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته

وأشهد أن لا إله الله وحده لا شريك له، لا إله غيره ولا رب سواه

وأشهد أن سيدنا محمدا عبدالله ورسوله وصفوته من خلقه وخليله، اصطفاه الله خيارا من خيار، وبعثه على حين فترة من الرسل وانقطاع من السبل، فهدى أمته من ضلال وبصرها من عمى وأرشدها من غي وتركها على محجة بيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ولا يتبعها إلا كل منيب سالك.

أما بعد،،،

القاصي والداني من جمهرة الباحثين ومن ينتمي إلى ساحات البحث العلمية يعلم قيمة التراث، وكلمة التراث حين تأتي على وجه من الإطلاق والعمومية خالية من القيد والتقييد، فإنما تعني التراث بكافة أشكاله العلمية وحقوليه المعرفية، سواء أكان ذلك الشكل التراثي ينتمي إلى الحقل التاريخي أم إلى الحقل العقدي أم إلى الحقل الفلسفي وغيره من سائر الحقول المعرفية والعلمية

والجدير بالذكر أن كل هذه الحقول المعرفية التراثية تشكل بناء متكاملا في صرح الحضارة الإنسانية والإسلامية، ومن هنا تأتي أهمية العلم بقيمة هذا التراث، لذا فقد عني النابهون من العلماء بالحفاظ على التراث، وقد جاءت هذه العناية في صور مختلفة، فتارة تأتي في صورة حفظه في الصدور وإتقانه، وتارة أخرى تأتي في صورة تحقيقه وإخراج ما

أوشك على الاندثار منه إلى ساحات العلم والمعرفة ويعكف هؤلاء المحققين وكذا المراكز البحثية التي تعنى بتحقيق النصوص التراثية على إخراج هذه الدرر التراثية في حلة قشيبة ليتجدد الانتفاع بها مرة أخرى، وتارة ثالثة تأتي في صورة مناقشته ومدارسته في الأروقة العلمية وبين الباحثين والمشتغلين بالعلم في لقاءات وندوات ومحاضرات وغير ذلك من الملتقيات العلمية التي تعنى بالتراث والتأكيد على الرجوع إليه مرة أخرى

ووسط هذا الخضم الهائل من الكنوز التراثية التي تشكل دوائر مختلفة من الحقول العلمية والمعرفية، يبرز من بين هذه الدوائر وتلك الحقول، التراث العقدي الذي يشكل أهمية خاصة لا سيما لمن ينتمون بحثا ودراسة للتيار العقدي، وتأتي أهمية هذا الحقل التراثي العقدي من كونه قد التف حول القضايا والمسائل العقدية درسا وفهما وتأصيلا، وقد أنتجت هذه المدارسة من جانب علماء التراث العقدي تحديدا دقيقا لجل الشبهات التي أحاطت بالقضايا العقدية، ومن ثم عكف هؤلاء العلماء على مواجهة تلك الشبهات بطرائق عدة تمثلت في الآتي:

أولا: معرفة الجانب الوجداني الذي صدرت عنه أمثال هذه الشبه، إذ إن كثيرا ممن صدرت عنهم تلك الشبه العقدية، لم تكن لتصدر عنهم بغرض علمي كما روجوا وأشاعوا، إنما كان الباعث الرئيس والحثيث لديهم هو شيء وقر في قلوبهم

ثانيا: لما كان هؤلاء العلماء قد أخلصوا في تحصيل هذا العلم وتخلصوا من كل المؤثرات الدنيوية التي من الممكن أن يكون تحصيل العلم بسببها مفردة أو مجتمعة، أورثهم الله التمكن من هذا العلم والإخلاص له، لذا كانوا على دراية تامة بكنهه، وغامضه، ومجمله، ودقيقه، وجليله

ثالثا: هذا التمكن العلمي لعلماء التراث جعلهم ينقضون كل شبهة تلقى في بحر التراث وكأنها ذرة من تراب سرعان ما تذوب بين أمواجه المتلاطمة

رابعا: الردود التي جاءت من علماء التراث العقدي على تلك الشبهات التي أثارها أولئك الناقمون وغيرهم لم تكن مجرد إنكار لدعاوى هؤلاء، إنما كانت ردودا علمية قائمة على الحجة والدليل والبرهان، بحيث لا تبقي على وجه واحد من هذه الدعاوى إلا أتت عليه ولا تذر لها من حجاج إلا كرت عليه

لكل هذه الأسباب وغيرها انقدح في ذهني سؤال فحواه: لم لا نستفيد من هذا التراث العقدي وهو نتاج أفكار ومناقشات ومداراسات لعلماء أفذاذ أخلصوا لعقيدتهم ولعلومها فأثمر هذا الإخلاص نتاجا علميا هو تراثنا العقدي، لم لا نستفيد من هذا التراث وقد نجد فيه الحلول الناجعة لتلك الشبهات التي يلقي بها أولئك الموتورون في نهر العقيدة الصافية حتى يكدروه، فقد استطاع علماؤنا بتر تلك الشبهات بالأجوبة القاطعة، فما المانع أن نرجع إلى تراثنا العقدي ونستند إلى تلك الأجوبة في الرد على الشبهات المثارة في واقعنا، بعد الأخذ في الاعتبار الفوارق الزمنية والمكانية بين العصرين الماضي والحاضر، فما علينا أن نصيغ الأجوبة بصياغة عصرية مرضية بأن ينضم إليها ما توصلت إليه الأبحاث العلمية من نتائج تأكدت صحتها وثبت يقينها، مستخدمين إياها في مناهضة الشبهات العصرية التي هي في الأصل صدى وترديد لما أثير في عصور علمائنا الأوائل إلا إن الموتورين في هذا الزمان صاغوها صياغة جديدة موهمين أنها شبهات وليدة التفكير والتحليل والقياس وغير ذلك من

وسائل البحث العقلي مما هم عنه أبعد الناس، وفي محاولة للإجابة على تلك الأسئلة بزغ العزم وظهرت النية فتآزرا على عقد بحث ارتأيت أن يوسم بـ التراث العقدي وسبل الاستفادة منه في الواقع المعاصر

منهج الباحث:

حتى يستوي هذا البحث على سوقه، فقد قام على عدة مناهج كانت كالتالي:

أولا: المنهج التاريخي (الاستردادي)، ومن خلال هذا المنهج استقصيت آراء علماء التراث العقدي، فيما تطلبه البحث من إيراد كلامهم، سواء فيما يتعلق بسوق أدلتهم التي أقاموها على قضية الوجود الإلهي، أو أي كلام آخر لهم يتعلق بموضوع البحث عموما، فقمت بتوثيق المعلومات والآراء، وذلك بردها إلى مصادرها الأصيلة، كما تقتضي الأمانة العلمية

ثانيا: المنهج الاستدلالي، وبه تتبعت النصوص التي تتناسب مع الإطار المعرفي للبحث

ثالثا: المنهج التحليلي، ومن خلال هذا المنهج توقفت أمام بعض النصوص بالتحليل واستخراج ما بدا لي من معاني كلما تطلب الأمر ذلك

رابعا: المنهج الاستنباطي، ومن خلال هذا المنهج، وبعد استعراض بعض المقدمات الواردة في ثنايا البحث، والتي جاءت في صورة نصوص وأدلة وما شمل هذه النصوص والأدلة من تحليل وغير ذلك، استطعت الوصول إلى بعض النتائج، وقد أشرت إلى هذه النتائج إما في ثنايا البحث أو في خاتمته

وبالإضافة إلى المناهج – الآنف ذكرها - المستخدمة في هذا البحث، اتبعت الأمور التالية:

أولا: عزوت الآيات القرآنية إلي سورها، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية

ثانيا: خرجت الأحاديث الواردة في البحث من كتب الحديث المعتمدة

ثالثا: وثقت النقول والأقوال من مصادرها – ما أمكن ذلك – وإن كان النقل بنصه جعلته بين علامات التنصيص وإن كان بتصرف نبهت على تصرفي فيه

رابعا: المصادر التي رجعت إليها في هذا البحث وثيقة الصلة بموضوع البحث وقضيته الرئيسة

خامسا: كان هناك تدخل بالتعليق والتحليل والشرح وغير ذلك حسب ما يقتضيه المقام

سادسا: وضعت فهرسا يوضح المصادر والمراجع التي رجعت إليها في البحث، وقد رتبته حسب الترتيب الهجائي

خطة البحث:

انتظم هذا البحث على خطة كانت على النحو التالي:

- المقدمة: وقد اشتملت على أهمية الموضوع، ومنهج الباحث، وخطة البحث
- التمهيد: الوقوف على المعنى اللغوي لكلمة التراث، بيان ما يترب على هذا المعنى اللغوي
- المبحث الأول: الموقف من التراث

- **المبحث الثاني: قضية الوجود الإلهي في التراث العقدي**
- **المبحث الثالث: سبل الاستفادة من التراث العقدي في الواقع المعاصر**

وقد أتبعت هذه المباحث بعدد من النتائج ذكرتها في خاتمة البحث مشفوعة بثبت المصادر والمراجع

وإني أسأل الله عز وجل أن يجعلي عملي خالصا، وقولي مقبولا، وأن يجنبني الزلل والنقص

والله من وراء القصد، وهو نعم المولى ونعم النصير

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار، ما تعاقب الليل والنهار، ومقدار طوالع الشموس والأقمار.

التمهيـــــــد

انطلاقا من مقولة فولتير الشهيرة والتي تترد دائما في الأوساط العلمية: إذا أردت أن تتحدث فعليك بداية تحديد المصطلحات، فاستجابة لما تمليه هذه المقولة من طرح معرفي مقبول، نبدأ أولا بتحديد المصطلحات، وإن هذا الإطار التعريفي سيهتم في المقام الأول بالكلمة الأم في العنوان أعني كلمة: التراث

والذي حدا بنا أن نفرد كلمة التراث من بين سائر مفردات عنوان البحث بالوقوف أمامها بالتعريف، أنها تعتبر هي الكلمة الأم لمفردات البحث فببيانها يتضح المراد من سائر الكلمات المكونة للعنوان، فضلا عن أن الوقوف أمام هذه الكلمة بالبيان اللغوي يميط اللثام عن كثير الأمور المختلف فيها بين الباحثين بخصوص ما يتعلق بها من أمور، كالعلاقة بين كلمة الميراث والتراث، وما الذي تختص به كل كلمة منهما، وما الفترة الزمنية التي بمرورها يجوز لنا أن نطلق كلمة تراث، وما هو موقف الباحثين عموما من التراث، وما هي الاتجاهات حول دخول النصوص الدينية (قرآنا وسنة) تحت كلمة تراث

كل هذا سنحاول تبينه إن شاء الله من خلال استعراضنا للمعنى اللغوي لكلمة التراث، وبعض هذا سيتضح في التمهيد، وبقيته ستتكفل به مباحث البحث إن شاء الله

ورد في النهاية في غريب الأثر " التُّراث : ما يُخَلِّفه الرجُل لورَثَتِهِ والتاء فيه بَدل من الواو "(١)

وورد في معجم اللغة العربية المعاصر " تُراث [مفرد]: ما يُخَلِّفه الميِّت لورثته " {وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَمًّا}: تضمُّون نصيبَ غيركم إلى نصيبكم / كُلُّ ما يُمْلَك "نقل تُراث الأسرة / كلّ ما خلّفه السَّلف من آثار علميّة وفنية وأدبيّة، سواء مادِّيَّة كالكتب والآثار وغيرها، أم معنوية كالآراء والأنماط والعادات الحضاريّة المنتقلة جيلاً بعد جيل، مما يعتبر نفيسًا بالنسبة لتقاليد العصر الحاضر وروحه "التُّراث الإسلاميّ – الثَّقافيّ – الشَّعبيّ / إحياءُ التُّراث الأدبيّ: نشر الأدب العربيّ القديم واتّخاذه مثالاً رفيعًا في الإنتاج الأدبيّ وهو يُعَدّ في الأدب العربيّ الحديث مظهرًا من مظاهر النَّهضة في القرن التّاسع عشر/علم تحقيق التراث: علم يبحث فيما تركه السَّلف مكتوبًا وإعادة نشره بشكل واضح ومنظَّم وموثَّق"(٢)

وفيما يخص العلاقة بين كلمتي الميراث والتراث ورد في المعجم الاشتقاقي " والتراث: ما وُرِث " {وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا} [الفجر: ١٩]. وسائر ما في القرآن من التركيب عدا ما هو من الوراثة بمعنى حوز تركة

---

(١)- النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي، ط: المكتبة العلمية – بيروت ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، جـ١، صـ٤٨٦

(٢)- معجم اللغة العربية المعاصرة: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، ط: عالم الكتب، ط الأولى سنة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م، جـ٣، صـ٢٤٢١

الميت أو قسط منها، فهو بمعنى أن يئول إليه ما كان بيد غيره بخلافة فيه أو تقلب أو بمعنى أن تكون العاقبة له فيه تشبيهًا بأيلولة الموروث إلى الوراث {فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ} [الأعراف: ١٦٩] {أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا} [الأعراف: ١٠٠] {وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ} [الأحزاب: ٢٧] {تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا} [مريم: ٦٣] "[١]

ومن خلال هذا الاستعراض اللغوي والاشتقاقي لكلمة التراث نستطيع أن نستنبط عدة أمور:

الأول: أن التراث يعني: التركة (أيا كانت هي: شيء مادي – شيء معنوي، ونعني به جانب الفكر والثقافة وما إلى ذلك) التي تركها السابق للاحق، أو السلف للخلف

الثاني: نلاحظ أن كلمة الميراث في معظم إطلاقاتها تتعلق بالمال، أما كلمة التراث في معظم إطلاقاتها فتتعلق بالجانب العلمي والمعرفي والثقافي

الثالث: لا مانع من شمول كلمة التراث للمعنيين (المادي والمعنوي)

الرابع: أن كلمة التراث عندما يتحدد معناها بالإرث الفكري والثقافي (الجانب المعنوي) فإنها تشمل كل ما تركه السلف للخلف في جميع

---

[١]- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها): د/محمد حسن حسن جبل، ط: مكتبة الآداب – القاهرة، ط الأولى سنة ٢٠١٠م، جـ٢، صـ٧٥٥

الفترات والمراحل، سواء أكانت فترة ظهور وازدهار أم فترة ضعف وركود وخمول، فالتراث لا يختص بمرحلة بعينها دون بقية المراحل

الخامس: أن كلمة التراث بمعناها الفكري والثقافي، لا تختص بلون محدد من الثقافة، ولا بإنتاج فكري معين، ولا بنمط خاص من الفنون والعلوم، إنما إنتاج الأمة أو الحضارة أو القوم المعينين، بكافة أشكاله وأنواعه وألوانه، وحتى بكل دروب إنتاجه – مروي – مكتوب، كل هذا يشكل بمجموعه تراث تلك الأمة أو الحضارة، وفي ذلك يقول د.عبدالله العروي(١) " التراث كل ما هو موروث في مجتمع معين عن الجيال الغابرة، العادات، الأخلاق، الآداب، التعابير، التنظيمات... وهذا المعنى هو بالضبط ما تؤديه كلمة تراث، شريطة أن لا نحصره فيما هو مكتوب أو مروي "(٢)

---

(١)– هذ الكاتب وإن كان ينتمي إلى صف الباحثين الذين يقفون من التراث موقف القطيعة على أساس من تلك النظرة التي يتبنونها والتي ساعدت في تشكيل هذا الموقف لديهم، أعني نظرة: التاريخانية، والتي تعني حبس النص داخل سياقه التاريخي، أقول: بالرغم من هذا إلا أن مخالفة غيرنا لنا في المنهج لا تعني عدم الأخذ عنهم لاسيما إن كان ما يقولونه يتسم بالمصداقية والحيدة العلمية، وهذا موقف يمليه علينا المنهج الإسلامي الوسطي

(٢)– ثقافتنا في ضوء التاريخ: د/عبدالله العروي، ط: المركز الثقافي العربي، بيروت – لبنان، ط الرابعة سنة ١٩٩٧م، صـ١٩١،١٩٢

السادس[١]: إن الفترة الزمنية التي تتيح إطلاق كلمة (تراث) على محصول علمي وفكري ثقافي معين، لأمة من الأمم أو لقوم من الأقوام، يتفاوت مداه بين الباحثين، غير أنه لا ينبغي أن لا يقل عن مآئة من الأعوام، وهو من اختيارات الدكتور علي جمعة، حين عرف التراث بقوله " هو المنتج البشري المنقول الشفوي والكتابي للأمة الإسلامية قبل مائة عام من الزمان "[٢]

ولعل في هذا التعريف ما يرجح ما ورد في النقطة الخامسة – السابقة – التي أشير فيها إلى أن التراث لا يتكفل ببيانه نوع واحد ولا لون واحد من ألوان البيان، بل إنه يشمله كل أنواع البيان من مروي ومكتوب

أما عن علة تحديد المدة الزمنية بمائة عام، فيقول د.على جمعة " ولقد حددت مائة عام لما جرى عليه قانون الآثار في بعض البلاد من تعريف الآثار بالموروث قبل مائة عام "[٣]

السابع: ما نتحدث عنه من تراث يمثل هويتنا وثقافتنا وعقيدتنا، هو في المقام الأول: التراث الإسلامي، وهو يشتمل على كل ما تركه لنا سلفنا من عقيدة، وقيم، ومنجزات مادية وحضارية، لذلك كان تعريف التراث

---

(١)- لنا رأي في العلاقة بين كلمة التراث والموروث، بيد أننا ارتأينا ألا يكون محله هنا، والأجدى أن يذكر في محل الحديث عن الموقف من التراث

(٢)- الطريق إلى التراث الإسلامي: د/علي جمعة محمد، ط: نهضة مصر – القاهرة، ط الرابعة سنة ٢٠٠٩م، صـ١٩

(٣)- المصدر السابق: صـ١٩

الإسلامي في الاصطلاح يعني " ما ورثناه عن آبائنا من عقيدة وثقافة وقيم وآداب وفنون وصناعات وسائر المنجزات الأخرى المعنوية والمادية"[(1)]

لماذا كان التراث العقدي؟

أعني: لماذا أفردت هذه الدراسة لفرع من فروع التراث وهو المعني بالدراسة العقدية

الجواب: إن مراعاة التخصص من الأمور المهمة بمكان، فلما كان التخصص الدراسي الذي ينتمي إليه الباحث هو الدراسة العقدية، فلا ريب أن تأتي هذه الدراسة لتعنى بالجانب العقدي من التراث

وكذا إن توجيه الأنظار للتراث العقدي وبخاصة في هذه المرحلة الزمنية شيء جدير بالاهتمام، حيث إن واقعنا المعاصر تكاثفت فيه سحب من الشبه التي ألقت بظلالها على المجتمع فأحدثت فيه بعض التشويهات الفكرية والثقافية، وإن دفع هذه الشبه يحتاج إلى الرجوع إلى ما سطره علماؤنا الأوائل في مجال العقيدة من نقد لمثل هذه الشبه، ولا يخفى على لبيب ما في هذه الردود من أسلوب علمي، حيث تمتعت جل هذه الردود بقوة البيان، وصحة البرهان، ونقاء الدليل، وهذا كله كان منبعه ذلكم الإخلاص الذي كان يتمتع به هؤلاء العلماء، وهو شعار رفعوه لنصرة الدين، لا لسيادة مذهب ولا لنيل مأرب

---

(1)- التراث والمعاصرة: د/أكرم ضياء العمري، سلسلة كتاب الأمة، ط: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية – قطر، ط الأولى سنة ١٤٠٥هـ ، صـ٢٧

كما أنه لا يخفى أن زمانهم وزماننا يتحدان في نوع الشبه الملقاة في ساحة العقيدة، فما أشبه شبه الأمس بشبه اليوم، فما أحوجنا إلى الرجوع إلى تلك الردود التي أفاض بها علماء التراث العقدي مع إضفاء مزيد من التجديد والتنويع في الأسلوب يتمثل ذلك في إضافة ما جاد به زماننا من اكتشافات ونظريات علمية من الممكن الاستفادة بها في دحض هذه الشبهات وتفتيت تلك المفتريات

وثمة شيء أود الإشارة إليه فيما يتعلق بهذا المقام وهو: أن كلمة العقدي التي يعنيها هذا البحث لا تشمل فقط تلكم المؤلفات العقدية الشهيرة في علم الكلام، وليس المراد أيضا إيراد أقوال علماء هذا العلم فقط، بل إن هذا البحث من الممكن أن يتطرق لأي مُؤلف أو لأي عالم طالما كانت المسألة محل البحث والنقاش تتصل بالجانب العقدي، فلا مانع مثلا من إيراد قول للإمام الطبري أو القرطبي في تفسيرهما إذا كانت هذه النقول تواردت على مسألة عقدية

إذاً هذا البحث يعني في المقام الأول بالمسائل التي تتصل بمجال العقيدة، حتى لو كانت هذه المسائل قد نوقشت في غير مظانها سواء في المصدر (الكتاب) أم فيمن صدرت عنه (العالم)

والذي عزا بنا إلى هذا الفهم، تلك العلاقة الأكيدة والصلة الوطيدة بين كلمتي (الميراث) و (التراث العقدي) وقد مر بنا آنفا من خلال استعراض المعاني اللغوية لكلمة التراث، العلاقة بين كلمتي (الميراث) و (التراث) وهنا ثمة علاقة قوية تبرز بين كلمتي الميراث عموما والتراث العقدي على وجه التحديد، وقد استفدنا هذه العلاقة من خلال الحديث الذي رواه الإمام الطبراني بسنده في معجمه عن أبي هريرة رضي الله عنه " أَنَّهُ مَرَّ بِسُوقِ الْمَدِينَةِ، فَوَقَفَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: يَا أَهْلَ السُّوقِ، مَا أَعْجَزَكُمْ، قَالُوا: وَمَا ذَاكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: ذَاكَ مِيرَاثُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْسَمُ، وَأَنْتُمْ هَاهُنَا لَا تَذْهَبُونَ فَتَأْخُذُونَ نَصِيبَكُمْ مِنْهُ، قَالُوا: وَأَيْنَ

هُوَ؟ قَالَ: فِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجُوا سِرَاعًا إِلَى الْمَسْجِدِ، وَوَقَفَ أَبُو هُرَيْرَةَ لَهُمْ حَتَّى رَجَعُوا، فَقَالَ لَهُمْ: مَا لَكُمْ؟ قَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ فَقَدْ أَتَيْنَا الْمَسْجِدَ، فَدَخَلْنَا، فَلَمْ نَرَ فِيهِ شَيْئًا يُقْسَمُ. فَقَالَ لَهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَمَا رَأَيْتُمْ فِي الْمَسْجِدِ أَحَدًا؟ قَالُوا: بَلَى، رَأَيْنَا قَوْمًا يُصَلُّونَ، وَقَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَقَوْمًا يَتَذَاكَرُونَ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ، فَقَالَ لَهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَيْحَكُمْ، فَذَاكَ مِيرَاثُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "(١)

ففي هذا الحديث إشارة إلى أن ميراث النبوة إنما هو الذكر والقرآن ومدراسته لتدبر ما فيه من عقائد وشعائر وغير ذلك، وإذا كان التراث هو نصوص الوحي وما نتج عنه من مدارسة أثمرت علوما كثيرة، أو هو مجرد هذه العلوم فقط دون إدراج نصوص الوحي فيها(٢)، سواء أكان هذا أم ذاك، إلا أن التراث العقدي من المكونات الرئيسة للتراث، سواء بدخول نصوص الوحي في معنى التراث أم بدخول العلوم التي نتجت عن مدارسة نصوص الوحي، وغالب هذه العلوم تتعلق بالعقيدة التي شملتها نصوص الوحيين " وبذلك يتبين أن التراث في لغة العرب معناه الميراث، وأنه يطلق على وراثة المال والحسب والعقيدة والدين "(٣).

---

(١)- المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط: دار الحرمين – القاهرة، بدون تاريخ، جـ٢، صـ١١٤،١١٥

(٢)- سيأتي بيان هذا لاحقا

(٣)- التراث والمعاصرة: د/أكرم ضياء العمري، صـ٢٧

المبحث الأول

الموقف من التراث

عقد هذا المبحث لبيان أمرين:

الأول: موقف العلماء والباحثين من التراث عموما

الثاني: موقف العلماء والباحثين من مكونات التراث في حد ذاته، وهل تشكل النصوص الدينية (القرآن والسنة) جزءا من العملية البنائية للتراث أم أن هذه العملية خلوا من تلك النصوص الدينية، وبذلك تصبح البنية الفعلية للتراث مكونة من الأفكار والثقافات والمعارف التي تشكلت لدى أمة أو حضارة

الأمر الأول: موقف العلماء والباحثين من التراث عموما

الموقف من التراث تتجاذبه عدة مواقف، وكلها تشكلت إثر أزمة عقلية صادفت الفكر العربي(١) كان ميقاتها الزمني القرن التاسع عشر، وقبل هذه الفترة كانت معظم الدول العربية تخضع للاستعمار الغربي، وقد مثلت هذه الفترة أسوأ المراحل التي مرت بها الأمة، إذ إن هذه الرحلة قد أورثت الأمة ركودا وجمودا في الحركة العلمية والعقلية، وقد ارتكبت هذه الحركات الاستعمارية في حق الشعوب العربية والإسلامية أسوأ ما يمكن أن يرتكب من جرائم إنسانية، ففضلا عن الإفساد المادي الذي ارتكبته تلك

(١)- كان تخصيص الفكر العربي هنا، لأن الحديث عن الموقف من التراث إنما نعني به موقف الشرقيين أنفسهم من تراثهم، وليس موقف الغربيين من تراث الشرقيين، كان هذا التنويه لرفع اللبس الذي قد يتوارد إلى الأذهان

الحركات، أضافت إليه الإفساد العلمي والثقافي والمعرفي، فنجد هذه الحركات قد عملت على تمزيق الهويات للشعوب، وإحياء النعرات المذهبية والطائفية، وتعميق الخلافات الدينية، والترويج للهجات المحلية، وإطراح اللغة العربية، وإثارة الشبهات حول العقائد الإسلامية، والتشكيك في أصالة التراث الإسلامي، وغير ذلك من الوسائل التي يسهل بها القضاء على الشعوب العربية والإسلامية، وهذا من أكبر الجرائم الإنسانية التي ارتكبتها تلك الحركات الإستعمارية في حق هذه الشعوب

وفي هذه المرحلة صار تراث الأمة العلمي رهين المخطوطات حبيس الأدراج في المكتبات ودور الكتب، وإن يدا غافلت الزمن وامتدت إليه، فلا تمتد إليه إلا من أجل شرحه وتقرير حاشية على هذا الشرح ثم تعاد الكرة على هذه الحاشية بشرح آخر ثم يضاف إلى هذا الشرح الحواشي والتعليقات والتقريرات وهكذا دواليك، كان هذا هو غالب موقف الأمة من تراثها في فترة من الفترات، وهذه المنهجية في التعامل مع التراث قد أورثت جمودا فكريا وركودا عقليا، إذ انفصل التراث عن الواقع وعما يواكب هذا الواقع من تجدد وقائع من شأنها أن تخلق أطروحات يتجدد فيها الفكر ويسهم فيها العقل بما يعدل للأمة مسارها الحضاري والثقافي والعلمي

ثم تلت هذه الفترة فترة أخرى يلوح في سمائها بشائر التغيير، وفيها بدأت هذه الدول المُستعمرة تنهض وتكافح لنيل استقلالها، وبعد أن تم لها ما تمنت من الحرية إذا بهم ينظرون إلى واقعهم فإذا هو مرير رهين التخلف والجمود، أما على الجانب الآخر فإن الدول المستعمرة تعيش حالة من الاستقرار وتنعم بالتقدم والرخاء، ومن هنا تشكلت الأزمة، فإذا

بالعقل العربي يتساءل: كيف السير إلى مثل هذا التقدم؟ وتأتي الإجابة لتشكل المواقف من التراث، وهي كالتالي:

الموقف الأول:

يرى أن السبيل إلى هذا التقدم المنشود هو التبعية المطلقة والكاملة للغرب وقطع الصلة كلية بهذا التراث!

الموقف الثاني:

هو الذي يعتمد فيه أصحابه على ما يسمى بالمنهج الانتقائي، وهذا المنهج قد ينتمي أحيانا إلى المناهج العلمية ويدخل في زمرتها لكن بتوصيف معين، أما أصحاب هذا المنهج فقد جردوه من كل توصيف يقربه إلى أن يكون منهجا علميا بالمعنى المراد، إذ إنهم يخضعون هذا المنهج لمعايير الهوى وعدم الوعي بقيمة التراث وحقيقته، فصاروا ينظرون إلى التراث نظرة انتقائية تخضع لآفات الهوى والتعصب، فيأخذون من التراث ما يوافق مرادهم، وينبذون منه ما يتعارض مع أهوائهم

وبهذا يتضح لنا أن أصحاب هذا الموقف يقيمونه على منهجية عشوائية أكثر منها انتقائية، لأن الانتقاء في هذا الموقف لا يقوم على معايير أو ضوابط معينة، بل إنه في جملته يخضع للهوى والمزاج

ولا شك أن هذا الموقف والذي قبله اشتمل على أحكام جائرة على التراث، وفي الوقت ذاته هما موقفان يعكسان أنانية فكرية من جانب أصحابهما، إذ إن هذا الفكر لم يقم على أسس متينة من الاستنتاجات العقلية ولم تدعمه الأدلة الصحيحة والبراهين القويمة، وهو في حقيقته صدى لمكونات نفسية سيطرت على أهله تجاه التراث



وفي استعراض أدلة أصحاب هذين الموقف وبيان مدى تهافتها وبعدها عن المنهج العلمي الصحيح، من خلال ما سطره أولئك القوم من مؤلفات داعية إلى قطع الصلة بالتراث، يقول د. طه عبدالرحمن[1] " ولكم كان ذهولنا عظيما ونحن نرى صدور الأعمال إثر الأعمال، داعية إما إلى قطع الصلة بهذا الإرث المتفرد، وإما إلى الاجتزاء بأقل بقية منه، حتى لم يعد أهون على البعض من أن يشنع بالتراث ويقدح في أهله، وما أن أفقنا من هذا الذهول حتى سارعنا إلى تفحص أشهر هذه الأعمال واحدا واحدا،

(١)- رغم استشهادنا في أكثر من موضع – سيأتي بيانها في مظانها من البحث – بكلام للدكتور طه عبدالرحمن، لاسيما فيما يتعلق بالتراث عموما، أو التراث العقدي خصوصا، إلا أن هذا لا يفهم منه أننا نقر موقفه من الأدلة العقلية على وجود الله، إذ له موقف يرى فيه: أن إقامة الأدلة العقلية على وجود الله غير صالحة لإفادة اليقين في مباحث الإلهيات، فتحت عنوان: الإلهيات النظرية ظنية لا يقينية، يقول " لا يخفى على أحد أن المقال النظري في الإلهيات ليس مقالا علميا بالمعنى الذي نقول به عن الرياضيات والطبيعيات أنها علم، فهو لا يتوافر على أدوات مقاربة ولا على وسائل اختبار، صورية كانت أو تجريبية، وإنما هو جزء مستمد من الخطاب العادي الذي يتداوله عامة الناس، جزء يتميز بكونه يجتهد في اصطناع جهاز متكامل من الاستدلالات التي تنسب لها صفة البرهانية المفيدة لتحصيل اليقين، ومن هذه الاستدلالات تلك التي اشتهرت باسم الأدلة على وجود الله، لكن المتأمل في تفاصيل هذه الأدلة الوجودية، لا يلبث أن يتبين أنها على عكس ما يدعي أصحابها، لا تجاوز حد الظن " انظر: العمل الديني وتجديد العقل: د/طه عبدالرحمن، ط: المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء، ط الثانية سنة ١٩٩٧م، صـ٢٨، وهذا الرأي قد جانبه الصواب وشذ عن طريق الجادة والحق، لأن إقامة الأدلة العقلية المستوفية الشروط والأركان تفيد القطع واليقين في مباحث الألوهية

وتصفح ما حوته من نظريات واحدة واحدة، علنا نظفر فيها برقائق من العلم المكين أو بدقائق من المنهج المتين، نجعلها أسابا لخروج أصحاب هذه الأعمال علينا بأحكامهم المميتة لشعورنا بالتراث، حتى طارت في الناس مطار نادر الأخبار، بل مطار سائر الأمثال، وما كدنا نفرغ من تحقيق مذاهب هؤلاء، حتى عاد علينا الذهول بأشد مما أصابنا من قبل هذا التحقيق، فما كنا نظن أن أوهى الأسباب تحمل على أعتى الأحكام، فقد نظرنا فيما تذرعوا به من الحقائق العلمية، ومحصنا ما ادعوا استعماله من الوسائل المنهجية، فما وجدنا في أكثرها ما تناسب مقتضياته مقتضيات الممارسة التراثية، فكيف بها تفضي إلى الحكم بالانقطاع عن التراث إن كلا وإن جزءا "(١)

ومن خلال تقويم علمي سليم يقدم لنا د. طه عبدالرحمن، الأسباب المنهجية التي أدت بأصحاب هذين الاتجاهين إلى المناداة بمقاطعة التراث، وأن هذه الأسباب في جملتها تعود إلى أمرين:

الأول: الجهل بلغة التراث

الثاني: الولع بتيارات الثقافة الغربية والشغف بكل ما فيها من غث وسمين لاسيما ممن تأثروا بهم من المستشرقين، فقد أخذوا عنهم من الأفكار والثقافة دون النظر إلى ماهية هذه الأفكار والثقافات والموازنة بينها وبين واقعنا ومكوناته العقدية والفكرية والثقافية والاجتماعية

---

(١)- تجديد المنهج في تقويم التراث: د/طه عبدالرحمن، ط: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب، بيروت – لبنان، ط الثانية سنة ١٩٩٣م، صـ٩

يقول د. عبدالرحمن " لقد أنزل كثير من هؤلاء أنفسهم من التراث المنزلة التي لايستحقون، فتكلموا فيه بما لا يعرفون وتطاولوا على البت فيما لايفقهون مع إيجابهم على الناس قبول كلامهم فيه وترك ما يؤثر من خلافه، والحق أن قلة اطلاعهم على معارفه وضعف استئناسهم بمقاصده لا ينازع فيهما إلا من هو أقل علما وأضعف أنسا، ولا أدل على ذلك من أمرين: قلق عبارتهم ونقص علمهم، أما قلق عبارتهم، فينطق به ما أنشأوا من أقوال لا تستقيم على أصول التبليغ العربي السليم، فكيف يصح إذن لمن لا يجيد لغة التراث أن يدعي لنفسه القدرة على تقويمه! فمن أين يقع على حقيقة مضامينه وعلى كنه آلياته! وأما نقص علمهم، فينبئ عنه اتباعهم الشاذ والغريب من الأقوال، فلا يطلب الشاذ إلا من يريد الزيغ عن الحق والمروق، ولا يطلب الغريب إلا من يريد المخالفة والظهور، ولا أشذ ولا أغرب مما ينقلون عن غير أهل هذا التراث متوسلين به عند النظر في معارف التراث ومحتكمين إليه في الحسم في قضاياه، ومما أبوا إلا التعلق والاحتجاج به من دون سواه أقوال المستشرقين، لكن المستشرق وإن زانه علم منبثق من أصول تراثه وتطلع إلى أن يستخدم هذا العلم في الكشف عن غير تراثه، فلا يجوز أن يطمئن أصحاب هذا التراث إلى أحكامه حتى يقوم الدليل القاطع على حصول أسباب هذا الاطمئنان، وليس ذاك لأن المستشرق ما يقتأ يلبس على الغير ويشكك فيما عنده وفيما ورثه كما وقع من بعضهم، وإنما لأن

المعرفة التي يحملها ليست من صنف المعرفة التي تولدت بها مضامين التراث الإسلامي العربي وتكونت بها مقاصده "(١)

وفيما أشار إليه الدكتور طه عبدالرحمن، الإصابة، حيث إن أصحاب هذين الموقفين (قطع الصلة، المنهج الانتقائي القائم على الهوى) كلاهما يعتمدان على قراءة شاذة للتراث وبسببها اعتمدا هذين الموقفين، وقد وضع د. طه أيدينا على حقيقة هامة فيما يتعلق بمنهج كليهما وهي: إغفال القراءة الذاتية للتراث والاعتماد على ما كتبه المستشرقون تجاه الترث العربي الإسلامي! ولما كانت هذه الكتابات قد انطوت على مغالطات فكرية وتاريخية، فإنها بالتالي قد أثمرت ما عقدت لأجله من إيجاد قطيعة معرفية بين التراث ومن ينتمون لهذا التراث من أهله وذويه، وقد تمثلت هذه الثمرة في خلق جيل من الباحثين قد ارتميا في أحضان هذين الموقفين سالفي الذكر، يرمون التراث بأبشع التهم، لأنه تشكل لديهم الموقف عينه الذي تشكل لدى المستشرقين من التراث، يتحدث د. عباس أرحيلة عن التحديات التي تواجه التراث وقد كان منها تحدي القراءة الحداثية للتراث التي اعتمدها أصحاب هذين الموقفين وهي قراءة التراث بعيون المستشرقين، يقول " التحدي الثالث عشر: قراءات حداثية إيديولوجية لا تختلف في منطلقاتها عن منطلقات المستشرقين، وهي بعيدة عن روح التراث، ترميه بالعقم وبالعجز عن مواكبة الحياة، وتتحدث عن ضرورة القطيعة معه، وظلت لفظة تراث في هذه القراءات تحيل على ما تركته العهود السابقة من آثار وتربط سبل نهوض الأمة

(١)- المصدر السابق: صـ١٠

بالانقطاع عن ذلك التراث، واعتباره ماضيا كانت له ملابساته وأوضاعه التاريخية، ويدعو أصحاب هذه القراءات إلى تحرر الوعي العربي من سلطان التراث "(١)

ومن خلال استعراض هذين الموقفين السابقين يتضح لنا أنهما على خطأ كبير، فضلا عما هم عليه من خطر عظيم، لاسيما أصحاب الموقف الداعي إلى قطع الصلة كلية بالتراث، إذ إنه موقف يشهد الواقع بخطئه فضلا عن عدم إمكان وقوعه في الخارج، لأنه لم يقم على صحته شاهد من عقل أو فكر أو منطق، لأن الأمة في كل أطوارها الفكرية والزمانية لم تستطع فرادى أو جماعات أن تقيم قطيعة بينها وبين تراثها، لأن هذا التراث تغلغل في أعماق كيانها بحيث صار مرتبطا بها لا ينفك عنها، يعبر عن هذه الحقيقة د. طه عبدالرحمن، بقوله " لا سبيل إلى الانفكاك عن حقيقة التراث التاريخية ولو سعى المرء إلى ذلك ما سعى، لأنها وإن بدت في الظاهر حقيقة بائنة ومنفصلة بحكم ارتباطها بالزمان الماضي، فهي في جوهرها حقيقة كائنة ومتصلة تحيط بنا من كل جانب وتنفد فينا من كل جهة، كما أنه لا سبيل إلى الانقطاع عن العمل بالتراث في واقعنا، لأن أسبابه مشتغلة على الدوام فينا، آخذة بأفكارنا وموجهة لأعمالنا، متحكمة في حاضرنا ومستشرفة لمستقبلنا، سواء أأقبلنا على التراث إقبال الواعي

---

(١)- تحديات واجهت التراث وتواجهه: د/عباس أرحيلة، بحث منشور في مجلة: الإحياء، العدد: ٣٩-٤٠، الناشر: الرابطة المحمدية للعلماء - المغرب، سنة النشر ٢٠١٣م، صـ١٦٤

بآثاره التي لا تنمحي أم تظاهرنا بالإدبار عنه، غافلين عن واقع استيلائه على وجودنا ومداركنا"(١)

الموقف الثالث:

لم يكن هذا الموقف موقفا استقلاليا بقدر ما كان ردة فعل للموقف الأول (قطع الصلة بالتراث) فقد رفض أصحاب هذا الموقف ما يسمى بالتبعية الغربية، ومن ثم فقد قرروا أن السبيل إلى التقدم هو الانغلاق على أنفسنا والاكتفاء بما عندنا من تراث

الموقف الرابع:

برز بين هذه المواقف موقف توسط بينهم، فهو يرفض التبعية الكاملة للغرب، وفي الوقت ذاته يرفض الانزواء والانغلاق، ولا يرى مانعا من الانفتاح على ثقافة الأخرين وأن ننهل منها قدر المستطاع بما يوافق ثقافتنا وفكرنا ونرفض منها ما يتعارض مع عقيدتنا وثقافتنا، ثم ننظر إلى التراث نظرة منصفة فنأخذ منه ما يكون عونا لنا على تقدمنا وندع منه – في غير نكران – ما يستعصي تطبيقه في واقعنا المعاصر

وهذه نظرة منصفة للتراث، تتأتى من الوسطية التي نادى بها الإسلام، إن أصحاب هذا الموقف ارتأوا أن السبيل لتحقيق بعث حضاري هو التراث، عن طريق استحضار أهميته وقوته ومكانته، واستغلال هذه الأهمية والقوة والمكانة لتكون نواة لهذا البعث المنشود، ومن ثم أصبح التراث محط أنظار كثير من الباحثين قراءة، وتحقيقا، وعناية

---

(١)- تجديد المنهج في تقويم التراث: د/طه عبدالرحمن، صـ١٩

الأمر الثاني: موقف العلماء والباحثين من مكونات التراث

إن مصطلح التراث مصطلح أصيل في لغتنا وثقافتنا وقد نتج عن هذه الأصالة عدة معان لغوية لهذا المصطلح، وقد استعرضنا بعضها في مظانها من هذا البحث[١]

أما فيما يتعلق بتحديد المفهوم لكلمة التراث، أعني ما يتعلق بهذه الكلمة من ناحية المكونات، فقد برزت أيضا عدة مواقف:

الموقف الأول:

يذهب البعض إلى إدراج النصوص الدينية (القرآن السنة) كمكون من مكونات التراث، ومن هذه المكونات أيضا تلك النصوص التي تولدت عن الفهم والمدارسة للنصوص الدينية التي شكلت الإنتاج العلمي والمعرفي للعلماء في كافة الفروع العلمية والمعرفية، والتي يعبر عنها د. عبدالعزيز سيف النصر بقوله " العمل العقلي للمسلمين، الناتج عن فهمهم لما جاء في الكتاب والسنة، سواء اقتصر على ذلك أو تأثر بمؤثرات أجنبية وافدة "[٢] فكلاهما معا من مكونات التراث، يقول د. أكرم العمري " فالتراث الإسلامي هو ما ورثناه عن آبائنا من عقيدة وثقافة وقيم وآداب وفنون وصناعات وسائر المنجزات الأخرى المعنوية والمادية، ومن ثم فلن يقتصر التراث على المنجزات الثقافية والحضارية والمادية بل إنه

---

(١)- انظر التعريف اللغوي لكلمة التراث في تمهيد البحث

(٢)- المنطق وتجديد الخطاب الديني: د/عبدالعزيز سيف النصر، ط: مطابع الأهرام – قليوب – مصر، ط سنة ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م، صـ ٨

يشتمل على الوحي الإلهي (القرآن والسنة) الذي ورثناه عن أسلافنا "[١]

الموقف الثاني:

يذهب البعض إلى قصر مفهوم التراث على تلك النصوص التي تولدت عن مدارسة النصوص الدينية، أي الإنتاج العلمي والمعرفي للعلماء هو وحده ما يشكل عند هؤلاء المكون الرئيس للتراث، أما النصوص الدينية (القرآن والسنة) فهي خارجة عن مكونات التراث، وممن ذهب هذا المذهب أ. أنور الجندي، حيث قال " هناك شيء قائم كالمنار لا يمكن أن يوصف بأنه تراث هو (القرآن والسنة) وهذا ميراث المسلمين الأصيل الذي حفظ الله ما أنزل منه وهو القرآن والذي وصفه الرسول الكريم بقوله: لقد أوتيت هذا الكتاب ومثله معه[٢] ... كيف يمكن أن يصفه بضعة شعوبيين وعلمانيين بأنه تراث؟! نعم هناك التراث وهو ما

---

(١)– التراث والمعاصرة: د/أكرم ضياء العمري، صـ٢٧

(٢)– جزء من حديث أخرجه الإمام أبوداود في سننه، ونصه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال" ألا إني أوتيتُ الكتابَ ومثلَه معه، ألا يوشِكُ رَجُلٌ شَبعانُ على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وَجَدتُم فيه من حلالٍ فأَحِلُّوه، وما وجدتُم فيه من حَرَامٍ فحَرِّمُوه، ألا لا يَحِلُّ لَكُم لحمُ الحِمَارِ الأهليِّ، ولا كُل ذي نابٍ من السَّبُع، ولا لُقَطةُ مُعاهَدٍ إلا أنْ يستغنيَ عنها صاحِبُها، ومن نزلَ بقومٍ، فعليهم أن يَقْرُوه، فإنْ لم يَقرُوه فله أن يُعقِبَهم بمثل قِرَاه " سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، ط: دار الرسالة العالمية، ط الأولى سنة ١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩م، كتاب: السنة: باب: في لزوم السنة، جـ٧، صـ١٣

كتبه الفقهاء والعلماء والمفسرون، وهذا ما يمثل تجربة الأجيال ... وهذه فيها الخطأ والصواب وفيها ما يصلح للاقتباس وما لايصلح "(١)

وممن تبنى هذا الموقف أيضا د. عماد الدين خليل، حين قال " وهذا لا يعني – بالضرورة – إدراج النصوص القرآنية والنبوية التي تنبني عليها العقيدة والشريعة، في سياق المعطى التراثي، بسبب من اختلاف المصدرين، والخصائص المتميزة لكل معطى، فنحن في الحالة الأولى نجد أنفسنا قبالة موروث ينطوي على الصواب والخطأ، لأنه موروث بشري، أو وضعي، على حين تعكس الحالة الثانية معطيات إلهية ونبوية يقينية لا تقبل أيما نقص أو خطأ "(٢)

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أن أصحاب الموقفين السابقين كل منهما صاغ موقفه من إدراج نصوص الوحيين ضمن التراث أو رفضه لهذا الإدارج، على أساس من الإيمان بقدسية الوحي وأنهما يجب أن ينزها عن كل ما من شأنه أن يمس هذه القداسة

فأصحاب الموقف الأول، ذهبوا إلى إدراج نصوص الوحيين ضمن التراث، لأنهم رأوا أن كل العلوم التراثية إنما دارت حول الكتاب والسنة إما

---

(١)- المعاصرة في إطار الأصالة: أ/ أنور الجندي، ط: دار الصحوة – القاهرة، ط الأولى سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، صـ٤ بتصرف بسيط

(٢)- في منهج التعامل مع التراث: د/عماد الدين خليل، بحث منشور في مجلة: إسلامية المعرفة(مسماها القديم) والحالي (الفكر الإسلامي المعاصر) تصدر عن المعهد العالي للفكر الإسلامي، العدد: التاسع عشر، السنة الخامسة سنة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، صـ١٢٤

فهما أو شرحا أو استنباطا ....إلخ، مع الأخذ بعين الاعتبار وجوب تنزيه نصوص الوحيين عما قد تخضع له تلك العلوم من الخلط أو النقد أو الانتقاء أو غير ذلك مما تجره الدراسات عليها، أي أن أصحاب هذا الاتجاه لا يضعون نصوص الوحيين مع سائر العلوم والمعارف سواء بسواء، بل للقرآن والسنة قدسيتهما

أما أصحاب الموقف الثاني، فقد آثروا الحيطة والحذر، وأخذوا بالأحوط، فمنعوا من إدراج نصوص الوحيين ضمن التراث، حتى لايخضع القرآن ولا تخضع السنة لما قد تمليه مناهج البحث في العلوم من خلط أو نقد أو تقويم، فإن القرآن والسنة ينزهان عن هذا، فضلا عما تتميز به نصوص الوحي من كونها غير قابلة للخطأ وذلك باعتبار مصدرها الإلهي، أما المنتج البشري (العلوم والمعارف) فهي قابلة للصواب وعرضة للخطأ، فضلا عما نلمسه لدى أصحاب هذا الاتجاه من تخوف تربص المستشرقين وتلامذتهم بالتراث حيث سيوجهون له سهام الطعن والنقد والانتحال وغير ذلك، فإذا كانت نصوص الوحي مدرجة ضمن التراث فستتعرض هي الأخرى لكل هذا التجريح والتشويه، لهذا – وغيره – آثر أصحاب هذا الاتجاه عدم إدراج نصوص الوحي (قرآنا وسنة) ضمن التراث

الموقف الثالث:

هو موقف يكاد يتوسط الموقفين السابقين، ولعل رونقه يرجع إلى ما تميز به هذا الموقف من تمييزه بين أمرين:

الأول: المصادر أو الموروث ونعني به نصوص الوحي (القرآن والسنة)

الثاني: التراث ونعني به إعمال العقل والفكر في هذا الموروث[١] مما أنتج تراثا علميا ضخما لعلمائنا الأُوَل في كافة الفروع العلمية والمعرفية، وتعددت روافد هذا الإنتاج ما بين نصوص لغوية وأخرى فقهية وثالثة كلامية ورابعة فلسفية، وكل هذه النصوص تتحد في أثوابها المختلفة لتشكل نسقا معرفيا متكاملا يطلق عليه لفظ التراث، وعلى حد تعبير د. أرحيلة " فكان التراث هو ما تخلق وتنشأ من خطابات حول الوحي، وما احتف به من علوم ومعارف في مساره الحضاري من فهوم وشروح وتأويلات له : قربا أو بعدا عنه "[٢] فكان التراث بهذا المفهوم ومن زاوية هذا الموقف (الثالث) هو خلاصة تجربة الأمة مع نصوص الوحي فكرا وسلوكا

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أن هذه التجربة خاضها علماء الأمة بوسائل وآليات معينة، هذه الوسائل والآليات إنما نبتت ونما سوقها واستوى ثمرها في بيئة لغوية وثقافية وعقدية معينة، ولابد من

---

(١)- هذا ما نميل إليه في العلاقة بين كلمة التراث والموروث، وقد نوهت قبل ذلك إلى أنني سأبدي هذا الرأي عند الحديث عن الموقف من التراث

(٢)- تحديات واجهت التراث وتواجهه: د/عباس أرحيلة، صـ١٥٨

مراعاة هذه البيئة بروافدها اللغوية والثقافية والفكرية والعقدية حين نتعامل مع هذا التراث، حتى يتاح لنا فهم ما أنتجوه وحتى ندرك أبعاده ونسبر أغواره، أما المتعرض لهذا التراث خلوا من تلك الوسائل والآليات فسيرجع حتما خالي الوفاض متحقق بالمثل القائل: رجع بخفي حنين، وبالتالي فإنه سيكون إلى نكرانه أقرب منه إلى التصديق به.

المبحث الثاني

قضية الوجود الإلهي في التراث العقدي

من أعمق القضايا التي اشتمل عليها التراث العقدي، قضية الوجود الإلهي، بل لا نبالغ إذا قلنا: أن قضية الوجود الإلهي هي التي صاغت وشكلت معالم التراث العقدي، حتى صارت هذه القضية تمثل حجر الزاوية في هذا التراث، ذلكم لأن تلكم القضية هي القضية الأم في الفكر العقدي، بما مثلته من محور مهم دار حوله الفكر الإنساني بصفة عامة والإسلامي بصفة خاصة

ولا تقتصر أهمية هذه القضية عند هذا الحد فقط، بل إنها استمدت أهميتها من كونها كانت النواة التي شكلت وصاغت سائر القضايا الأخرى التي كانت عمادا للفكر العقدي والكلامي في تراث الفكر الإسلامي والعربي بل والفكر الإنساني عموما

لهذه الأسباب وغيرها[1] ارتأينا أن يبسط هذا البحث ليناقش هذه القضية المهمة (الوجود الإلهي)

---

(١)- قد يتبادر إلى ذهن القارئ الكريم سؤال فحواه: لماذا لا ينضم إلى قضية الوجود الإلهي، قضية النبوة النبوة، فإنها تشكل جزءا مهما في التراث العقدي، وما سبق الحديث عنه في قضية الوجود الإلهي من حيث إمكان الاستفادة من التراث العقدي الذي تشكل حول هذه القضية من حيث الأدلة والردود، يمكن أيضا تطبيقه على قضية النبوة، لاسيما وأن عصورنا الحالية تموج بكثير من الشبهات حول هذه القضية! والجواب: أننا نقر هذا الاستفسار ولا ننكره بحال من الحوال إذ إنه في محله، لكن ما حدا بنا إلى الاقتصار على قضية الوجود فقط عدة أمور: يأتي في مقدمتها، ضيق =

قام علماء التراث العقدي بمجهودات عظيمة في إثبات قضية الوجود الإلهي، وذلك بإقامة الأدلة العقلية والنقلية عليها، وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى ما يلي:

أولا: علماء التراث العقدي المقصود بهم قصدا أوليا علماء الكلام لأنهم هم الذين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن العقيدة الدينية بالأدلة العقلية(١)،

=

المقام عن الحديث في قضية النبوة إلى جانب قضية الوجود الإلهي، من حيث استعراض الأدلة والبراهين لعلماء التراث العقدي في كلا القضيتين، ثم بيان وجه الاستفادة لهذه الأدلة والردود في الواقع المعاصر، فبسط هذا كله في هذا البحث يكاد يكون أمرا متعذرا، حيث إنه سيخرجه عن ضوابطه الموضوعة له من حيث الحجم وعدد الصحائف وغير ذلك، الأمر الذي يجعل من اقتران القضيتين في دراسة واحدة يحتاج إلى دراسة أخرى موسعة تختص بكليهما، الأمر الثاني: أن قضية النبوة وبيان أهميتها وبيان الأدلة التي أدلى بها علماء التراث العقدي، كل هذا كفلت ببيانه في بحث كنت قد أعددته وشاركت به في المؤتمر الدولي الذي عقدته كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية في مارس ٢٠٢٣م، بالشراكة مع كليات أصول الدين والدعوة بالزقازيق، والمنصورة، وطنطا، وكلية القرآن الكريم بطنطا، وبناء عليه ارتأيت أن أفرد في هذا البحث قضية الوجود الإلهي فقط تلافيا أن يكون حديثي عن قضية النبوة معادا أو مكررا، ليس بالنسبة لي فقط فقط، بل بالنسبة للقارئ الكريم، الأمر الثالث: أردت أن يكون الحديث عن قضية الوجود الإلهي، حديثا مشمولا بالتوسع قدر الإمكان، وهذا لا طريق إليه إلا بإفراد هذه القضية في البحث دون دخول أخرى معها

(١)- لهذا تواتر وتوارد عن علماء هذا الفن (الكلام – أو التوحيد) تعريفه بقولهم: علم يقتدر به على إثبات العقائد الدينية مكتسب من أدلتها اليقينية. انظر: تحفة المريد: للشيخ/ إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي البيجوري المتوفى سنة ١٢٧٧هـ، شرح جوهرة التوحيد للعلامة الشيخ برهان الدين إبراهيم بن حسن اللقاني المتوفى سنة =

ولا يمنع من دخول غيرهم معهم – لاسيما في هذه الدراسة – كل عالم – أيا كان تخصصه العلمي(١) – أقام دليلا على عقيدة من عقائد الدين

ثانيا: إن إقامة الأدلة العقلية على العقائد الإسلامية، لا يعني بحال من الأحوال افتقار هذه العقائد إلى هذا النوع من الأدلة عليها، لكنها من باب توضيح الواضحات، كما أن إقامة مثل هذه الأدلة تطلبتها ظروف معينة، كاتساع رقعة الدولة الإسلامية ودخول الإسلام من لم يكن من أهله وكثير منهم كان ينتمي إلى ثقافات معينة، فدخل الإسلام محملا بهذه الثقافات التي بدأت بدورها تطرح عليه كثيرا من التساؤلات والافتراضات التي تحتاج إلى إجابة عقلية، ناهيك عن زمرة المشككين من الملحدين والمشركين وغيرهم من سائر الطوائف الذين كانوا يبثون أطروحاتهم التشكيكية، كل هذا وغيره أنهض علماء الكلام لصيانة العقائد الإسلامية، فأقاموا الأدلة العقلية عليها صيانة لها من عبث هؤلاء وأمثالهم

=

١٠٤١هـ، ضبطه وصححه: عبدالله محمد الخليلي، ط : دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الثانية سنة ٢٠٠٤م/١٤٢٤هـ، صـ١٨

(١)- إن مسألة التخصص العلمي تظهر بشكل لافت في العصور المتأخرة لضعف التحصيل وغير ذلك من أمور كثيرة أدت لأن يتخصص العالم في فرع علمي لا يتعداه لغيره، أما في عصور العلماء السابقين فلا تظهر هذه التخصصية بشكل واضح، وذلك لقوة ذاكرتهم، وسعة حفظهم، وطول صبرهم ومثابرتهم على التحصيل العلمي، وفوق هذا كله إخلاصهم في هذا التحصيل الذي فتح لهم أبواب المعارف والعلوم، كل هذه الأسباب وغيرها جعلت من هؤلاء العلماء علماء موسوعيين

ثالثا: إذا كانت دورة الزمان مستمرة، فإن الزمان يعود بمثل ما رمانا به قبل ذلك من أمثال أولئك المشككين والملحدين الذين ينفثون سمومهم الإلحادية ويطرحون شبهاتهم، مؤملين أن تحدث صداها من الشك وإثناء المسلمين عن عقيدتهم، فإذا كان الزمان قد استدار بمثل هذه الأطروحات الشاذة، فلم نستعيد معها تلك الأدلة العقلية التي أقامها علماء العقيدة في وجوه أولئك المشككين، مع إضافة ما يجود به عصرنا من أدلة علمية وليدة التقدم والاكتشافات الحديثة، يقول د. سعيد فودة " ومن هنا تظهر أهمية الاستفادة من بحوث المتكلمين المتقدمين لإيجاد حلول للمشكلات النظرية المثارة في هذا العصر، وتنبيه الجيل الجديد إلى ثروة فكرة هائلة بين يديه ينبغي أن يقدم على الاهتمام بها والبناء عليها، فإن هذا مما يساعد على مساعدة عظيمة في بناء مستقبل أفضل "[١]

لكن تبقى تلك الأدلة العقلية بمثابة المرتكز الأساسي الذي نعتمد عليه، فهو كالعين المتجددة التي لا يغيض ماؤها ولا ينضب معينها، وبخاصة ونحن نشهد طفرة علمية مشرقية وغربية في اعتماد أدلة المتكلمين في قضية الوجود الإلهي، يقول د. سعيد فوده " هاك نشاط متزايد في الغرب بالاهتمام بدراسة الأدلة على وجود الله تعالى، وإعادة تفحصها، ومحاولة اكتشاف الجديد، ومحاولة توظيف بعض الاكتشافات في العلوم الطبيعية والنظريات الفيزيائية في هذا المجال، ولا يخفى أن هذا الموضوع تتزايد أهميته لا في الغرب فقط، بل في الشرق أيضا، حيث إن

---

(١)- الأدلة العقلية على وجود الله بين المتكلمين والفلاسفة: د/سعيد عبداللطيف فودة، ط: دار الأصلين، ط الأولى سنة ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م، صـ١٦

هناك نشاطا ملحوظا للمنكرين للأديان، والمشككين في وجود الله، وهؤلاء غالبا يزعمون أنهم متمسكون بالنتاج العلمي الطبيعي، وأن قولهم في هذا المجال أسد وأقوم من قول أهل الأديان أو المؤمنين بالله "[١]

رابعا: إن الأدلة العقلية التي أقامها علماء التراث العقدي على الوجود الإلهي، وإن كانت تنتمي إلى العقل من حيث ترتيب المقدمات والنتائج وما إلى ذلك، إلا إنها ترتكز على القرآن الكريم فهما واستنباطا، وبهذا مزج هؤلاء العلماء بين العقل والقرآن الكريم

- **هذه القضية (الوجود الإلهي)**

شغلت أذهان علماء التراث العقدي، إذ هي لب القضايا، وهي التي يتفرع على إثباتها كثير من القضايا العقدية، لهذا توارد علماء التراث العقدي على هذه القضية بالدرس والنظر حتى تواترت أدلتهم عليها، فأقاموا على إثبات الوجود الإلهي الكثير من الأدلة العقلية[٢]، لكن يبقى أهمها منحسرا في الحدوث والإمكان كما أشار إلى هذا بعض علماء التراث العقدي، كالإمام الرازي حين قال " إن الطريق إلى إثبات الصانع تعالى ليس إلا احتياج أجسام هذه الموجودات المحسوسة إلى موجود آخر غير محسوس، ومنشأ تلك الحاجة على قول بعضهم هو الإمكان، وعلى قول

---

(١)- المصدر السابق: صـ١٣

(٢)- إن محاولة استيفاء جميع الأدلة وتفريعاتها التي أقامها علماء التراث العقدي على الوجود الإلهي، شيء صعب المنال، لكن ما لايدرك كله لا يترك كله، لذا سنعمد إلى أهم الأدلة

آخرين هو الحدوث، وعلى قول ثالث هو مجموع الإمكان والحدوث "[١]، وقد أكد على هذا في موطن آخر فقال " اعلم أنه إما أن يستدل على وجود الصانع بالإمكان أو بالحدوث وعلى كلا التقديرين فإما في الذوات أو في الصفات "[٢]

وقبل الشروع في بيان أدلة الوجود الإلهي، حري بنا أن نشير إلى أمرين كلاهما هام:

الأمر الأول:

الإشارة إلى السؤال الهام الذي يطرح نفسه وبقوة على مائدة البحث العقدي فيما يتعلق بقضية الوجود الإلهي، أعني به سؤال: هل وجود الله يحتاج إلى دليل؟

وتأتي الإجابة عليه ممثلة في اتجاهين كل واحد منهما يميل إليه ثلة من علماء التراث العقدي

الاتجاه الأول: يرى أن وجود الله جل وعلا أمر فطري مركوز في طبيعة النفس الإنسانية، ومن ثم فوجوده تعالى لا يحتاج إلى إعمال البراهين

---

(١)- الأربعين في أصول الدين: للإمام فخر الدين الرازي، تقديم وتحقيق وتعليق: د/أحمد حجازي السقا، ط: مكتبة الكليات الزهرية – القاهرة، ط سنة ١٩٨٦م، صـ١٠٣

(٢)- معالم أصول الدين: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط: دار الكتاب العربي – لبنان، بدون تاريخ، صـ٤٤

الحسية أو العقلية، كمقدمة لإثبات الوجود الإلهي، وقد استند أصحاب هذا الاتجاه إلى كثير من آيات القرآن الكريم التي تدعم اتجاههم، من مثل قوله تعالى {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا} [الأعراف:١٧٢] وكقوله تعالى {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [إبراهيم:١٠] وكقوله تعالى {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ} [الروم:٣٠] إلى غير ذلك من الآيات القرآنية التي تدل على الوجود الإلهي وجودا فطريا ضروريا مستغنيا عن المقدمات العقلية النظرية

كما يدعم أصحاب هذا الاتجاه اتجاههم بأن القرآن الكريم في حديثه عن الله تعالى لم يطل في حديثه عن قضية الوجود بقدر ما أطال الحديث في قضية التوحيد، وفي هذا إشارة إلى فطرية الوجود

الاتجاه الثاني: يذهب أصحابه إلى أن قضية الوجود الإلهي تحتاج إلى أدلة وبراهين، ومع أنهم لا ينكرون أن بعض جوانب هذه القضية مرده إلى الفطرة، إلا أن هذا لا يعني استغناء قضية الوجود الإلهي إلى إقامة البراهين الحسية والعقلية عليها، وعمدتهم في ذلك أمرين:

أولهما: لو كانت قضية الوجود الإلهي فطرية بحتة، ما وجدت جاحدا ولا كافرا بهذا الوجود، لكن مع وجود هؤلاء ينتفي أن تكون قضية الوجود الإلهي فطرية بحتة

ثانيهما: وجود بعض الموانع والصوارف التي تصرف الفطرة عن استقامتها، وتثنيها عما جبلت عليه، وهذا يستلزم اقامة الأدلة والبراهين العقلية على الوجود الإلهي ليكون عونا للفطرة على مجابهة تلك الموانع والصوارف

وإلى هذا الاتجاه مال أكثر العلماء، وقد كان لفضية الأستاذ الدكتور محمد ربيع الجوهري رأي قيم في هذه المسألة، يطيب لنا أن نذكره، إذ إنه يمثل الوسطية بين كلا الاتجاهين، حيث أقام فضيلته هذا الرأي، بناء على رؤيته وتحليله للاتجاه الأول، وانطلاقه من هذه الرؤية إلى ما نفهم منه ترجيحه للرأي الثاني، يقول " إننا نرى أن عاطفة التدين موجودة في جميع بني البشر، وأن معرفة الله معلومة لكل مخلوقاته {تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا} [الإسراء: ٤٤] وقد أيدت الأبحاث العلمية الحديثة هذه القضية، حيث أثبتت وجود نوع من التدين لدى جميع المجتمعات، وأن من ينكر وجود الإله، إنما يستبدل وجود إله بإله "(١) هذا تعقيب وتحليل فضيلته للاتجاه الأول، ثم يبدي رأيه في الاتجاه الثاني فيقول " لكن الإنسان بعد ميلاده يتأثر بعوامل كثيرة مثل البيئة الفاسدة، والتنشئة الخاطئة، والمصالح المادية، والميول والأهواء، ودور إبليس وأعوانه في هذا الوجود، هذه المؤثرات تلعب دورا خطيرا في احراف الفطرة الإنسانية، من هنا احتاج الناس إلى: التنبيه، وإلى التذكير "(٢) وهذا الرأي يؤيده الحديث الذي رواه الطحاوي بسنده عن عياض بن حمار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " إن الله عز وجل قال: إني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنه أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، فحرمت

---

(١)- عقيدتنا: د/محمد ربيع الجوهري، ط الثانية عشرة سنة ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م، جـ١، صـ٤٥

(٢)- المصدر السابق: صـ٧٦

عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل عليهم به سلطانا "[1]

وبناء على هذا التحليل أستطيع القول: أن جمعا كبيرا من علماء التراث العقدي ذهبوا إلى الاتجاه الثاني الذي يرى إقامة الأدلة على الوجود الإلهي، أيد هذا، المعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية

يقول الباقلاني من الأشاعرة " أول ما فرض الله على جميع العباد، النظر في آياته، والاعتبار بمقدوراته، والاستدلال عليه بآثار قدرته وشواهد ربوبيته، لأنه سبحانه غير معلوم باضطرار، ولا مشاهد بالحواس، وإنما يعلم وجوده وكونه على ما تقتضيه أفعاله بالأدلة القاهرة، والبراهين الباهرة"[2]

---

[1]- شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، ط الأولى سنة ١٤١٥هـ/١٤٩٤م، جـ١٠، صـ٥

[2]- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني البصري المتوفى عام ٤٠٣هـ، تحقيق وتعليق وتقديم: محمد زاهد بن الحسن الكوثري (١٢٩٦-١٣٧١هـ) ط: المكتبة الزهرية للتراث – القاهرة، ط الثانية سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، صـ٢١

ويقول القاضي عبدالجبار من المعتزلة " النظر في طريق معرفة الله تعلى واجب لأنه تعالى لا يعلم ضرورة ولا بالمشاهدة "(١)

ومن هنا يفهم اتفاق الشاعرة والمعتزلة على أن معرفة الله في وجوده وكذا توحيده طريقها النظر والاستدلال وليس الضرورة، وقد صرح الإيجي الأشعري بهذا الاتفاق حين قال " النظر في معرفة الله تعالى أي لأجل تحصيلها واجب إجماعا منا ومن المعتزلة "(٢) مع الأخذ في الاعتبار أن اتفاقهم فيما يتعلق بالنظر كطريق للمعرفة، أما طريق النظر فمختلف فيه بينهما، فالأشاعرة يرون السمع، بينما يذهب المعتزلة إلى العقل كطريق للنظر

أما الماتريدية فلم يشذوا عن الاتجاه الثاني الذي يرى ضرورة إقامة الأدلة على الوجود الإلهي، واعتبروا أن النظر من السبل الموصلة إلى العلم بحقائق الأشياء، قال أبومنصور الماتريدي " ثم السبيل التي يوصل بها إلى العلم بحقائق الأشياء، العيان، والأخبار، والنظر"(٣) ثم دلل على

---

(١)- شرح الأصول الخمسة: قاضي القضاة عبدالجبار بن أحمد، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق وتقديم: د/عبدالكريم عثمان، تصدير: د/أحمد فؤاد الأهواني، ط: مكتبة وهبة – القاهرة، ط الثالثة سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، صـ٥٢

(٢)- المواقف في علم الكلام: عضد الله والدين القاضي عبدالرحمن بن أحمد الإيجي، ط: عالم الكتب – بيروت، بدون تاريخ، صـ٢٨

(٣)- كتاب التوحيد: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، تحقيق: د/فتح الله خليف، ط: دار الجامعات المصرية – الإسكندرية، بدون تاريخ، صـ٧

أهمية النظر في كونه يفيد العلم فيما غاب عن الحس، بقوله " ثم الأصل في لزوم القول بعلم النظر وجوه، أحدها الاضطرار إليه في علم الحس والخبر، وذلك فيما يبعد من الحواس أو يلطف "[1]

الأمر الثاني:

بيان معاني عدة مصطلحات، إذ إن فهمها يعين على إدراك أدلة الوجود الإلهي

الوجود: هذا المصطلح يعني: كيان ثابت يُتحقق منه بإحدى الوسائل الحسية، المشاهدة – اللمس – التذوق – الشم – السماع، ويضاف إلى هذه الوسائل في إفادة الوجود: العقل – الأخبار المتواترة

فكل ما أمكن إدراكه بهذه الوسائل[2] فهو موجود

ولما كان الوجود من الأمور البديهي، فلم يحتاج إلى تعريف بالحد، أما لفظيا فأشار إليه فضيلة الدكتور محمد ربيع الجوهري بقوله " الوجود هو: الكون، والحصول، والتحقق، والشيئية "[3]

العدم: هو ما كان ضد الوجود، أو هو انتفاء الوجود

---

(1)– المصدر السابق: صـ١٠

(2)– مع مراعاة التقدم العلمي والتكنولوجي في تعزيز هذه الوسائل بوسائل علمية كالتلسكوب وخلافه

(3)– مقدمات علم الكلام: د/محمد ربيع الجوهري، طـ الأولى سنة ١٤٤٥هـ/٢٠١٨م، صـ١٠

الممكن: هو الذي يستوي طرفاه من ناحية الوجود والعدم، بمعنى أن العقل يتصور وجوده ويتصور أيضا عدمه، وقد عرفه ابن سينا بقوله " إن الممكن الوجود هو الذي متى فرض غير موجود أو موجودا لم يعرض منه محال "(١)

واجب الوجود: هو الموجود الثابت الذي لا يقبل الانتفاء أصلا، فلم يكن ممكنا بمعنى أن الوجود طرأ عليه بعد عدم، ولا يعتريه العدم بحال من الأحوال، عرفه ابن سينا بقوله " إن الواجب الوجود هو الموجود الذي متى فرض غير موجود عرض منه محال"(٢)، ثم أشار إليهما (الممكن والواجب) بقوله " والواجب الوجود هو الضروري الوجود، والممكن الوجود هو الذي لا ضرورة فيه بوجه، أي لا في وجوده ولا في عدمه "(٣)

ممتنع الوجود: هو الذي لا يقبل الوجود أصلا

الدور: هو توقف الشيء على ما توقف عليه الشيء، كأن يتوقف وجود ب على أ ويتوقف وجود أ على وجود ب وهذا باطل تتفق عليه العقول، لأن الشيء الواحد سيصبح علة ومعلولا في آن واحد، وأن يكون الشيء متقدما ومتأخرا أيضا في آن واحد، وواجدا وموجودا كل ذلك في وقت

---

(١)- كتاب النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية: الشيخ الرئيس الحسين أبي علي بن سينا، نقحه وقدم له: د/ماجد فخري، ط: دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط سنة ١٩٨٢م، صـ٢٦١

(٢)- المصدر السابق: صـ٢٦١

(٣)- النجاة: ابن سينا، صـ٢٦١

واحد، ولاريب أن هذا من البدهيات في البطلان، وقد عرفه الجرجاني بقوله " الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصرح، كما يتوقف "أ" على "ب"، وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمر، كما يتوقف"أ" على "ب"، و "ب" على "ج"، و "ج" على "أ" "[1]

التسلسل: يعني اجتماع سلسلة من الأسباب والمسببات بلا نهاية، وهذا باطل، لأنه سيفضي إلى توقفات كثيرة لا نهاية له إما في جانب الماضي أو في جانب المستقبل، فسيتوقف الأول على الثاني والثاني على الثالث والثالث على الرابع وهكذا دون الانتهاء إلى نهاية معينة، وهذا أيضا من البطلان الذي تشهد به العقول، وقد عرفه الجرجاني بقوله " التسلسل: هو ترتيب أمور غير متناهية "[2]

هذه المصطلحات هي التي عول عليها علماء التراث العقدي واستخدموها في غالب أدلتهم العقلية على وجود الله

إذاً كان من أهم الأدلة التي صاغها علماء التراث العقدي:

- **دليل الحدوث**

وهو يتلخص في توجيه النظر نحو هذا العالم وما فيه من مكونات، ثم ملاحظة أن هذه المكونات والتركيبات يعتريها التغير، فلم تلتزم حالة

---

(1)- كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط الأولى سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، صـ١٠٥

(٢)- المصدر السابق: صـ٥٧

واحدة من الوجود، فهي طارئة بعد أن لم تكن، وبعد أن كانت لم تصر على حالة واحدة من الهيئة والشكل والحجم وغير ذلك، هذا ما يسمى بالتغير، والتغير آفة الحدوث، وكل حادث لابد له من محدث، والنتيجة المترتبة على هذا: العالم حادث

والحدوث الذي يعنيه المتكلمون، هو وجود الشيء بعد أن لم يكن موجودا، وأن هذا الشيء كان في حيز العدم، وبعد خروجه إلى حيز الوجود، احتاج إلى من يخرجه من حالة العدم إلى حالة الوجود، وكونه كان بعد أن لم يكن، فهذه أمارة الحدوث، والحدوث أمارة الاحتياج، لذلك يعرفه الجرجاني بقوله " الحدوث: عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه "(١)

ويذكر ابن سينا(٢) وجهين في تعريف الحادث، أحدهما من ناحية (الذات – المبدأ) والآخر من ناحية (الزمان) فيقول " والمحدث أيضا على وجهين: أحدهما هو الذي لذاته مبدأ عي به موجودة، والآخر هو الذي لزمانه ابتداء، وقد كان وقت لم يكن، وكانت قبلية هو فيها معدوم، وقد بطلت تلك القبلية "(٣)

---

(١)- التعريفات: الجرجاني، صـ٨٢

(٢)- تقتضي الناحية المنهجية بذكر أدلة المتكلمين أولا، بيد أن عرض رأي ابن سينا هنا ليس فيما يتعلق بأدلة الحدوث عند الفلاسفة، إنما يتعلق بتعريف للحدوث، حيث كان تعريفه من أشمل وأوفى التعريفات لذا قدمناه

(٣)- النجاة: ابن سينا، صـ٢٥٤

وقد وافق الغزالي ابن سينا في هذه القسمة، فتراه يقسم الحادث إلى قسمين بحسب الزمان وبحسب الذات " فالحادث بحسب الزمان هو الذي لزمان وجوده ابتداء، والحادث بحسب الذات هو الذي لذاته مبدأ هي به موجودة "(١)، ويعرفه الباقلاني بقوله " ومعنى المحدث ما لم يكن ثم كان "(٢)، وعرفه الرازي بقوله " والمحدث ما لوجوده أول وهو ما عداه تعالى "(٣)

أولا: الأشاعرة (٤):

اعتمد المتكلمون عموما والأشاعرة خصوصا في إقامة هذا الدليل على منهج: السبر والتقسيم، الذي قوامه حصر الموجودات في قسمين (القدم – الحدوث) ثم إبطال أحدهما (القدم) وبإبطال أحد القسمين يثبت الأخر (الحدوث) وقد نص الإمام الغزالي على هذه المنهجية في إقامة الحدوث دليلا على الوجود الإلهي فقال " ونقتصر على ثلاثة مناهج:

---

(١)– معيار العلم: الإمام الغزالي، تحقيق :د/سليمان دنيا، ط: دار المعارف – القاهرة، ط سنة ١٩٦١م، صـ٣٣٤

(٢)– الإنصاف: الباقلاني، صـ١٦

(٣)– محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين: أبوعبدالله محمد بن عمر بن حسين فخر الدين الرازي (٥٤٤–٦٠٦هـ) تقديم وتحقيق: د/حسين أتاي، ط: مكتبة دار التراث – القاهرة، بدون تاريخ، صـ٢٠٨

(٤)– سيلاحظ القارئ الكريم أن إيراد أدلة السادة الأشاعرة، قد حاز الكم الأكبر من أدلة المتكلمين عموما في هذا الدليل وربما في غيره، ولعل هذا مرده إلى الانتماء إلى فكر هؤلاء السادة دراسة وتمذهبا

المنهج الأول: السبر والتقسيم وهو أن نحصر الأمر في قسمين ثم يبطل أحدهما فيلزم منه ثبوت الثاني. كقولنا: العالم إما حادث وإما قديم، ومحال أن يكون قديماً فيلزم منه لا محالة أن يكون حادثاً أنه حادث وهذا اللازم هو مطلوبنا وهو علم مقصود إستفدناه من علمين آخرين أحدهما قولنا: العالم إما قديم أو حادث فإن الحكم بهذا الانحصار علم، والثاني: قولنا ومحال أن يكون قديماً فإن هذا علم آخر، والثالث: هو اللازم منهما وهو المطلوب بأنه حادث "(١)

وقد اعتمد الإمام الغزالي في هذا الدليل على حصر وجود العالم في صورتين، إما يكون هذا الوجود قديما وإما أن يكون وجودا محدثا، ولما ثبت للعالم الوجود المحدث، ثبت ما يلزم عنه من وجود واجد ومحدث لهذا العالم، لأن العقل يقرر: أن كل حادث لابد له من محدث أحدثه، ومحدث العالم هو الله تعالى

وقد قرر سائر المتكلمين الحدوث كدليل على وجود الله تعالى، ولم يكتفوا في هذا بالتقريرات العقلية، بل إنهم شفعوها بالأدلة النقلية التي تؤيد وتقوي دلالة الحدوث، وكان من أبرز الأدلة النقلية التي اعتمدها المتكلمون قوله تعالى { أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ} [الطور: ٣٥]

(١)- الاقتصاد في الاعتقاد: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤٢٤هـ /٢٠٠٤م، صـ١٨





عمد الإسفراييني إلى هذه الآية الكريمة، وأقام على فهمها دليلا عقليا على الحدوث، فقال " المخلوق لابد له من خالق لأن الأجسام لو كانت بأنفسها مع تجانس ذواتها لم تختلف بالصفات والأوقات والأحوال والمحال فلما اختلفت علمنا أن لها مخصصا قدم ما قدم وأخر ما أخر وخص كل واحد منها بما اختص به من الصفات لولاه لم يقع الاختصاص في شيء من الأوصاف لأن الاختصاص بأحد الجائزين يقتضي مخصصا لولاه لم يقع التخصيص به وقد نبه الله تعالى على أصل هذه الدلالة بقوله أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون معناه أم خلقوا من غير خالق كأنه قال من غير شيء خلقهم لما تقرر من استحالة ثبوت ما ثبت بوصف الخلق من غير خالق خلق ولا صانع دبر وصنع "[1]

ونلاحظ هنا أن الاسفراييني قد اعتمد في استدلاله على ما يسمى بدلالة تخصيص الصفات، التي تعني أن اختصاص المخلوق بصفة ما لابد من مخصص لهذه الصفة، كما نلاحظ أيضا في هذا الاستدلال كأن الإسفراييني يريد أن يدمج بين الدلالة النقيلة والعقلية في كون الأجسام حادثة، وهذا الحدوث بدهي عند إمعان النظر من الإنسان في نفسه

وما أراده الإسفراييني، صرح به أحد المفسرين وهو السعد، في توافق العقل مع الشرع في كون الأجسام حادثة، وحدوثها أمارة الاحتياج إلى محدث من خارجها، وقد قرر السعد هذا التوافق بين العقل والشرع،

---

(1)- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط: عالم الكتب – لبنان، ط الأولى سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، صـ١٥٤،١٥٥

عند تفسيره للآية الكريمة السابقة، فقال فيها "وقد تقرر في العقل مع الشرع، أن الأمر لا يخلو من أحد ثلاثة أمور:إما أنهم خلقوا من غير شيء أي: لا خالق خلقهم، بل وجدوا من غير إيجاد ولا موجد، وهذا عين المحال، أم هم الخالقون لأنفسهم، وهذا أيضا محال، فإنه لا يتصور أن يوجدوا أنفسهم، فإذا بطل هذان الأمران، وبان استحالتهما، تعين القسم الثالث أن الله الذي خلقهم "[١]

وكما استخدم المتكلمون دلالة تخصيص الصفات للتنبيه بها على حدوث الأجسام بواسطة المخصص لهذه الصفات، استخدموا أيضا دلالة تخصيص الزمان للتنبيه بها على أن وجود العالم في وقت دون آخر يقتضي مخصصا لهذا الوقت، وهذا المخصص هو فاعل مختار للعالم

وكان ممن جنح لهذه الدلالة، الإمام الجويني، الذي اعتمد برهان التخصيص كدليل على وجود الله، وهو برهان يقوم على افتراض موجد لهذا العالم، وهل وجد العالم بطريق العلة والمعلول، بمعنى أن العالم معلول لعلة هي التي أوجدته، أو أن الموجد لهذا العالم هي الطبيعة، أو أن الموجد لهذا العالم هو فاعل مختار خصص زمانا معينا لإيجاده دون سائر الأزمنة، وهذا المخصص هو الله، يقول الجويني " إذا ثبت حدث العالم، وتبين أنه مفتتح الوجود، فالحادث جائز وجوده وانتفاؤه، وكل وقت صادفه وقوعه كان من المجوزات تقدمه عليه بأوقات، ومن الممكنات

---

[١]- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط الأولى سنة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، صـ٨١٦

استئخار وجوده عن وقته بساعات، فإذا وقع الوجود الجائز بدلا عن استمرار العدم المجوز، قضت العقول ببداهتها بافتقاره إلى مخصص خصصه بالوقوع، وذلك أرشدكم الله مستبين على الضرورة ولا حاجة فيه إلى سبر العبر والتمسك بسبيل النظر "(١)

وبعد استعراض الجويني لكل الافتراضات التي تثيرها العقول فيما يتعلق بشأن المخصص الذي أوجد هذا العالم في وقت دون آخر بل على صفات دون أخرى، تراه يكر على كل هذه الافتراضات بالبطلان، ويثبت فاعلا مختارا للعالم، هو الذي خصصه بوقت دون وقت وصفات دون أخرى، فيقول "فإن بطل أن يكون مخصص الحادث علة توجبه، أو طبيعة توجده بنفسها لا على الاختيار، فيتعين بعد ذلك القطع بأن مخصص الحوادث فاعل لها على الاختيار، مخصص إيقاعها ببعض الصفات والأوقات"(٢)

ومما يلحق بتعزيز دليل الحدوث لدى المتكلمين، أنهم لم يستدلوا على هذا الحدوث جملة، بل إنهم لجؤوا في هذا الاستدلال إلى تفصيل هذا الدليل، والاستدلال بتلك التفصيلات الجزئية، وقد مر بنا منها، تخصيص الصفات، فالصفات المكتسبة دليل على الحدوث، كما مر بنا دلالة

---

(١)- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: لإمام الحرمين الجويني ٤١٩/ ٤٧٨هـ ، تحقيق وتعليق وتقديم: د/محمد يوسف موسى، د/علي عبدالمنعم عبدالحميد، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة، مكتبة المثنى – بغداد، ط سنة ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م، صـ٢٨

(٢)- المصدر السابق: صـ٢٩

تخصيص العالم بوقت دون وقت، وفي هذا ما يدل على وجود فاعل مختار لهذا العالم هو الذي خصصه بهذا الوقت دون غيره من الأوقات، ومنها أيضا، احتياج الأفعال إلى الأجسام للقيام بها، وهذا الاحتياج دليل على الحدوث سواء للأفعال أو الأجسام، ومنها، دلالة التغير، وأنه آفة الحدوث

وقد عمد الإمام الأشعري إلى هذه الجزئية فأسهب فيها، وبين أن الإنسان يعتريه كثير من التغيرات والتحولات، وكلها شاهد صدق على حدوثه، واحتياجه إلى غيره، وقد عزز الأشعري استدلاله هذا بكثير من الآيات القرآنية، ومن ثم أصبح دليله عقليا نقليا من خلال تلاقي العقل والنقل في الدلالة على التغير الذي هو آفة الحدوث والاحتياج، الذي بدوره يدل على أن للخلق صانعا ومدبرا، يقول الأشعري " إن سأل سائل فقال: ما الدليل على أن للخلق صانعا ومدبرا دبره؟ قيل له: الدليل على ذلك أن الإنسان الذي هو في غاية الكمال والتمام كان نطفة ثم علقة ثم لحما ودما وعظما، وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه من حال إلى حال، لأنا نراه في حال كمال قوته وتمام عقله لا يقدر أن يحدث لنفسه سمعا ولا بصرا، ولا أن يخلق لنفسه جارحة، يدل ذلك على أنه في حال ضعفه ونقصانه عن فعل ذلك أعجز، لأن ما قدر عليه في حال النقصان فهو في الكمال عليه أقدر، وما عجز عنه في حال الكمال فهو في حال النقصان عنه أعجز، ورأيناه طفلا ثم شابا ثم كهلا ثم شيخا، وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه من حال الشباب إلى حال الكبر والهرم، لأن الإنسان لو جهد أن يزيل عن نفسه الكبر والهرم ويردها إلى حال الشباب لم يمكنه ذلك، فدل ما وصفنا على أنه ليس هو الذي ينقل نفسه في هذه الأحوال، وأن له ناقلا نقله من

حال إلى حال ودبره على ما هو عليه، لأنه لا يجوز انتقاله من حال إلى حال بغير ناقل ولا مدبر "(١)

وفي موطن آخر يقرر الإمام الأشعري دليل الحدوث، أو بالأحرى دلالة التغير والتحول وكونها آفة الحدوث، وهو في هذا الموطن يدعم الدلالة العقلية بالاسترشاد النقلي، حتى يلتقيا معا، بل إنه يقرر أن من مهام البعثة النبوية تنبيه الناس على هذه الدلالة أعني: دلالة التغير والتحول، وكونها دالة على حدث الإنسان، يقول " وأنه عليه السلام دعا جماعتهم إلى الله، ونبههم على حدثهم بما فيهم من اختلاف الصور والهيئات وغير ذلك من اختلاف اللغات، وكشف لهم عن طريق معرفة الفاعل لهم بما فيهم وفي غيرهم، بما يقتضي وجوده ويدل على إرادته وتدبيره حيث قال عز وجل { وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ} [الذاريات:٢١] فنبههم عز وجل بتقلبهم في سائر الهيئات التي كانوا عليها وشرح ذلك بقوله عز وجل { وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ } [المؤمنون:١٢-١٤] وهذا من أوضح ما يقتضي الدلالة على حدث الإنسان، ووجود المحدث له من قِبَل أن العلم قد أحاط بأن كل متغير لا يكون قديما، وذلك أن تغيره يقتضي مفارقة حال كان

---

(١)- كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع: للإمام أبي الحسن الأشعري المتوفى سنة ٣٣٠هـ، صححه وقدم له وعلق عليه: د/حموده غرابه، ط: مطبعة مصر – القاهرة، ط سنة ١٩٥٥م، صـ١٧،١٨

عليها قبل تغيره وكونه قديما ينفي تلك الحال، فإذا حصل متغيرا بما ذكرناه من الهيئات التي لم يكن قبل تغيره عليها، دل ذلك على حدوثها، وحدوث الهيئة التي كان عليها قبل حدوثها، إذ لو كانت قديمة لما جاز عدمها، وذلك أن القديم لا يجوز عدمه "(١)

وما ذهب إليه الإمام الأشعري من القول بالتغير وأنه دلالة الحدوث، نرى ابن خلدون يذهب قريبا من هذا الاتجاه الذي ذهب إليه الأشعري، بيد أنه يلجأ إلى تفصيلة أخرى من تفصيلات الحدوث، أعتقد أن ما يصدق عليها من المسميات، مسمى الافتقار، فتراه يدلل على افتقار هذه الكائنات إلى مسبب تستند إليه في وجوده، فيقول " إن الحوادث في عالم الكائنات، سواء كانت من الذوات أو من الأفعال البشرية أو الحيوانية، فلابد لها من أسباب متقدمة عليها، بها تقع في مستقر العادة، وعنها يتم كونه، وكل واحد من هذه الأسباب حادث أيضا، فلابد له من أسباب أخر، ولا تزال تلك الأسباب مرتقية حتى تنتهي إلى مسبب الأسباب وموجدها وخالقها سبحانه لا إله إلا هو "(٢)

---

(١)- رسالة إلى أهل الثغر: الإمام أبي الحسن الأشعري، تحقيق ودراسة: عبدالله شاكر محمد الجنيدي، ط: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط الثانية سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، صـ١٤١-١٤٤

(٢)- مقدمة ابن خلدون: العلامة ولي الدين عبدالرحمن بن محمد ابن خلدون (٧٣٢-٨٠٨هـ) حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبدالله محمد الدرويش، ط: دار يعرب - دمشق، ط الأولى سنة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، جـ٢، صـ٢٠٥

ولا يخفى على لبيب أن هذا الاستدلال ينطوي على إبطال التسلسل في جانبيه، الماضي والمستقبل، أما في الماضي فلأن المخلوقات في وجودها لابد وأن تنتهي إلى موجد يكون هو السبب الأول في إيجادها، وأما في المستقبل، فلأن الموجود إذا كان له أول لابد أن يكون له آخر، وإذا ثبت هذا ثبت أن كل الموجودات ستكون لها نهاية، ويستسنى من هذا الموجود الأول الذي هو السبب الأول، إذ إنه لا بداية لوجود، وما لا بدايه له لا نهاية له، وإلا وقعنا في دائرة التسلسل، في جانب الماضي والمستقبل، والتسلسل باطل

ومن التفصيلات التي أوردها المتكلمون عند إقامة دليل الحدوث، الحديث عن الجواهر والأعراض، فقد عني المتكلمو بإثبات حدوث الجواهر والأعراض، وذلك لأن الأجسام في نظرهم لا تخلوا عن الجواهر والأعراض، وإذا ثبت الحدث لكليهما، فلا ريب أن هذا بدوره يثبت الحدث للأجسام، ومن هنا اهتم المتكلمون بهذه الجزئية، وراحوا يقيون الأدلة على إثبات الحدث للجواهر والأعراض

وكان من علماء التراث العقدي الذين أقاموا الدليل على حدوث الجواهر والأعراض، الإمام الباقلاني الذي قال " جميع العالم العلوي والسفلي لايخرج عن هذين الجنسين، أعني الجواهر والأعراض، وهو محدث بأسره والدليل على حدثه ما قدمناه من إثبات الأعراض، والأعراض حوادث والدليل على حدوثها بطلان الحركة عند مجيء السكون لأنها لو لم تبطل عند مجيء السكون لكانا موجودين في الجسم معا ولوجب لذلك أن يكون متحركا ساكنا معا وذلك مما يعلم فساده ضرورة، والدليل على حدث الأجسام أنها لم تسبق الحوادث ولم توجد قبلها وما لم يسبق

المحدث محدث كهو، إذ كان لا يخلو أن يكون موجودا معه أو بعده، وكلا الأمرين يوجب الحدوث "(١)

وممن استدل على حدوث الجواهر والأعراض، الإمام الجويني، بيد أنه قدم لهذا الاستدلال بمقدمة، بين من خلالها أن العالم كل ما سوى الله، وكأنه يريد بهذا أن كل ما سيثبته لهذا العالم من حدوث مكوناته فإنه بالطبع لايكون لله، ثم بين بعد هذه القسمة أن هذا العالم يتألف من جواهر وأعراض، وشرع في بيان معنى الجوهر والعرض، وهو في هذا يقول " العالم وهو كل موجود سوى الله تعالى، ثم العالم جواهر وأعراض، فالجوهر هو المتحيز وكل ذي حجم متحيز، والعرض هو المعنى القائم بالجوهر كالألوان والطعوم والروائح والحياة والموت والعلوم والإرادات والقدر القائمة بالجواهر، ومما يطلقونه الأكوان، وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ويجمعها ما يخصص الجوهر بمكان أو تقدير مكان، والجسم في اصطلاح الموحدين المتألف، فإذا تألأف جوهران كانا جسما، إذ كل واحد مؤتلف مع الثاني"(٢)

وبعدما بين الجويني أن العالم مؤلف من جواهر وأعراض، ودلل على حدوث الأعراض، شرع في بيان حدوث الجوهر، حتى يخلص إلى

---

(١)- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ، تحقيق: الشيخ/عماد الدين أحمد حيدر، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، صـ٤١،٤٢

(٢)- الإرشاد: الجويني، صـ١٧

نتيجة مفادها: أن مكونات العالم حادثة، وبالتالي فإن العالم حادث، يقول " ثم حدث الجواهر يبنى على أصول منها، إثبات الأعراض، ومنها إثبات حدثها، ومنها إثبات استحالة تعري الجواهر عن، ومنها إثبات استحالة حوادث لا أول لها، فإذا ثبت هذه الأصول ترتب عليها أن الجواهر لا تسبق الحوادث، وما لا يسبق الحوادث حادث"(١)

بهذا يتبين لنا أن الجويني قد أقام استدلاله على حدوث العالم على عدة مقدمات:

الأولى: أن الله غير العالم، فالعالم كل ما سوى الله

الثاني: العالم له أكوان وأجزاء وأبعاض، والله – تعالى – بخلاف ذلك

الثالثة: العالم مؤلف من أعراض وجواهر

الرابعة: إثبات استحالة تعري الجواهر عن الأعراض، لأن الأعراض لا تقوم إلا بالجواهر

الخامسة: إثبات حدث الأعراض

السادسة: إثبات حدث الجواهر

السابعة: إثبات استحالة حوادث لا أول لها

الثامنة: إثبات حدوث العالم

التاسعة: إثبات أن للعالم محدثا أحدثه وهو الله

---

(١)– المصدر السابق: صـ١٧،١٨

ويكاد يقترب من استشهاد الجويني، استشهاد البغدادي، فقد اعتمد أيضا جل هذه المقدمات في استشهاده على حدوث العالم، فنراه ميز بين الله والعالم، وبين أن العالم يتألف من قسمين: الجواهر والأعراض، وأن الجوهر لا يخلو من العرض، إذ هو المحل الذي يقوم به العرض، وما ثبت للعرض من حدوث يثبت للجوهر، فكلاهما حادث، وهو في هذا يقول " العالم عند أصحابنا كل شيء هو غير الله عز جل، والعالم نوعان: جواهر وأعراض، والجواهر كل ذي لون، والأعراض هي الصفات القائمة بالجواهر من الحركة والسكون والطعم والرايحة والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وسائر الأعراض، فإذا قلنا العالم محدث أردنا به حدوث الجواهر والأعراض "(١)

وبما أن الجسم لا يخلو من عرض، والعرض قائم بالجوهر، وقد ثبت حدث كليهما، فالنتيجة حدوث الجسم، يقول البغدادي " وقال أهل الحق بحدوث جميع الأجسام والأعراض، ودليل ذلك: أنا قد دللنا قبل هذا على حدوث الأعراض في الأجسام، ودللنا أيضا على استحالة تعري الأجسام من الأعراض الحادثة فيها، فإذا صح أن الأجسام لم تسبق الأعراض الحادثة وجب حدوثها، لأن مالم يسبق الحوادث كان محدثا، كما أن ما لم يسبق حادثا واحدا كان محدثا "(٢)، وبعد هذا الاستعراض يتوصل البغدادي

---

(١)– أصول الدين: أبي منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي البغدادي المتوفى سنة ٤٢٩هـ ، طـ: مدرسة الإلهيات، استانبول – تركيا، طـ سنة ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م، صـ٣٣

(٢)– المصدر السابق: صـ٥٩، ٦٠

إلى النتيجة الكبرى المترتبة على كل هذه المقدات وهي " أن الحادث لابد له من محدث "[1]

وقد جنح علماء الأشاعرة لإثبات الأعراض كدلالة من دلائل الحدوث، لما رأو من تشبث جماعة من المنكرين بالتمسك بوجود الجواهر فقط دون الأعراض، وإليهم أشار البغدادي بقوله " وزعم قوم من الكفرة الدهرية: أن كل حادث يحدث في نفسه لا من صانع وادعوا ذلك في الثمار الخارجة من الأشجار، وقد أقروا بحدوثها وأنكروا محدثها[2]، وأنكروا الأعراض "[3]، وعنهم قال الجويني " فأما الأصل الأول فقد أنكرته طوائف من الملحدة، وهو إثبات الأعراض، وزعموا أن لا موجود إلا الجواهر "[4]،

---

(١)- أصول الدين: البغدادي، صـ٦٩

(٢)- بين ما يدعيه هؤلاء من إنكار الفاعل، وما يدعيه الموتورون في عصورنا من نسبة الخلق للطبيعة، وأن الطبيعة قد أوجدت نفسها بنفسها عن طريق التفاعل بين ذرات معية نشأت هذه الذرات من مادة قديمة وهذه المادة لا واجد لها، تشابه كبير، ومثل هذه المهاترات قام علماء التراث العقدي بالرد عليها بمثل هذه الأدلة المتنوعة الصور والتفريعات التي أقاموها، وهذا يعزز قولنا أننا نحتاج إلى الرجوع مرة أخرى لمثل هذه الأدلة للاستعانة بها بعد صياغتها صياغة عصرية وانضمام الحجج العلمية إليها لتكون غصة في حلوق هؤلاء

(٣)- أصول الدين: البغدادي، صـ٦٨

(٤)- الإرشاد: الجويني: صـ١٨

وفي موطن آخر صنف أصحاب هذه المقولة بقوله " وجوزت الملحدة خلو الجواهر عن جميع الأعراض "(١)

لذلك ارتأى هؤلاء العلماء أن إثبات الأعراض من الأهمية بمكان، ومن ثم تواترت وتواردت أقوالهم على هذا المحل: أعني استحالة تعري الجواهر عن الأعراض، يقول الجويني " فالذي صار إليه أهل الحق: أن الجوهر لا يخلو عن كل جنس من الأعراض وعن جميع أضداده إن كانت له أضداد، وإن كان له ضد واحد لم يخل الجوهر عن أحد الضدين، فإن قدر عرض لا ضد له، لم يخل الجوهر عن قبول واحد من جنسه "(٢)

أما عن علة هذا الإثبات فلأن هذا الإثبات سيترتب عليه عدة أمور:

منها: إثبات الجوهر، حيث إن العرض لايقوم إلا بالجوهر، ومنها: إثبات أن العالم يتألف من كليهما، ومنها: أنه إذا ثبت حدوث العرض فإن حدوث الجوهر مترتب عليه لازم له، ومنها: إذا ثبت حدوث الجوهر والعرض فالبتالي سيثبت حدوث الجسم المتألف منهما، ومنها: إثبات حدوث العالم، والنتيجة النهائية لهذه المقدمات: إثبات محدث لهذا العالم وهو الله، لهذا كله اهتم علماء التراث العقدي بإثبات الأعراض، وفي هذا يقول الجويني "

---

(١)- المصدر السابق: صـ٢٣

(٢)- الإرشاد: الجويني، صـ٢٣

فخرج من مضمون ذلك ثبوت الأعراض، وهو من أهم الأغراض في إثبات حدث العالم "(١)

وكان ممن اعتمد على بعض هذه المقدمات أيضا في استشهاده بها على حدوث العالم، الإمام السنوسي الأشعري، الذي استخدم دلالة (مقدمة) إثبات استحالة حوادث لا أول لها، حيث رأى أن هذه المقدمة تعين على الوصول إلى إثبات حدث العالم، فقال " يلزم على وجود حوادث لا أول لها أن يكون دخل في الوجود وفرغ من حركات الأفلاك وأشخاص الحيوان ونحوها على الترتيب واحدا بعد واحد عدد لا نهاية له، والجمع بين الفراغ وعدم النهاية جمع بين متنافيين، فيكون محالا على الضرورة، ويلزم أن يكون وجودنا ووجود سائر الحوادث محالا لتوقفه على المحال وهو فراغ ما لا نهاية له .. فما توقف على فراغ ما لا نهاية له، التي اتضحت استحالته، يجب أن يكون محالا، لأن ما توقف على المحال محال ضرورة، أن المتوقِف لا يوجد بدون المتوقَّف عليه، والمتوقف في مسألتنا هو وجد الحوادث الآن"(٢)

---

(١)- المصدر السابق: صـ١٩

(٢)- شرح العقيدة الكبرى المسماه عقيدة أهل التوحيد: للإمام أبي عبدالله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني الحسني المتوفى ٨٩٥هـ، تحقيق: السيد يوسف أحمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، صـ٩٧،٩٨

ثانيا: الماتريدية

لا ريب أن ما تفضي إليه الأدلة السابقة التي أقامها علماء المذهب الأشعري، تشهد شاهد صدق على أن العالم لا يخلو من الحوادث، وكون العالم لا يخلو من الحوادث يدل دلالة صدق على حدوثه، ومن ثم عمد العلماء إلى هذه الجزئية – عدم خلو العالم من الحوادث – كبرهان على حدوث العالم المفضي بدوره إلى وجود الله، وكان من هؤلاء العلماء، أبومنصور الماتريدي الذي صاغ هذا البرهان بقوله " العالم لا يخلو من أن يكون قديما على ما عليه أحواله من إجتماع وتفرق وحركة وسكون وخبيث وطيب وحسن وقبيح وزيادة ونقصان وهن حوادث بالحس والعقل إذ لا يجوز إجتماع الضدين فثبت التعاقب وفيه الحدث وجميع الحوادث تحت الكون بعد أن لم تكن فكذلك ما لا يخلو عنا ولا يسبقها "(١)

وفي التدليل على حدث العالم، كدليل على وجود الله، ذهب الإمام الماتريدي إلى التدليل على حدوث الجسم، كمقدمة تفضيى إلى القول بوجود محدث لها، وأقام شاهده على حدوثها، بأن الجسم لا يخلو من الحركة والسكون، وهما – أي الحركة والسكون– معنى غير الجسم، وهما متناهيان، وإذا كانت الحركة والسكون متناهيان، فالجسم أيضا متناهي(٢)

وكما استدل متكلموا الأشاعرة على حدوث العالم، بحدوث الجواهر والأعراض، وأن مما يترتب على هذا الاستدلال إثبات استحالة حوادث لا

---

(١)– التوحيد: الماتريدي، صـ١٣

(٢)– انظر هذا الاستدلال في: كتاب التوحيد: الماتريدي، صـ١٢، ١٣٩

أول لها، كذلك جنح الماتريدية إلى هذا الاستدال، فعمد أبومنصور الماتريدي إلى هذه المقدمة (إثبات حوادث لا أول لها) كدلالة على حدوث العالم[1]

وكان من السادة الماتريدية الذين اعتمدوا في التدليل على حدوث العالم، بإثبات مقدمة حدوث الجواهر والأعراض، الإمام النسفي، حيث عرض لآراء المشككين في حدوث العالم، وبعد عرض مقالاتهم، ارتأى أن خير دليل لإثبات حدوث العالم، التدليل على حدوث مكنوناته، وحيث إنه يتكون من الجواهر والأعراض، فنراه استفاض في إقامة الأدلة على حدوثها، حيث يثبت من ورائها إثبات حدوث العالم، ثم اللازم عن هذا الحدوث من وجود محدث له وهو الله تعالى[2]

ثالثا: المعتزلة

كانت قضية الوجود الإلهي من القضايا التي شغلت الفكر الاعتزالي، وقد راموا في إثبات هذا الوجود، إثبات مقدمته من حدوث العالم، ثم كانت المقدمة لإثبات حدوث العالم، إثبات وجود الأعراض وكذا الأجسام، ثم

---

(1)- انظر هذا الاستدلال في: كتاب التوحيد: الماتريدي، صـ١٤٤

(2)- انظر عرض هذه الآراء ومناقشتها من جنب الإمام النسفي، ثم إقامته الأدلة على حدوث العالم في: تبصرة الأدلة في أصول الدين: للإمام أبي المعين ميمون النسفي الماتريدي المتوفى سنة ٥٠٨هـ/١١١٤م، تحقيق وتعليق: د/محمد الأنور حامد عيسى، ط: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، ط الأولى سنة ٢٠١١م، جـ١، صـ١٩٦ وما بعدها



العلم بأن وجود كليهما وجود محدث، وإذا ثبت هذا كله يثبت أن لهذا العالم محدثا أحدثه وهو الله، كانت هذه طريقة المعتزلة لإثبات حدوث العالم(١)

وفي تعزيز الدلالة على حدوث الأجسام، وكون هذا الحدوث دلالة على وجود محدث أحدثها، يذهب القاضي عبدالجبار إلى أن أكبر الشواهد على حدوث الأجسام هو المشاهدة والمعاينة، وهي واقعة منا، فتصرفاتنا في الأفعال وخلافه، أكبر دليل على احتياج هذه الأفعال إلينا، لأنها متعلقة بنا - كأجسام - وهذا الاحتياج دليل الحدوث، وكون هذه الأفعال شاركتنا في الحدث والوقوع، فإننا نتشارك جميعا في الاحتياج إلى محدث، يصيغ القاضي هذا الدليل فيقول "الذي يدل عليه تصرفاتنا في الشاهد أنها محتاجة إلينا ومتعلقة بنا، وإنما احتاجت إلينا لحدوثها، فكل ما شاركها في الحدث وجب أن يشاركها في الاحتياج إلى محدث وفاعل، والأجسام قد شاركتها في الحدوث، فيجب احتياجها إلى محدث وفاعل"(٢)

أما عن اهتمام المتكلمين بدليل الحدوث في حد ذاته، فمرجع ذلك ليس فقط إلى أن إثبات حدوث العالم سيؤدي إلى إثبات محدث لهذا العالم، بل إن إثبات الحدوث على هذا النحو من الكمال والإتقان والعناية والتدبير، يؤدي إلى الاعتراف بهذا المُحدث، فاعلا مختارا لهذا العالم، وفي هذا يقول د. سعيد فوده " وهنا تأتي أهمية دلالة الحدوث، فإن حدوث

(١)- انظر هذه الطريقة واستدلالاتها للقاضي عبدالجبار في: شرح الأصول الخمسة: صـ٩٢ وما بعدها

(٢)- شرح الأصول الخمسة: القاضي عبدالجبار، صـ١١٨

العالم لا يدل على وجوب وجود الإله فقط بل يدل أيضا على كونه فاعلا مختارا "(١)

- **دليل الإمكان**

أولا: الفرق في هذا الدليل بين المتكلمين والفلاسفة

من الأدلة المستخدمة في الفكر الإسلامي كدليل على وجود الله، دليل الإمكان، ومن المعروف في الأوساط العلمية أن هذا الدليل لم يمل إليه المتكلمون الأوائل ميلا كبيرا، وإنما اعتمده متأخروهم كدليل على وجود الله، وقد كان هذا الدليل معروفا عند الفلاسفة، بل صار ما يفرق به الباحثون بين المتكلمين والفلاسفة هو التمايز بينهما في استخدام الأدلة، حيث صار المتكلمون يعرفون باستخدامهم لدليل الحدوث، وصار الفلاسفة يعرفون باستخدامهم لدليل الإمكان، ولكن تغير الحال عند متأخري المتكلمين، فجنحوا إلى استخدام دليل الإمكان، ولم يكن هذا الجنوح مجردا عن السبب بل كان له سبب قوي على إثره اعتمده المتأخرون كدليل على وجود الله، يتلخص هذا السبب في كون الفلاسفة أقاموا دليل الإمكان لإثبات واجب الوجود، وكون واجب الوجود علة لهذا الكون، بينما لم يلتفتوا إلى أن واجب الوجود ليس مجرد علة للكون فقط بل هو صانع مختار للكون أيضا، وقد نبه الجلبي – صاحب الحاشية – على مقصد

---

(١)– الأدلة العقلية على وجود الله بين المتكلمين والفلاسفة: د/سعيد فودة، صـ٢٨٦

الفلاسفة من إقامتهم لدليل الإمكان فقال " غرضهم من هذا المسلك إثبات الواجب، وأما إثبات كونه صانعا للعالم كما هو المقصود فبمسلك آخر "[١]

ولا شك أن بيان الجلبي لغرض الفلاسفة فيه تعريض بما فاتهم، وقد تدارك المتكلمون في إقامتهم لدليل الإمكان ما فات الفلاسفة، فأثبتوا عن طريق هذا الدليل أن الله علة لهذا الكون، وهو أيضا فاعل مختار وصانع حكيم، لهذا اعتمد المتأخرون منهم هذا الدليل، وها هما الإيجي وشارح موقفه الجرجاني يقولان " (المسلك الثاني للحكماء وهو أن)[٢] في الواقع (موجودا) مع قطع النظر عن خصوصيات الموجودات وأحوالها وهذه مقدمة يشد بها كل فطرة (فإن كان) ذلك الموجود (واجبا فذاك) هو المطلوب (وإن كان ممكنا احتاج إلى مؤثر ولابد من الانتهاء إلى الواجب وإلا لزم الدور أو التسلسل وفي هذا) المسلك (طرح لمؤنات كثيرة) كانت في المسلك الأول من بيان حدوث العالم وإمكانه، وما يتوجه عليه من الأسئلة والأجوبة عنها فإنها سقطت هنا[٣] "[١]

---

(١)- شرح المواقف: للقاضي عضد الدين عبدالرحمن الإيجي المتوفى سنة ٧٥٦هـ، تأليف: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦هـ، ومعه: حاشيتا السيالكوتي والجلبي على شرح المواقف، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، جـ٨، صـ٧

(٢) ما بين القوسين (...) كلام العضد الإيجي، وماكان خارجهما شرح الجرجاني

(٣)- هذا الكلام يشعر أن دليل الإمكان فيه من السهولة واليسر ما ليس موجودا في دليل الحدوث، إذ إنه لا يلزم عنه ما يلزم من إقامة دليل الحدوث مما يتوجه عليه من =

إذاً كان المتقدمون من المتكلمين يعتمدون الحدوث كدليل على وجود الله، لأنهم رأو في قول الفلاسفة به قولا ناقصا إذ إنهم يثبتون الله كصانع للعالم بالعلة دونما إثبات الاختيار له، فأراد بعض المتأخرين من المتكلمين أن يسدوا هذا الخلل فأقاموا دليل الإمكان لإثبات أن الله صانع العالم بالفعل والاختيار

ومما يلحق بهذا المقام – الفرق بين المتكلمين والفلاسفة في دليل الإمكان –، الإشارة إلى أن الفرق بين دليل الحدوث الذي اعتاد المتكلمون – لاسيما الأوائل – استخدامه في إثبات الوجود الإلهي، وبين دليل الإمكان الذي استخدمه الفلاسفة(٢) – وبعض متأخري المتكلمين – أن

=
الاعتراضات والأسئلة والأجوبة وغير ذلك، فكل هذا لا يتوجه على دليل الإمكان، وفي هذا ما يشعر بيسره وسهولته أو قوته

(١)– شرح المواقف: الجرجاني، جـ٨، صـ٧

(٢)– ربما اعتمد الفلاسفة كثيرا على دليل الإمكان وعولوا عليه من منطلق تبنيهم القول بقدم العالم، لذلك لم يقولوا بدليل الحدوث، إذ كيف يقولون بحدوث العالم وهم قائلون بقدمه! لذلك عولوا كثيرا على دليل الإمكان في إثبات واجب الوجود، أما المتكلمون فقد عولوا على دليل الحدوث لإيمانهم بحدوث العالم، وأيضا لأن إثبات محدث للعالم سيضيف إليه كثيرا من الصفات التي يستحقها هذا المحدث، كالقدرة، والإرادة، والعلم، وغير ذلك من الصفات، لذلك اعتمد المتكلمون دليل الحدوث " فكان هذا الدليل عندهم في محل عظيم، ومكانة عالية، لما ينتجه من مطالب مهمة في علم التوحيد، ولذلك تراهم يقدمونه ويرجحونه على غيره من الأدلة التي يقبلونها، وهذا معنى قولهم: إنه الدليل المعتبر، وذلك أن الدليل إن كانت الأحكام المستفادة منه أعظم
=

دليل الحدوث ينطلق من الموجود إلى الواجد، وبعبارات أخرى، من المعلول إلى العلة، أو من الصنعة إلى الصانع، أما دليل الإمكان فينطلق من الواجد إلى الموجود، وبنفس العبارات السابقة، من العلة إلى المعلول، أو من الصانع إلى الصنعة، وفي هذا قال الغازاني شارح فصوص الحكم الفارابية " للقوم في إثبات وجود الباري تعالى مسلكان، أحدهما: وهو الاستدلال بالآثار على مؤثرها وموجدها، وهذا هو طريقة المتكلمين والحكماء الطبيعيين... وثانيهما: وهو اعتبار الموجود من حيث هو والنظر في أحواله، وهذا هو طريقة الحكماء المتألهين "(١)، ثم يبين الفارابي الفرق بين كلا المسلكين بقوله " فإن اعتبرت عالم الخلق فأنت صاعد، وإت اعتبرت عالم الوجود المحض فأنت نازل"(٢)

ثانيا: دليل الإمكان عند المتكلمين

ممن اعتمد الإمكان دليلا على وجود الله من المتكلمين، الإمام التفتازاني، مع تنبيهه على أن هذا المسلك هو للحكماء، ولم ينف هذا استخدامه – كمتكلم – لهذا الدليل، طالما أنه يلتزم فيه ما فات الفلاسفة، من كونه دليلا يثبت الوجود للواجب فاعلا مختارا وصانعا حكيما، يقول

=

وأكثر، كان ذا مكانة أرفع " انظر: الأدلة العقلية على وجود الله بين المتكلمين والفلاسفة: د/سعيد فودة، صـ٢١٨

(١) – فصوص الحكم: الفارابي، مع شرحها: للسيد إسماعيل الغازاني، تقديم وتحقيق: علي أوجبي، ط: منتدى الآثار والمفاخر الثقافية – طهران، ط الأولى سنة ١٢٣٤هـ، صـ٨٩،٩٠

(٢)– المصدر السابق: صـ٩٠،٩١

التفتازاني " وطريق إثبات الواجب عند الحكماء، أنه لا شك في وجود موجود، فإن كان واجبا فهو المرام، وإن كان ممكنا فلابد له من علة بها يترجح وجوده، وينقل الكلام إليه، فإذن يلزم الدور أو التسلسل وهو محال، أو ينتهي إلى واجب وهو المطلوب "(1)

ومما يلحق بدليل الإمكان كجزئية من جزئياته أو تفريع من تفريعاته، ما يتعلق بإمكان الصفات، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أننا إذا كنا تكلمنا قبل ذلك عن تخصيص الصفات في ثنايا الحديث عن دليل الحدوث، فإننا هنا نتكلم عن إمكان الصفات، ونوردها في ثنايا الحديث عن دليل الإمكان، وتقرير إمكان الصفات يتعلق باتصاف المخلوق بصفات على غير ما يتصف به قرينه من صفات، يتأتى بهذا الاتصاف التمايز بين كليهما، فمن خصص هذا بصفاته على نحوها التي هي عليه؟ ومن خصص الآخر بصفاته على نحوها التي هي عليه؟ خصوصا ونحن نعلم أن الأجسام متماثلة من حيث إنها مكونة من جواهر وأعراض، فما الذي جعل الأعراض هنا من الطول والقصر والبياض والسواد وغيرها، غير متماثلة مع الأعراض هناك؟ فلابد من مخصص يرد إليه هذا الاختصاص، وعند شرحه لقوله تعالى {فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ} [الإنفطار:٨] قال الإمام الرازي ما نصه "المراد من الصور المختلفة

---

(1)- شرح المقاصد: للعالم الإمام مسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعد الدين التفتازاني (٧١٢-٧٩٣هـ) تحقيق وتعليق وتقديم: د/عبدالرحمن عميرة، تصدير: الشيخ/صالح موسى شرف، ط: عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط الثانية سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، صـ١٦

الاختلاف بحسب الطول والقصر والحسن والقبح والذكورة والأنوثة، ودلالة هذه الحالة على الصانع القادر في غاية الظهور، لأن النطفة جسم متشابه الأجزاء وتأثير طبع الأبوين فيه على السوية، فالفاعل المؤثر بالطبيعة في القابل المتشابه لا يفعل إلا فعلا واحدا، فلما اختلفت الآثار والصفات دل ذلك الاختلاف على أن المدبر هو القادر المختار "[١]

وقد اعتمد الرازي هذه الدلالة – إمكان الصفات – كدليل على الحدوث، ومن ثم كبرهان على وجود الله، فقال في موطن آخر عند شرحه لقوله تعالى { وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ} [الرعد:٤] "اعلم أن المقصود من هذه الآية إقامة الدلالة على أنه لا يجوز أن يكون حدوث الحوادث في هذا العالم لأجل الاتصالات الفلكية، والحركات الكوكبية، وتقريره من وجهين، الأول: أنه حصل في الأرض قطع مختلفة بالطبيعة والماهية وهي مع ذلك متجاورة، فبعضها تكون سبخية، وبعضها تكون رخوة، وبعضها تكون صلبة، وبعضها تكون منبتة، وبعضها تكون حجرية أو رملية وبعضها يكون طينا لزجا، ثم إنها متجاورة وتأثير الشمس وسائر الكواكب في تلك القطع على السوية فدل هذا على أن اختلافها في صفاتها بتقدير العليم القدير. والثاني: أن القطعة الواحدة من الأرض تسقى بماء واحد فيكون تأثير الشمس فيها متساويا، ثم إن تلك الثمار تجيء مختلفة في الطعم واللون والطبيعة والخاصية حتى إنك قد تأخذ عنقودا من العنب

---

[١]– مفاتيح الغيب: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط الثالثة سنة ١٤٢٠هـ، جـ٣١، صـ٧٦

فيكون جميع حباته حلوة نضيجة إلا حبة واحدة فإنها بقيت حامضة يابسة، ونحن نعلم بالضرورة أن نسبة الطباع والأفلاك للكل على السوية .. وهذا يدل دلالة قطعية على أن الكل بتدبير الفاعل المختار "(١)

ثالثا: دليل الإمكان عند الفلاسفة

لم يسلك الفلاسفة في الاستدلال على وجود الله المسلك الذي اعتمده المتكلمون – مسلك الحدوث – إنما عولوا على الإمكان كدليل على وجود الله، وعمدتهم في هذا الدليل: أن الموجود لا يخلوا وجوده من حالين، حال الوجود الواجب، وحال الوجود الممكن، والموجود الواجب ما كان وجوده من ذاته، لم يمنح هذا الوجود من غيره، أم الموجود الممكن ما كان وجود من غير ذاته، فوجوده منحة منحها غيره له، وهذا يعني أن الممكن احتاج في وجوده إلى مؤثر رجح جانب وجوده على عدمه، وهذا المؤثلا لابد وأن يكون أحد الطرفين، إما أن يكون الواجب، وإما أن يكون الممكن، ومحال أن يكون الممكن، لما يترتب على هذا من محالات، فلا يبقى إلا أن يكون هذا المؤثر هو واجب الوجود(٢)

---

(١)- المصدر السابق: جـ٨، صـ١٩، بتصرف بسيط

(٢)- انظر فحوى هذا الاستدلال عند ابن سينا في: الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا مع شرح نصير الدين الطوسي، تحقيق: د/سليمان دنيا، ط: دار المعارف – القاهرة، ط الثانية سنة ١٩٦٥م، القسم الثالث، صـ١٩، وصـ٧٨ وما بعدها

- **دليل العناية**

أولا: عند الأشاعرة

من الأدلة التي أقامها علماء التراث العقدي على وجود الله سبحانه وتعالى، ما يسمى بدليل النظام والعناية، وهذا الدليل من أروج الأدلة في الفكر الإسلامي، وكذا لدى العامة من الناس نظرا لاحتوائه على ما يشهده الناظر في أرجاء هذا الكون عندما يقلب ناظريه في سمائه وأرضه في بحاره وأنهاره وجباله ووديانه وغير ذلك من معالمه ومكوناته مما هو مبثوث في جنباته

وقد وجه العلماء أنظار الناس إلى هذه الآيات الكونية وما فيها من دقة وإحكام وعناية واتساق، وأن كل هذا يدل على وجود مدبر وفاعل مختار وصانع حكيم لهذا الكون، وهذا ما أشار إليه الإمام الرازي حين قال " واعلم أن دلائل ملكوت السموات والأرض على وجود الصانع الحكيم القديم كثيرة "(١)

أما أبرز شواهد دليل العناية، فتراه في مسألة التولد، أي تولد الإنسان من النطفة(٢)، ثم صيرورته من حال إلى حال، وأنه لم يلتزم حالة

---

(١)- مفاتيح الغيب: الرازي، جـ١٥، صـ٤٢٠

(٢)- للإمام الأشعري دليل اعتمد فيه هذه الصورة أعني: صورة التولد وقد أورده في اللمع صـ١٧،١٨، لكننا هنا آثرنا دليل الرازي نظرا لإيرادنا دليل الأشعري في موطن آخر من هذا البحث، كان محله الكلام عن دليل الحدوث، وقد استخدمنا هناك دليل الأشعري لكونه اشتمل على التغير الانتقال الذي هو صورة من صور الحدوث، فلينظر هذا في مظانه من البحث في دليل الحدوث

واحدة، بل إنه ينتقل من طور إلى طور، حتى يخرج إلى هذا الوجود ولا يزال يتقلب في أطوار أخرى، وكل هذه الانتقالات والتحولات، تجري بدقة وعناية ورعاية، يغلفها نظام دقيق

وكان من العلماء الذي اعتمدوا هذا الشاهد أو هذه الصورة من صور دليل العناية، الإمام الرازي، وذلك حين فصل هذه الصورة للعناية فقال " قد بينا في مواضع من هذا الكتاب أن دلالة تولد الإنسان عن النطفة على وجود الصانع المختار من أظهر الدلائل، لوجوه أحدها: أن التركيبات العجيبة في بدن الإنسان أكثر، فيكون تولده عن المادة البسيطة أدل على القادر المختار وثانيها: أن اطلاع الإنسان على أحوال نفسه أكثر من اطلاعه على أحوال غيره، فلا جرم كانت هذه الدلالة أتم وثالثها: أن مشاهدة الإنسان لهذه الأحوال في أولاده وأولاد سائر الحيوانات دائمة، فكان الاستدلال به على الصانع المختار أقوى "(١)

ونلاحظ هنا أن الرازي عدَّ تولد الإنسان وما يتبعها من أطوار أظهر الدلائل على وجود الصانع المختار، نظرا لما يُشاهد فيها من ترتيب عجيب دقيق محكم، كما أن انتقال الإنسان في هذه المراحل لا يمكن أن يحدث من تلقاء نفسه، ومن المحال أن يحدثه غير الله، لأن أحدا لم يدعي هذا وليس ثمة أحد نسب هذا إلى نفسه، فلم يبق إلا أن تكون هذه الأطوار والمراحل حدثت بفعل صانع حكيم مختار وهو الله، لهذا وغيره اعتبر الإمام الرازي دليل العناية من أقوى الأدلة في الدلالة على الصانع

وكان الإمام الأشعري قد نزع هذا المنزع من قبل، أعني:

(١)- مفاتيح الغيب: الرازي، جـ٣١، صـ١٢٠

أولا: الاعتماد على دليل العناية وكونه من أقوى وأظهر الأدلة في الدلالة على وجود الصانع المدبر، ثانيا: اللجوء إلى صورة انتقال الإنسان من حال إلى حال، وأن هذا الانتقال لا يمكن بحال من الأحوال أن يحدث من تلقاء نفسه

ثالثا: أن ما يبرر هذا الانتقال والتحول والتغير، العناية لا غير، التي أولاها الله للإنسان، ولولا هذه العناية لظل الإنسان على صورة واحدة، وفي ذلك هلاكه، يقول الأشعري " فإذا ما وجدنا ما صار إليه الإنسان في هيئته المخحصوصة به دون غيره من الأجسام، وما فيه من الآلات المعدة لصالحه كسمعه وبصره، وشمه وحسه وآت ذوقه، وما أعد له من آلات الغذاء التي لا قوام له إلا بها على ترتيب ما قد حوج إليه من ذلك، حتى يوجد في حال حاجته إلى الرضاع بلا أسنان تمنعه من غذائه وتحول بينه وبين مرضعته، فإذا نقل من ذلك وحوج إلى غذاء لا ينتفع به، ولا يصل منه إلى غرضه إلا بطحنها له جعل له منها بقدر ما به الحاجة في ذلك إليه، والمعدة لطبخ ما يصل إليها من ذلك وتلطيفه حتى يصل إلى الشعر والظفر وغير ذلك من سائر الأعضاء في مجار لطاف قد هيئت لذلك بمقدار ما يقيمها، والكبد المعدة لتسخينها بما يصل من حرارة القلب، والرئة المهيئة لإخراج بخار الحرارة التي في القلب، وإدخال ما يعتدل به من الهواء البارد باجتذاب المناخر، وما فيها من الآلات المعدة لخروج ما يفضل من الغذاء عن وقت الحاجة في مجاري ينفذ ذلك منها، وغير ذلك مما يطول شرحه مما لايصح وقوعه بالاتفاق ولا يستغني فيما هو عليه عن مقوم يرتبه، إذ كان ذلك لا يصح أن يترتب وينقسم في سلالة الطين والماء المهين بغير صانع ولا مدبر عند كل عاقل متأمل، كما لا يصح أن

يترتب الدار على ما يحتاج إليه فيها من البنا بغير مدبر يقسم ذلك فيها ويقصد إلى ترتيبها "(1)

هذا الاستطراد الطيب من الإمام الأشعري، وقد أخذنا في رحلة استكشافية داخل وخارج جسم الإنسان، وفيها مر بنا على كل عضو من أعضاء الإنسان، وكيف كان هذا العضو على حالة معينة تناسب تلك المرحلة العمرية للإنسان، ثم ينتقل هذا العضو إلى مرحلة أخرى وشكل آخر به يتناسب مع مرحلة عمرية أخرى للإنسان، ولا مبرر لهذا الانتقال إلا العناية التي أحيط بها الإنسان من قِبل خالقه، ولو لم يتم الانتقال والتغير بهذه الكيفية لهلك الإنسان، ولا منشأ لهذا الانتقال والتحول إلا الله

وكان مما زاده الأشعري في هذه الصورة من الاستدلال (صورة الانتقال والتغير من حال إلى حال) الاستدلال أنه ضرب مثالا – وإن كان في موطن آخر – على استحالة أن يكون هذا الانتقال الذي مر به الإنسان قد حدث له من تلقاء نفسه دون فاعل لهذا الانتقال، مثل لهذا بالقطن وتحوله من قطن إلى غزل مفتول ثم إلى ثوب منسوج، فالعقل يحيل أن تكون هذه الأطوار التي مر بها القطن حدثت له من تلقاء نفسه، بل لابد من وجود صانع وفاعل لهذه التحولات، والأمر عينه يقال في الإنسان، فما مر به الإنسان من تحولات وانتقالات له فاعل مختار وهو الله، يقول الأشعري " ذلك أن القطن لا يجوز أن يتحول غزلا مفتولا، ثم ثوبا منسوجا، بغير ناسج ولا صانع ولا مدبر، ومن اتخذ قطنا ثم انتظر أن

(1)– رسالة إلى أهل الثغر: الأشعري، صـ147–151

يصير غزلا مفتولا، ثم ثوبا منسوجا بغير صانع ولا ناسج كان عن معقول خارجا، وفي الجهل والجا "(١)

وكان من العلماء الذين اعتمدوا دليل العناية كدليل على وجود الله، الإمام الغزالي، الذي أشار إلى أن التفكر والتدبر هما ركيزتا هذا الدليل، أما ميدانه فهو هذا الكون والفسيح وما فيه من صنوف الآيات، ولعل وسمه لمؤلف من تواليفه بـ الحكمة في مخلوقات الله، يدل على مدى عناية الغزالي بهذا الدليل، وهو يقول في هذا المُؤلَّف الماتع " اعلم رحمك الله: أنك إذا تأملت هذا العالم بفكرك وجدته كالبيت المبني المعد فيه جميع ما يحتاج إليه، فالسماء مرفوعة كالسقف، والأرض ممدود كالبساط، والنجوم منصوبة كالمصابيح، والجواهر مخزونة كالذخائر، وكل شيء من ذلك معد مهيأ لشأنه، والإنسان كالمالك للبيت، المخول لما فيه، فضروب النبات لمآربه، وأصناف الحيوانات مصرفة في مصالحه "(٢)

وبوجه من وجوه الإطناب الشيق يستعرض الغزالي مظاهر الآيات الكونية، وكون هذه المظاهر مناسبة للإنسان في مصالحه من ناحية ، ومن ناحية أخرى تدل على مدى اللطف الإلهي بالإنسان، ومن ناحية ثالثة يتوصل الغزالي إلى النتيجة المحتومة لكل هذه الدلائل، فيقول " فهي دلائل واضحة تدل على فاعلها، وصنعته محكمة صمدية تدل على سعة

---

(١)- اللمع: الأشعري، صـ١٨

(٢)- الحكمة في مخلوقات الله: للإمام أبي حامد الغزالي الطوسي المتوفى سنة ٥٠٥هـ ، تحقيق: د/محمد رشيد قباني، ط: دار إحياء العلوم – بيروت، ط الأولى سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، صـ١٥

علم بارئها، وأمور ترتيبها تدل على إرادة منشئها، فسبحان القادر العالم المريد "(١)

ولا يظن أحد أن الاستشهاد بدلائل العناية ومظاهرها كان موقوفا على ثلة من علماء الكلام لاسيما من المتقدمين، بل إن هذا الدليل ليسره وسهولته وكثرة شواهده، استهوى كل علماء الكلام فلا تجد أحدا من المتقدمين والمتأخرين إلا وقد أقامه دليلا على الوجود الإلهي، وكان من أبرز هؤلاء المتأخرين، العضد الإيجي، الذي عرج على دليل العناية، مستشهدا به على وجود مدبر حكيم لهذا الكون، وإن الوصول إلى هذه النتيجة لها طريق واضح سلس، هو الرجوع إلى الفطرة النقية السليمة، ثم استعراض مظاهر وآيات الكون وما فيها من إتقان بلغ الغاية، فإنه لا يتردد وهلة في نسبة هذه المظاهر والآيات إلى منشئ حكيم، يقول العضد " ثم من تأمل في عجائب الأفعال الحادثة في عالم الطبيعة البالغة من الإتقان أقصى الغاية، وكان راجعا إلى فطنة وإنصاف باقيا على فطرة الله التي فطر الناس عليها، لم يُعم بصيرته التقليد، ولم يكن أسيرا في مطمورة الوهم، علم بالضرورة أنها لا يمكن أن تستند إلى قوى بسيطة عديمة الشعور، سيما ما يحدث من الصور في الرحم، وما يفاض من الصور والقوى على تلك المادة المتشابهة الأجزاء، وما يراعى فيها من مصالح قد تحيرت فيها الأوهام وعجزت عن إدراكها الأفهام، قد بلغ المدون منها كما علم خمسة آلاف، وما لا يعلم أكثر، وعَلم علما ضروريا لا يشوبه ريبة ولا

---

(١)- المصدر السابق: صـ١٦، ١٧

يحتمل النقيض بوجه، أنها لا تصدر إلا عن عليم خبير حكيم قدير، كما نطق به الكتاب في عدة مواضع في معرض الاستدلال "(١)

وبالرغم مما يعرف عن متأخري علماء الكلام من كونهم خلطوا علمهم الكلامي خلطا فلسفيا، إلا أن الإيجي في هذا الدليل، تراه بعيدا كل البعد عن هذا الخلط، بل إنه صاغه في صورة سهلة ميسرة قريبة إلى الأذهان، بل كان فيه ميل ظاهر إلى مخاطبة الفطرة، وهذا كله يرجح ما وسم به هذا الدليل من اليسر والسهولة فضلا عن القوة

ثانيا: عند الماتريدية

إذا كان دليل العناية يعتمد في المقام الأول على شواهده الكونية من النظام والرعاية وغير ذلك، فإن تفصيل هذه الدلائل نجدها عند الإمام الماتريدي، الذي تحدث عن العناية والنظام المبثوث في أرجاء الكون، وكون هذا النظام وتلكم العناية من أكبر الأدلة على وجود فاعل مختار ومدبر لهذا الكون، يقول الماتريدي " وأصل ذلك أنه لا يعاين منه شيء إلا فيه حكمة عجيبة ودلالة بديعة مما يعجز الحكماء عن إدراك ما ئيته وكيفية خروجه على ما خرج وعلم كل أحد منهم بقصور على ما عنده من الحكمة والعلم عن إدراك كنه ذلك فهذه الضرورة وغيرها دلالة حكمة مبدعها وخالقها ولا قوة إلا بالله "(٢)

---

(١)- المواقف في علم الكلام: الإيجي، صـ٢٣٤

(٢)- التوحيد: الماتريدي، صـ١٨

فعند النظر في هذا العالم ومعاينة التناسق والإحكام بين أجزائه ومكوناته، لاتملك أمام كل هذه العناية وهذا النظام إلا أن تقر بوجود الصانع المختار

وكان من رواد المدرسة الماتريدية ممن لحق بإمامها الأول – الماتريدي – مستشهدا بدليل العناية والنظام على وجود الله سبحانه، الإمام النسفي، الذي توقف في تفسيره أمام قوله الحق تعالى { قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ } [يونس:١٠١] فقال " {قُلِ انظروا} نظر استدلال واعتبار {مَاذَا فِى السماوات والأرض} من الآيات والعبر باختلاف الليل والنهار وخروج الزروع والثمار {وَمَا تُغْنِى الآيات} ما نافية {والنذر} والرسل المنذرون أو الانذارا {عَن قَوْمٍ لاَّ يُؤْمِنُونَ} لا يتوقع إيمانهم وهم الذين لا يعقلون "[١]

فقد استخرج النسفي من دلالة هذه الآية، مايعين على الاهتداء إلى وجود الله سبحانه، وذلك حين يتوقف الإنسان بالنظر المجرد أمام هذا الكون متأملا عبره ومواعظه التي يلقي بها اختلاف ليله ونهاره، وخروج زرعه وثماره، وتفاوت أكله وطعمه، كل ذلك بترتيب محكم وعناية دقيقة، يدلان كلاهما على وجود الله تعالى

---

[١]- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، ط: دار الكلم الطيب، بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م، جـ٢، صـ٤٣

ومما يشهد بيسر وسهولة دليل العناية، فضلا عن نزوع المتكلمين وغيرهم من سائر علماء الحقول المعرفية المختلفة إلى استخدامه كدليل على وجود الله، أن هذا الدليل يشهد له ويقويه ويشد من أزره الكثير والكثير من آيات الكتاب الكريم، فشواهده من الآيات القرآنية مبثوثة في كثير من مواضع القرآن الكريم، وقد اعتمد الكمال بن الهمام الماتريدي، الكثير من هذه الآيات القرآنية وأوردها في مسايرته، كشواهد على دليل العناية، فيقول تحت عنوان – الأصل الأول العلم بوجوده – ما نصه " وقد أرشد سبحانه إليسه بآيات – ثم أخذ الكمال يستعرض كثيرا من آيات القرآن الكريم كشواهد على العناية الإلهية بهذا الكون، وبعد استعراضها يقول – فمن أدار نظره في عجائب تلك المذكورات اضطره إلى الحكم بأن هذه الأمور مع هذا الترتيب المحكم الغريب لا يستغني كل عن صانع أوجده وحكيم رتبه، وعلى هذا درجت كل العقلاء إلا من لا عبرة بمكبرتهم"(١)

---

(١)- المسايرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة: للعلامة الكمال بن الهمام الحنفي المتوفى سنة ٦٨١هـ، راجع أصولها وعلق عليها: محمد محي الدين عبدالحميد، ط: المكتبة المحمودية التجارية –القاهرة، ط سنة ١٩٢٩م، صـ٦،٧ بتصرف بسيط

ثالثا: عند الفقهاء[1]

لعمومية دليل النظام والعناية، فضلا عن يسره وسهولته وكثرة شواهده – كما مر –، لم يكن الاستشهاد به وقفا على علماء الكلام وحدهم بل تجاوزهم إلى علماء آخرين ممن ينتمون إلى فروع معرفية أخرى من حقول الفكر الإسلامي، فنراه عند الفقهاء والمحدثين والفلاسفة وغيرهم من رواد الفكر الإسلامي

وإن أول من نطالع من هؤلاء، الإمام أبوحنيفة النعمان (٨٠–١٥٠هـ) فيما نقله عنه الإمام الرازي، حيث قال " كان أبو حنيفة رحمه الله سيفا على الدهرية، وكانوا ينتهزون الفرصة ليقتلوه فبينما هو يوما في

---

(١)– جاءت هذه النقطة والتي بعدها لبيان دليل العناية عند الفقهاء والمفسرين، وقد يجده القارئ خروجا عن تخصص الباحث أو ميلا بالبحث عن مساره، لكنني أذكر القارئ الكريم بما قلته في تمهيد البحث تحت تساؤل: لماذا كان التراث العقدي؟ ولا أريد إحالة القارئ إلى هذا القول، فربما لا تغني الإحالة عن المراد، لذا سأعيد الكلام بنصه، ونصه: وثمة شيء أود الإشارة إليه فيما يتعلق بهذا المقام وهو: أن كلمة العقدي التي يعنيها هذا البحث لا تشمل فقط تلكم المؤلفات العقدية الشهيرة في علم الكلام، وليس المراد أيضا إيراد أقوال علماء هذا العلم فقط، بل إن هذا البحث من الممكن أن يتطرق لأي مُؤلف أو لأي عالم طالما كانت المسألة محل البحث والنقاش تتصل بالجانب العقدي، فلا مانع مثلا من إيراد قول للإمام الطبري أو القرطبي في تفسيرهما إذا كانت هذه النقول تواردت على مسألة عقدية، إذاً هذا البحث يعني في المقام الأول بالمسائل التي تتصل بمجال العقيدة، حتى لو كانت هذه المسائل قد نوقشت في غير مظانها سواء في المصدر (الكتاب) أم فيمن صدرت عنه (العالم). انتهى، لهذا كان إيراد بيان دليل العناية عند الفقهاء والمفسرين

مسجده قاعد إذ هجم عليه جماعة بسيوف مسلولة وهموا بقتله فقال لهم: أجيبوني عن مسألة ثم افعلوا ما شئتم فقالوا له هات، فقال: ما تقولون في رجل يقول لكم إني رأيت سفينة تجري مستوية ليس لها ملاح يجريها ولا متعهد يدفعها هل يجوز ذلك في العقل؟ قالوا: لا، هذا شيء لا يقبله العقل؟ فقال أبو حنيفة: يا سبحان الله إذا لم يجز في العقل سفينة تجري في البحر مستوية من غير متعهد ولا مجري فكيف يجوز قيام هذه الدنيا على اختلاف أحوالها وتغير أعمالها وسعة أطرافها وتباين أكنافها من غير صانع وحافظ؟ فبكوا جميعا وقالوا: صدقت وأغمدوا سيوفهم وتابوا "[١]

ونلاحظ في إيراد الرازي لدليل العناية على لسان أبي حنيفة النعمان، أنه صدَّر حديثه بالثناء عليه حيث كان سيفا على الدهرية، يجادلهم ويناظرهم ويغالبهم، وهو في كل هذا لا يبتغي إلا بيان الحق، بيد أن الرازي حين ينتقي من كل هذه المناظرات والمجادلات هذا الدليل (العناية) فلا ريب أن هذا يضفي أهمية لهذا الدليل وبخاصة عند أبي حنيفة، الذي يبدو أنه كان يقيمه وإن كان بشواهد وأحوال أخرى

كما نراه في موطن آخر يقيم هذا الدليل من خلال توجيه النظر إلى خروج الجنين من بطن أمه، فيقول " وكذا خروج الجنين من بطن أمه بصورة حسنة ليس من تأثير نجم ولا من طبع، بل من تقدير صانع حكيم

---

(١)- مفاتيح الغيب: الرازي، جـ٢، صـ٣٣٣

عالم "[1]، فقبل خروج الجنين كان في عالم آخر محاط بالعناية والرعاية من التغذية والتنفس وغير ذلك من أمور ضمنت سلامة حياته، وفي أثناء خروجه تراه يخرج من سبيل ضيق بعناية ورعاية تيسرت له، ثم إنه بعد خروجه يساق إليه طعامه وشرابه في صورة لبن يخرج له من صدر أمه، ثم تراه يهتدي إليه دون معلم أو تعليم، فكل هذا – وغيره – فيه من العناية والنظام الذي يشهد بأن الفاعل له حكيم مختار

ومما يعزز من أهمية دليل العناية والنظام، أن أحد أكابر الأئمة الأخر من الفقهاء قد استخدمه أيضا في استدلالاته على وجود الله ضد من ينكرون هذا الوجود ممن فسدت فطرهم وشذت عن السوية، وهو الإمام الشافعي، فقد أورد عنه الإمام الرازي ما نصه " سألوا الشافعي رضي الله عنه ما الدليل على وجود الصانع؟ فقال: ورقة الفرصاد طعمها ولونها وريحها وطبعها واحد عندكم؟ قالوا: نعم، قال: فتأكلها دودة القز فيخرج منها الإبريسم، والنحل فيخرج منها العسل. والشاة فيخرج منها البعر، ويأكلها الظباء فينعقد في نوافجها المسك فمن الذي جعل هذه الأشياء كذلك مع أن الطبع واحد؟ فاستحسنوا منه ذلك وأسلموا على يده وكان عددهم سبعة عشر "[2]، وفي إسلام هؤلاء على يد الإمام الشافعي بعد أن كانوا منكرين جاحدين، ما يفضي أهميةً ووجاهةً وقوةً لدليل

---

(1)- إشارات المرام من عبارات الإمام: العلامة القاضي كمال الدين أحمد البياضي الحنفي، تحقيق وتعليق وضبط: الشيخ يوسف عبدالرازق الشافعي، تقديم: الإمام الكوثري، ط: زمزم ببلشرز، ط سنة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، صـ٩١،٩٢

(2)- مفاتيح الغيب: الرازي، جـ٢، صـ٣٣٣

العناية، ودليل ذلك استعمال معظم الأئمة في مختلف الفروع المعرفية – كما سبق البيان – لدليل العناية، وقد أورد الرازي استشهاد عدد من العلماء، بل وغير العلماء من عامة الناس لهذا الدليل، كالإمام مالك، والإمام أحمد بن حنبل، والشاعر أبونواس وغير هؤلاء(١)

أما من حيث قوة دليل العناية وكونه من أظهر الأدلة على وجود الله، فإن ذلك لن يتأتى لأحد إلا من خلال الوقوف على جوهر هذا الدليل، وجوهره يتمثل في النظر والفكر والتدبر في عجائب المصنوعات، وهذا يعني استخدام الملكات العقلية حتى يصل الإنسان من خلال النظر إلى لطيف الصنع وعظيم التدبير من قِبل الخالق سبحانه، وقد أشار إلى جوهرية هذا الدليل وأيضا إلى قوته، الإمام التونسي المالكي، عند شرحه متن شيخه القيرواني المالكي، حين قال تحت عنوان (لا طريق للعلم بالله تعالى إلا بالنظر) ما نصه " الاعتبار والتفكر والاستبصار والتذكر، كلها متقاربة المعنى، والمراد بذلك النظر في هذه الموجودات وما اشتملت عليه من لطائف الصنع وعجائب الصفات، فيعلم بذلك ما يجب لخالقها ما يستحيل عليه، وبحسب الفكر في ذلك يتفاوت العارفون، إذ لا طريق لهم إلى العلم بالخالق تعالى إلا بالنظر فيها واعتبار بها "(٢)

---

(١)- المصدر السابق: جـ٢، صـ٣٣٤

(٢)- النكت المفيدة في شرح الخطبة والعقيدة: للشيخ أبي محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني (٣١٠- ٣٨٦هـ) تأليف: محمد بن سلامة الأنصاري التونسي (٧٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د/الميلودي بن جمعة، الأستاذ/الحبيب بن طاهر، ط: مؤسسة المعارف، بيروت – لبنان، بدون تاريخ، صـ٧٩، ٨٠

وكأن التونسي وشيخه يريدان بهذا الكلام أن يشحذ الإنسان همته، حتى يعمل فكره ليصول ويجول في أرجاء الكون ليرى عجائب الصنع، لينطلق منها إلى معرفة الله، أما الذي يعطل هذه الملكات فلن يستفيد شيئا مما حوله من آيات، وبالتالي سيكون أبعد ما يكون عن دليل العناية إذ إنه بتعطيله لملكاته لم يستطع النفاذ إلى لب وجوهر هذا الدليل

رابعا: عند المفسرين

وكما استشهد الفقهاء بدليل العناية على وجود الله سبحانه، نجد علماء التفسير كذلك قد وجهوا الأنظار إلى هذا الدليل، وكونه من أسطع الأدلة التي تؤدي إلى الاعتراف بوجود الله، وكان من هؤلاء الإمام الطبري الذي قال " انظروا، أيها القوم، ماذا في السمواتِ من الآيات الدّالة على حقيقة ما أدعوكم إليه من توحيد الله، من شمسها وقمرها، واختلافِ ليلها ونهارِها، ونزول الغيث بأرزاق العبادِ من سحابها وفي الأرض من جبالها، وتصدُّعها بنباتها، وأقوات أهلها، وسائر صنوف عجائبها، فإن في ذلك لكم إن عقلتم وتدبَّرتم موعظة ومعتبرًا "[1]، فكل هذا الاختلاف المحكم والتنوع الدقيق في الكون، وانتفاع الإنسان بهذا وذاك، لا شك، أن القائم به فاعل مختار

وقد كان الإمام الزمخشري من العلماء الذين استشهدوا بدليل العناية على وجود الله، بيد أن استشهاد الزمخشري نلحظ فيه تفصيلا أكبر مما

---

[1]- جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، ط الأولى سنة ١٤٢٠ هـ/٢٠٠٠م، جـ١٥، صـ٢١٤

عند غيره، ولعل ذلك يرجع إلى اشتغاله بعلوم المعقول إذ إنه يحسب على الفكر الاعتزالي، كما لايخفى على أحد براعته اللغوية التي ضرب فيها بسهم وافر، كل هذا ساعده على إثراء تفسيره بتفصيلات وتفريعا، وهذا حاله في إقامته لدليل العناية، وكان الزمخشري قد اختار من صور ومظاهر هذا الدليل، الأرض، وذلك عند تفسيره لقول الله تعالى {وَفِي الْأَرْضِ آياتٌ لِلْمُوقِنِينَ } [الذاريات:٢٠] فالأرض وما فيها من جبال وسهول ووديان، وفجاج ومسالك، وقطع متجاورات، ونبات يسقى بماء واحد ثم يختلف شكلا وطعما ولونا إلى آخر ذلك من مظاهر العناية والتدبير، يقول الزمخشري في هذا " وَفِي الْأَرْضِ آياتٌ تدل على الصانع وقدرته وحكمته وتدبيره حيث هي مدحوّة كالبساط لما فوقها كما قال الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْداً وفيها المسالك والفجاج للمتقلبين فيها والماشين في مناكبها، وهي مجزأة: فمن سهل وجبل وبر وبحر: وقطع متجاورات: من صلبة ورخوة، وعذاة وسبخة، وهي كالطروقة تلقح بألوان النبات وأنواع الأشجار بالثمار المختلفة الألوان والطعوم والروائح تسقى بماء واحد وَنُفَضِّلُ بَعْضَها عَلى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ وكلها موافقة لحوائج ساكنيها ومنافعهم ومصالحهم في صحتهم واعتلالهم، وما فيها من العيون المتفجرة والمعادن المفتنة والدواب المنبثة في برها وبحرها المختلفة الصور والأشكال والأفعال: من الوحشي والإنسى والهوام، وغير ذلك لِلْمُوقِنِينَ الموحدين الذين سلكوا الطريق السوي البرهاني الموصل إلى

المعرفة، فهم نظارون بعيون باصرة وأفهام نافذة، كلما رأوا آية عرفوا وجه تأملها، فازدادوا إيمانا مع إيمانهم، وإيقانا إلى إيقانهم "[1]

فالذي يقف متجردا من كل النوازع الأخرى، بفكره وعقله أمام كل هذه المظاهر التي حبا الله بها الأرض، من عناية ورعاية وتدبير محكم، لا يسعه إلا الاعتراف بوجود الله

خامسا: **عند الفلاسفة**

كنا قد أشرنا قبل ذلك إلى عمومية هذا الدليل، أعني: أنه صار دليلا مستخدما لدى جميع العلماء في مختلف الفروع العلمية والحقول المعرفية، ولا يمكننا أن نطوي هذه الصفحات التي أفردناها لهذا الدليل – العناية – دون أن نمر على الحقل الفلسفي، ونخص في هذا الحقل المعرفي بالذكر، الوليد بن الرشد، حيث كان هذا الفيلسوف من أكثر الفلاسفة الذين عولوا على هذا الدليل في إثبات الوجود الإلهي، بل إنه رأى فيه من القوة والبرهان ما لم يره في دليل المتكلمين (الحدوث) بل ذهب إلى أكثر من هذا حين نراه عول في قضية إثبات الوجود الإلهي على دليلين رئيسين دون غيرهما، هما دليل الاختراع، ودليل العناية، وأفرد لبيانهما بعض تواليفه، وفي ثنايا هذه التواليف تراه ينقض الطرق التي سلكها المتكلمون وغيرهم – كالصوفية والحشوية – في إثبات الوجود

---

[1]- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ط: دار الكتاب العربي – بيروت، ط الثالثة سنة ١٤٠٧هـ، جـ٤، صـ٣٩٩

الإلهي[١]، بله إنه سهام النقد لطرائق الفلاسفة، يأتي على رأسهم الفارابي وابن سينا، حيث اعتبر طيقتهم غير مستقيمة من الناحية العقلية[٢]

وإذا كان ابن رشد قد رفض كل هذه الطرق والمسالك في إثبات الوجود الإلهي، فإنه قد فعل ذلك تمهيدا للطريقة التي ارتضاها لنفسه ورأى فيها من الصحة والبرهان والقوة ما لم يتوافر في غيرها من الطرق والمسالك، وقد تمثلت هذه الطريقة التي ارتضاها ابن رشد في مسلكين هما: دليل الاختراع، ودليل العناية، وفي ذلك يقول ابن رشد " فإن قيل: فإذا قد تبين أن هذه الطرق كلها ليست واحدة منها هي الطريقة الشرعية التي دعا الشرع منها جميع الناس على اختلاف فطرهم إلى الإقرار بوجود البارئ سبحانه، فما هي الطريقة الشرعية التي نبه الكتاب العزيز عليها واعتمدتها الصحابة رضوان الله عليهم؟ قلنا: الطريق التي نبه الكتاب العزيز عليها، ودعا الكل من بابها، إذا استقرئ الكتاب العزيز، وجدت تنحصر في جنسين: أحدهما: طريق الوقوف على العناية بالإنسان وخلق جميع الموجودات من أجلها، ولنسم هذه دليل العناية، والطريقة الثانية: ما

---

(١)- انظر: مناهج الأدلة في عقائد الملة: ابن رشد، تقديم وتحقيق: د/محمود قاسم، ط: مكتبة الأنجلو الصرية – القاهرة – بدون تاريخ، صـ١٣٣ وما بعدها

(٢)- تهافت التهافت: للقاضي أبي الوليد محمد بن رشد المتوفى سنة ٥٩٥هـ، تحقيق: د/سليمان دنيا، ط: دار المعارف –القاهرة، ط الثالثة ط سنة ١٩٨١م، القسم الثاني، صـ٦٣٣





يظهر من اختراع جواهر الأشياء الموجودات، مثل اختراع الحياة في الجمادات والإدراكات الحسية والعقل، ولنسم هذه دليل الاختراع "[1]

أما عن جوهر دليل العناية عند ابن رشد، فيذهب إلى أن جميع الموجودات قد فطرت على نحو يلائم خدمة الإنسان، فالليل والنهار، والشمس والقمر، وكذا الفصول الأربعة، والأرض وما حوته ظاهرا وباطنا، من نبات وجماد وحيوان، والسماء وما فيها من كواكب ونجوم، وما بث فيهما – الأرض والسماء – من ظواهر طبيعية، وأن كل هذا جُعل على نحو من الخلق والإيجاد موافقا وملائما للإنسان، بل إن خلق الإنسان على هذه الهيئة في حد ذاته موافق لوجوده، وكذا خلق الحيوان كل على هيئته موافق أيضا لوجوده، الأمر الذي يستحيل معه أن يكون هذا الخلق وهذه الموافقة وتلك الملائمة وليدة الصدفة والاتفاق، بل هذا كله فعل لفاعل مختار ومدبر حكيم، قصد إلى هذا الخلق، وأراد تلك الموافقة، ويسر سبيل الملائمة، وفي هذا يقول ابن رشد " فأما الطريقة الأولى – يقصد العناية – فتبنى على أصلين: أحدهما: أن جميع الموجودات التي هنا موافقة لوجود الإنسان، والأصل الثاني: أن هذه الموفقة هي ضرورة من قِبل فاعل قاصد لذلك مريد، إذ ليس يمكن أن تكون هذه الموافقة لالاتفاق، فاما كونها موافقة لوجود الإنسان فيحصل اليقين بذلك باعتبار موافقة الليل والنهار والشمس والقمر لوجود الإنسان، وكذلك موافقة الأزمنة الأربعة له، والمكان الذي هو فيه أيضا وهو الأ{ض، وكذلك تظهر أيضا موافقة كثير من الحيوان له والنبات والجماد وجزئيات كثيرة مثل

---

(١)– مناهج الأدلة: ابن رشد، صـ١٥٠

الأمطار والأنهار والبحار، وبالجملة الأرض والماء والنار والهواء، وكذلك أيضا تظهر العناية في أعضاء الإنسان وأعضاء الحيوان، أعني كونها موافقة لحياته ووجوده، وبالجملة فمعرفة ذلك، أعني منافع الموجودات، داخلة في هذا الجنس، ولذلك وجب على من أراد أن يعرف الله تعالى المعرفة التامة أن يفحص عن منافع جميع الموجودات "(١)

وقفة أخيرة مع أدلة الوجود الإلهي

فيما يتعلق بتلك الأدلة السابقة التي أقامها علماء التراث العقدي على قضية الوجود الإلهي، بقي أمر أخير حري بنا أن نشير إليه وهو: أن مما يعزز الرجوع إلى أدلة المتكلمين التي أقاموها على قضية الوجود الإلهي، ليس فقط قوتها، أو رصانتها، أو شمولها، إنما أيضا أن هؤلاء العلماء كانوا قد أوتوا من الملكات العقلية والفكرية ما مكنهم من إحاطة تلك الأدلة بسياجات من الضمانات الكافية التي تضمن لها قوتها وصحتها ضد كل ما يثيره أصحاب الظنون والأوهام ضد هذه الأدلة من شبه وعلل، ولعل أبرز ما يتذرع به هؤلاء من علل واهية، قولهم: أن المعلول قد يوجد دون علة، فهذه مقولة تواطأ عليها الأقدمون منهم والمحدثون، بيد أن علماء التراث العقدي لم يتركوا مثل هذه المقولات دون تفنيد ونقض، حتى يكتمل لأدلتهم ما يرومونه لها من حماية وضمانة لاستمراريتها، فرد علماء التراث العقدي على هذه الشبهة بأنها من المحالات، وفي هذا يقول

(١)- المصدر السابق: صـ١٥٠،١٥١

الإيجي " العلة يجب أن تكون مع المعلول، وإلا فقد افترقا، فليس وجوده لوجودها "(١)

وفي بطلان وجود المعول دون علة، يقول الإمام الرازي " العلة المؤثرة لابد وأن تكون موجودة حال وجود المعلول، والدليل عليه: أنه لو لم يكن كذلك، لكان عند حصول المعلول تكون العلة غير موجودة، فيلزم حصول المعلول حال عدم العلة، فحينئذ يكون حصول ذلك المعلول بكون العلة غير موجودة، فيلزم حصول المعلول حال عدم العلة، فحينئذ يكون حصول ذلك المعلول لا لأجل وجود تلك العلة، وقد فرضنا الأمر كذلك، هذا خلف "(٢)

هكذا عزز علماء التراث العقدي أدلتهم على قضية الوجود الإلهي، بكثير من الضمانات التي تكفل لها البقاء والاستمرار، فضلا عن القوة التي تتمتع بها تلك الأدلة، لاسيما في عصورنا الحالية، نظرا لما وجدته من مؤازرة بواسطة الكشوف والنظريات العلمية، التي أكدت صحتها بل ويقينيتها.

---

(١)- المواقف: الإيجي، صـ٨٩

(٢)- الأربعين في أصول الدين: الرازي، صـ١١٨

المبحث الثالث

سبل الاستفادة من التراث العقدي في الواقع المعاصر

بين يدي الإفادة من التراث

يسهم التراث بصفة عامة والعقدي بصفة خاصة في تعزيز القيم التي يجب استحضارها في واقعنا المعاصر، حيث حوى هذا التراث دررا من القيم الخلقية والإنسانية التي تسهم اسهاما مباشرا في تغيير الواقع المعاصر نحو الحق والخير، ومن ثم يجب علينا أن نعود لمثل هذه القيم وأن نعيد صياغتها مرة أخر بما يتناسب مع عصرنا، ثم تقديمها إلى المجتمع باعتبارها نموذجا رائعا يعبر عما حواه الإسلام من خير للبشرية كلها

لماذا العودة إلى التراث العقدي

تأتي هذه التقدمة لنؤكد من خلالها أن ثمة من يريدون تدمير التراث جملة وتفصيلا، ويسعون لطمس معالمه الفكرية والعلمية، في كافة فروعه العلمية وحقوله المعرفية، بل إنهم يأخذون من التراث نفسه – لاسيما ما يتعلق بالجانب العقدي منه – تكأة لرفضه ونقده، حيث يرون أنه غير مناسب للواقع المعاصر بما حواه من مسائل – على حد تعبيرهم – عفا عليها الزمن!

وفي الجانب المقابل نرى فريقا آخر يسيئ إلى التراث عامة والعقدي خاصة بنفس القدر الذي أساء به الفريق السابق إن لم يكن أكثر، حيث يعمد هؤلاء إلى نصوص من التراث ثم يتعاملون معها بمنهجية زائفة باطلة تعتمد على الاجتزاء والاجترار وتعيين مفاهيم غير مرادة على

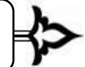
الإطلاق لهذه النصوص فضلا عن إغفال السياقات المتعددة هذه النصوص، ثم تراهم يتخذون من هذه النصوص أيضا تكأة لهم في مذاهبهم الشاذة والمتطرفة ومستندا لهم في فكرهم المنحرف وفهومهم السقيمة

لهذا وغيره يجب على النابهين من أبناء الأمة والمعنيين بالدراسات التراثية أن يرجعوا إلى تراثنا في مختلف حقوله العلمية والمعرفية وبالأخص الحقل العقدي، حتى يتسنى لهم تقديمه مرة أخرى في حلته القشيبة

ومما يعوزنا إلى العودة مرة أخرى إلى التراث العقدي، هو الحاجة الماسة إلى تلك الأدلة الساطعة والبراهين الراشدة والحجج الدامغة التي قدمها أرباب وسدنة هذا التراث العقدي في وجه المنكرين والمشككين والملحدين، فأزالت هذه الأدلة ما يمكن أن تثيره شبه أولئك الطاعنين من تخييلات وتوهمات وأباطيل، وما أشبه الليلة بالبارحة، وقد ألقى الزمان بحفنة من الموتورين يرددون ما كان عليه أسلافهم من أباطيل وشبه يثيرونها حول الدين والعقيدة، فاستدعى الأمر الرجوع مرة أخرى إلى تلك الأدلة التي أقامها علماؤنا الأوائل ردا وتمحيصا لمثل تلك الشبه، وإن هذا الرجوع تقتضيه عدة أسباب:

الأول: ما أسلفناه حول قوة الأدلة والبراهين العلمية التي أقامها علماء التراث العقدي في وجه أولئك الماجنين

الثاني: أن الشبه التي يلقيها الحداثيون والعلمانيون والتنويرون ومن لف لفهم تتشابه كثيرا مع تلك الشبه التي أثارها من قبل أسلافهم، فإن هؤلاء وأولئك وإن اختلفت أزمانهم فقد تلاقت ألسنتهم وقلوبهم على هدف واحد



هو: النيل من الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقا، وصدق ربنا حين قال { كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ } [البقرة:١١٨]

الثالث: المناداة بالعودة إلى التراث العقدي وما حواه من درر تتمثل في أدلة وبراهين وحجج، لا يعني بحال من الأحوال التوقف عند هذه الأدلة والبراهين والحجج، ليكون حظنا منها ومن تراثنا عموما مجرد الترديد فقط! كلا، ليس هذا هو المراد بحال من الأحول، إنما نعني بالرجوع، الاستفادة العلمية من هذا التراث وما حواه، ثم الزيادة عليه بقدر ما تسمح به طاقتنا العلمية والمعرفية، وتتويج هذا كله وتزيينه بما تلقي به المكتشفات العلمية وما يجود به التقدم العلمي، حتى تكون هذه الأدلة بمثابة اليقين الذي لا يعتريه شك بحال من الأحوال، ولا يستطيع إنكاره من يملك أدنى مسكة من عقل

ضوابط الاستفادة من التراث العقدي

إن الاستفادة من تراثنا عموما والعقدي خصوصا، ليس بالأمر الهين السهل، إذ إن هذه الإفادة في حد ذاتها عملية علمية معرفية، تتطلب ما يتطلبه الأمر العلمي من شروط وضوابط وآداب، حتى تؤتي هذه الاستفادة أكلها، ومن هذه الضوابط ما يلي:

الأول: إن أول هذا الضوابط – فيما نظن – غربلة التراث غربلة علمية، وتمحيصه معرفيا، حتى نقف على دقائقه ونسبر غوره، فيتبين لنا صحيحه من سقيمه، وحسنه من سيئه، حيث إن التراث في المقام الأول جهد بشري، ففيه الإصابة وفيه الخطأ، ودورنا في هذه الغربلة العلمية هو الوقوف على الصحيح وتجاوز الخطأ، ونعني بالخطأ هنا عدة أمور:

أولا: ما لا يتناسب مع المعطيات الزمانية والمكانية لعصورنا

ثانيا: ليس الخطأ المقصود هنا هو خطأ علماء التراث، مما خطته أيديهم ولا يتناسب مع معطياتنا الآن، فهذا نتجاوزه مع عدم إطلاق لفظ (الخطأ) عليه، إذ إنه صدر منهم في وقت وظروف كان يتناسب معها، إنما نعني بكلمة (خطأ) في المقام الأول، هو ذلكم الدخيل الذي أدخله أولي الحقد والحسد – زيادة ونقصا – على هذا التراث مما ليس منه

ثالثا: ما خطه علماء التراث، ولكنه لا يتناسب معنا الآن[١] نتجاوزه وننبه عليه، بيد أننا نعذرهم فيه، ونشكرهم على ما استفدناه منهم من سائر ما تركوه من تركة علمية معرفية، وينبغي أن يكون هذا منهج متبع منا تجاه علماء التراث، وقد سبق إلى هذا المنهج ابن رشد حين حدد موقف اللاحق من السابق عموما ومن إرثه العلمي والفكري خصوصا فقال " ننظر في الذي قالوه من ذلك وما أثبتوه في كتبهم: فما كان منها موافقا للحق قبلناه منهم وسررنا به وشكرناهم عليه، وما كان منها غير موافق للحق نبهنا عليه وحذرنا منه وعذرناهم "[٢]

وبناء على ما سبق، فإنه لن يتسنى لنا الاستفادة من تراثنا إلا إذا توقفنا أمامه وقفة تأملية إدراكية، ولابد أن تتسم هذه الوقفة بالتجرد والحيدة، حينها نستطيع أن نحدد في هذا التراث عناصر الأصالة والتميز

---

(١)- وهنا تجدر الإشارة إلى أن ما كان من هذا النوع هو يسير قليل

(٢)- فصل المقال وتقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال: للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، قدم له وعلق عليه: د/ألبير نصري نادر، ط: دار الشروق (المطبعة الكاثوليكية) بيروت – لبنان، ط الثانية سنة ١٩٦٨م، صـ٣٣

والإبداع، وأن نستفيد قدر الوسع والطاقة من هذه العناصر، وفي الوقت ذاته نستطيع أن نستكشف آفات الأوهام والخرافات التي لحقت بهذا التراث، وما احتف به من أخلاط ودسائس، ثم نعمل جاهدين على تنقيته مما علق به من كل هذه الرواسب، إذا نحن فعلنا ذلك سيصفو لنا تراثنا، وحينها سيكون هذا التراث حقا هو نقطة الانطلاق الحقيقية لهذه الأمة ومكمن قوتها وسر سعادتها

الثاني: كذلك من ضوابط الاستفادة من التراث العقدي، التركيز في قواعده ومناهجه، تلك القواعد والمناهج التي استخدمها علماؤنا في تسطير وإنتاج هذا التراث، فينبغي علينا أن ننظر في المقام الأول إلى هذه القواعد وتلك المناهج لا أن نصب كل تركيزنا في المسائل وأن نجعل وافر اهتمامنا بالقضايا، يقال هذا حتى نسفيد قدر الإمكان من عقلية علمائنا، تلك العقلية التي أنشأت هذه القواعد والمناهج، فهذه العقلية بلغت شأوا بعيدا في الفهم والتحليل والاستنباط، وقد مكنتهم هذه العقلية من الولوج إلى كل المسائل الحاضرة في أزمانهم وإبداء الرأي الشافي فيها، ولنا من بعدهم أن نحاول استحضار تلك العقلية بمناهجها وقواعدها دون التوقف عند مسائل قد تكون مقيدة بسياق تاريخي أو سببي معين، لأن التوقف عند المسائل وحدها في محاولة جرها من زمن نبتت فيه إلى زمن آخر، قد يحدث إشكالات مع التراث نفسه، وقد أشار د. علي جمعة إلى هذه الجزئية وأنه لابد " من إدراك عقلية السلف والاستفادة منها وتفعيلها، دون الوقوف على مجرد مسائلها التي قد تكون زمنية تأثرت بواقعها وتحتاج إلى استشراف ما وراءها، وتجريده، وإكماله، وإعادة ترتيبه، حتى لا نصل إلى مناهج مرفوضة في التعامل مع هذا التراث الضخم الفخيم بأن نقبله

على ما هو عليه، ونقع في طريق الاجترار بما فيه من جر الماضي واستحضاره في الحاضر دون وعي أو حاجة، أو نرفضه جملة واحدة، فيضيع علينا خير كثير وخبرة بشرية هائلة وانبهار بالآخر لا معنى له، أو ننتقي منه عشوائيا من غير منهج، وهو أمر غير مقبول علميا وعمليا بالإضافة إلى ما فيه من هوى مرد وضعف مخز "(١)

الثالث: لعل ما سبق بيانه يوحي لنا بضابط آخر من ضوابط الاستفادة من التراث العقدي يتمثل في: أن الأخذ المطلق عن الغير دون تمحيص وتحليل وغير ذلك من وسائل البحث العلمي، أمر يرفضه العقل ويمجه التفكير العلمي الصحيح، لذلك فإن النظر في التراث بحيدة وإنصاف، ثم الانتقاء الصحيح منه القائم على ضوابط البحث العلمي الصحيح، هو المنهج الصحيح فضلا عن كونه منهج تراثي في حد ذاته، وما عنونة بعض الكتب التراثية بلفظ (التهذيب) إلا تطبيق وإعمال لهذا المنهج العلمي، من جانب علماء التراث أنفسهم، يقول د. محمد عمارة " ولقد عرف تراثنا الإسلامي، منذ أن اتسوى (فن التدوين) في حضارتنا، قبل أكثر من ألف عام، فنا من فنون تحقيق التراث هو فن (تهذيب) هذا التراث، أي مراجعته، وإعادة إخراجه في صورة أفضل، سواء من حيث الشكل أو المضمون "(٢)

---

(١)- الطريق إلى التراث الإسلامي: د/علي جمعة، صـ١١

(٢)- تهذيب التراث الإسلامي: د/محمد عمارة، مقال في مجلة الأزهر الشريف، عدد: يناير٢٠١٧م/١٤٣٨هـ، جـ٥

وإن الآثار التراثية خير شاهد على التطبيق العملي لهذا المنهج، فهؤلاء هم رواد المنهج العلمي التجريبي من علماء المسلمين طبقوا هذا المنهج التراثي تطبيقا علميا وعمليا، يخبرنا بهذا د. علي جمعة فيقول " وكان (ابن النفيس المصري) يخطئ (جالينوس) و(ابن سينا) مع فرط إعجابه قائلا: إن التشريح يكذبهما، ويختم نقده بقوله: ولا علينا، وافق ذلك رأي من تقدمنا أو خالفه، ويعتذر (البيروني) عن النقل عن الآخرين بالغة ما بلغت شهرتهم "(١)

وقد كان هذا المنهج الذي أرساه علماء التراث أنفسهم، هو المنهج المتبع لديهم حين تعاملوا مع المنجزات العلمية والفكرية والثقافية للحضارات الأخرى، فنجد أنهم لم يقبلوها قبولا مطلقا، وكذلك لم يرفضوها رفضا مطلقا، إنما كان منهج الانتقاء العلمي هو الغالب عليهم، فنجد أنهم أخذوا ورفضوا وهذبوا وعدلوا ورتبوا، وغير ذلك، مما ساعد على الامتزاج بين الوافد الجديد وبين ما لديهم

الرابع: من ضوابط الاستفادة من التراث العقدي، ما يسمى بمراعاة الأنساق، وبيانه: أن علماءنا الأوائل حين أقاموا نهضتهم العلمية والحضارية، أقاموها على أنساق أربعة: العقيدة – النص – الواقع – السلوك، وقد أقاموا جسرا بين هذه الأنساق، فهم أولا: انطلقوا من عقيدتهم، وثانيا: نظروا إلى النصوص، وثالثا: عقدوا موائمة وموازنة بينها وبين الواقع، ورابعا: جاءت الترجمة العملية والتطبيقية لهذا كله عن طريق السلوك، فأصبح سلوكهم في واقعهم ينبئ عن عقيدتهم وعن تطبيق

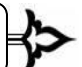
(١)– الطريق إلى التراث الإسلامي: د/علي جمعة، صـ٧٥

نصوص هذه العقيدة، أما نحن الآن فلم نحافظ على هذا الاتساق بين هذه الأنساق، ولاحت القطيعة بين العقيدة والسلوك، وكانت الفجوة بين النص والواقع(١) فترجم هذا كله إلى تأخر وتخلف يعاني منه المسلمون إلى اليوم، فماذا لو استطعنا أن نستفيد من تراثنا هذه الأنساق مزدانة بما كان بينها من اتساق، لو استطعنا لعدنا إلى ما كان عليه سلفنا الأول، لأنهم إنما تقدموا بمراعاة هذه الأنساق وما بينها من اتساق، والتي هي في حقيقتها مراعاة لسنن التقدم الحضاري، ومن ثم تقدموا وشيدوا نهضة إسلامية وإنسانية ثقافية وعلمية، وحين غفلنا عن هذه السنن وأهملنا مراعاتها عجزنا عن صنع ما صنعوه

الخامس: حتى نتمكن من الاستفادة من تراثنا عموما والعقدي خصوصا، لابد من مراعاة ضابط هام، وهو: أن علماءنا التراثيين كانوا علماء موسوعيين، فالذي كتب في الفقه كان في واقع الأمر مستبطنا لعلوم أخرى كثيرة، وهي التي مكنته من حيازة علم الفقه، وكذا عالم العقيدة لم يتمكن من علم الأصول إلا بعد تمكنه من العلوم المساعدة والخادمة لهذا العلم الذي برع وتخصص فيه، لم يتولد هذا التمكن إلا حين اختمرت كل هذه العلوم في ذهنه ووعتها عقليته، فصار لديه هذا التمكن في العلم الذي

---

(١)- الفجوة بين النص والواقع أو الانفصام والانفصال بينهما، كل هذا من الممكن أن يترجم إلى ما يسمى في واقعنا بالفصل بين الدين والدولة، تلك المسألة التي صيغت في لفظ (العلمانية) وأصبحت مذهبا يبناه بعض المثقفين والمفكرين، بل إنهم رأوا فيه سبيل الخروج من واقع التأخر الذي يعاني منه المسلمون، بيد أن هذا المذهب بني على تصور خاطئ هو: أن الدين وحي، والوحي لا علاقة له بالعم! ومن ثم فإن التقدم المنشود إذا كان سبيله العلم فلابد أن ينحي الوحي جانبا!!



ولى وجهه شطره ووقف فيه على جليله ودقيقه، وبالتالي فحين ينظر الخلف إلى الإرث العلمي للسلف حتى يحيطوا به فلابد لهم من الإحاطة بما أحاط به هؤلاء السابقين، أما النظرة الجزئية التي ننظر بها إلى تراثهم فلم يكونوا هم ينظرون بها إلى علومهم، إنما كانوا ينظرون نظرة كلية إلى العلوم على أساس أن العلوم يخدم بعضها بعضا ويكمل بعضها بعضا، وهذا الأمر عيه يجب أن يكون منطلقا ننطلق منه لفهم تراثنا عامة والعقدي منه خاصة

السادس: لعل من أهم الضوابط التي يجب مراعاتها حتى يتسنى لنا فهم التراث ومن ثم الاستفادة منه، فهم مصطلحات الفن، فكل فن (علم) له مصطلحاته التي وضعت له، فالقارئ في التراث التفسيري لابد له من فهم مصطلحاته الخاصة به، والقارئ للتراث الحديثي لابد له من فهم مصطلحاته الخاصة به، والقارئ للتراث العقدي الكلامي لابد له من فهم مصطلحاته الخاصة به، كل ذلك ليتسنى للقارئ امتلاك ناصية هذا الفن، حتى لا يحدث له خلل في الفهم يتأى من تداخل مصطلحات العلوم والفنون بعضها ببعض، فالكلمة لها وضع لغوي، ووضع شرعي، ووضع اصطلاحي (عرف خاص)، ووضع في (العرف العام)، فلابد من التمييز بين هذه الأوضاع، ومعرفة حدود هذه الأوضاع، لاسيما الوضع الاصطلاحي الذي يتأتى به تمايز الكلمة في علم دون آخر، ومعرفة معناها المراد في كل علم من العلوم، يقول د. علي جمعة " لابد علينا إن أردنا أن نخوض في فن معين من فنون التراث، أن نعي ونستوعب الاصطلاحات التي وضعها أهل العلم أو الفن بإزاء معان معينة، هذا وإلا

تداخلت المعاني ولضاع منا خير كثير "[1]، ويضرب مثالا عمليا علميا على ذلك فيقول " ومثال ذلك كلمة (الجنس) التي وردت في كتاب (البيع) الذي بين أيدينا تستعمل باستعمالين مختلفين في كل من المنطق والفقه، فإذا ما أردنا أن نعرض لمعناها في المنطق نجد أنها (كلي مقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة في جواب ما هو؟) مثل (الحيوان) اللفظ يطلق على الإنسان وعلى الأسد وعلى الزرافة، في حين أن كلمة (نوع) تطلق في المنطق لتعني (كليا مقولا على كثيرين متفقين في الحقيقة في جواب ما هو؟) فكلمة إنسان تشير إلى معنى النوع عند المناطقة، أما الفقهاء فقد أطلقوا لفظ (الجنس) في كلامهم في مقابل (النوع) عند المناطقة، فالجنس – عند الفقهاء – ما كان متحد الأفراد وإن اختلفت درجاته، فالقمح – مثلا – جنس وإن اختلفت أحجامه وأنواعه، بينما هو نوع عند المناطقة "[2]، ثم يشير إلى ما يترتب على عدم الأخذ بهذا الضابط في قراءة التراث عموما والعقدي خصوصا، بقوله " وعلى هذا لو أن طالب علم قرأ النص الفقهي الذي بين أيدينا وحمل كلمة الجنس على ما تعلمه في المنطق، لكان ذلك حائلا دون الفهم الصحيح، ولأصبحت العبارة التي أمامه غامضة وغريبة "[3]

السابع: إذا كان من ضوابط الاستفادة من التراث، الوقوف على مصطلحات كل فن من الفنون ومعرفة ما يراد بها عند أهل الفن، فهذا

---

(١)– الطريق إلى التراث الإسلامي: د/علي جمعة، صـ٢٧٣

(٢)– المصدر السابق: صـ٢٧٣

(٣)– الطريق إلى التراث الإسلامي: د/علي جمعة، صـ٢٧٣

يستتبعه ضابط في غاية الأهمية، وهو: عدم الأخذ بظاهر النص، لأن الأخذ بظاهر النص دون سبر لأغواره ومقاصده يجر إشكالات عديدة، بل إنه قد يكون طريقا مختصرا لهدم الدين، فعند النظر إلى المحصول التراثي فلا ينبغي علينا أن نرفضه رفضا مطلقا، أو نقبله قبولا مطلقا، دون النظر إلى حقيقة ألفاظه، وليس فقط ظاهر ألفاظه، ولعل هذا مطلب شرعي – بل هو كذلك – فالله تعالى يقول { وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ} [النساء:٨٣] وقد أورد صاحب محاسن التأويل في معنى الآية الكريمة قولا عزاه إلى الحافظ ابن حجر، نصه " من أمعن في البحث عن معاني كتاب الله، محافظا على ما جاء في تفسيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه، الذين شاهدوا التنزيل، وحصل من الأحكام ما يستفاد من منطوقه، ومفهومه، وعن معاني السنة وما دلت عليه كذلك، مقتصرا على ما يصلح للحجة منها، فإنه الذي يحمد وينتفع به. وعلى ذلك يحمل عمل فقهاء الأمصار من التابعين فمن بعدهم "[١]، وهذا قول في غاية الأهمية نستشعر من خلاله أهمية الوقوف على المعاني والحقائق دون الألفاظ وحدها، وأن الحقائق والمعاني لا تطلب من ظاهر اللفظ وحده، إنما هي عملية معرفية تتأتى من اللفظ ومن السياقات العديدة للفظ، فلا بد من استصحاب الوسائل المعينة على فهم النص، من

---

[١]- محاسن التأويل: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلميه – بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٨هـ، جـ٣، صـ٢٣٤

مثل: أسباب النزول – كلام العلماء في هذا النص من تفسيرات وتأويلات – مراعاة مقاصد النص – المقاربة بين ما يستفاد من أحكام النص وبين الواقع الذي يراد تطبيق هذه الأحكام فيه، وغير ذلك من أمور لابد من مراعاتها، أما أن يطلب الحكم من مجرد ظاهر النص فهذا حتما سيؤدي إلى إشكالات كثيرة، وهذا ما حدا بالإمام الغزالي أن يقول " فاعلم أن كل من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه "(١)

وقد أكد الإمام الجويني قبل هذا، أن مراعة مقاصدية النص، من أهم الأمور التي لا يبغي لقارئ النص وطالبه أن يغفل عنها بحال من الأحوال، وغض الطرف عن هذه المقاصد، يجعل القارئ لا يدري يمينه من شماله في أمر الشريعة، يقرر الجويني هذا فيقول " ومن لم يتفطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي فليس على بصيرة في وضع الشريعة "(٢)

وعلى ما سبق تقريره ثمة شواهد كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر، في قوله تعالى { يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا

---

(١)– المستصفى: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، صـ١٨

(٢)– البرهان في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ) تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤١٨ هـ/١٩٩٧م، جـ١، صـ١٠١

وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} [المائدة:٦] إذا توقفنا أما ظاهر اللفظ في الآية الكريمة، فقد يفهم منه أن الوضوء للصلاة يكون بعد الصلاة وليس قبلها، وفي قوله تعالى {وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ} [آل عمران:٤٣] قد يقول قائل – باعتبار ظاهر النص – أن السجود قبل الركوع، وربما يحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم " "تبدأ بما بدأ الله به"[(١)]، ومثل هذا الفهم سينهدم به الدين، فلابد من مراعاة المعنى والمقصد من اللفظ وليس فقط ظاهر النص

- **نماذج لما يمكن أن يكون تطبيقا عمليا للاستفادة من التراث العقدي**

النموذج الأول: (**كيف ننظر إلى ثقافة الآخرين**)

مر بنا آنفا كيفية الاستفادة من التراث العقدي، عن طريق استحضار ضوابط معية هي بمثابة الآلية للاستفادة المنشودة، وثمة أمر يتصل بهذه الكيفية من الناحية التطبيقية ألا هو: كيف نصيغ موقفنا من ثقافة الآخرين، هل سيكون موقف الرفض؟ أم سيكون موقف القبول المطلق؟ أم سيكون موقفا وسطا بينهما؟ وفي الوقت ذاته عند صياغة هذا الموقف وتبنيه لابد من استحضار التراث حتى يكون موقفنا غير شاذ عن تراثنا، وإذا أردنا الوصول إلى صياغة موقف يعبر عن هويتنا التراثية، فلابد من الرجوع إلى تراثنا وبالأخص العقدي منه، حتى نتبين موقفهم

---

(١)– الحديث أخرجه أبوداود في سننه، كتاب: المناسك، باب: صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم، جـ٣، صـ٢٨٣

الناجح من ثقافة الآخرين، ثم نحذوا حذوهم في صياغة هذا الموقف حتى يكتب لنا النجاح كما كتب لهم من قبل

إذاً علينا أن نعي جيدا موقف علماءنا التراثيين من ثقافة الآخر آنذاك التي وردت إليهم وانفتحوا عليها، كيف كان تعاملهم معها؟ وأقصد بلآخر ثقافة وعلوم اليونان، ثم ما هو موقفنا نحن الآن من الثقافة الغربية الوافدة، فعلينا أن نقارن بين الموقفين حتى يتسنى لنا أمرين كلاهما هام:

الأول: فهم تراثنا

الثاني: صياغة موقف منصف من ثقافة الآخرين

إن علماء التراث العقدي حين انفتحوا على ثقافة وعلوم اليونان، لم يقبلوها قبولا مطلقا، وكذا لم يرفضوها رفضا مطلقا، إنما تشكل موقفهم من هذه الثقافة وصاغوه بناءً على فلسفة (التوفيق)، التي تعني: أنهم درسوا هذه الثقافة وهضموا علومها، وفحصوها فحصا جيدا، ثم انتقلوا بعد إلى ما يسمى بـ (الانتقاء العلمي)، فاعتمدوا من هذه الثقافة وتلك العلوم ما يتناسب مع الثقافة الإسلامية وعلومها القائمة والمستمدة من مصادر التشريع

الشاهد في هذا: أننا الآن حين يكون لدينا هذا الموروث العلمي (التراث العقدي) وقد قام على هذه المنهجية العملية المنضبطة فيما يتعلق بالموقف من ثقافة الآخر، فلابد من توافق في المنهج بيننا وبينهم، أما أن نقرأ هذا التراث بما اشتمل عليه من هذه المنهجية، ثم نصيغ عدة مواقف من ثقافة الآخر، إما االقبول المطلق لهذه الثقافة، وإما الرفض المطلق لها، وإما الاعتماد على منهجية الانتقاء العشوائي من هذه

الثقافة! فإن هذا كله يعد مخالفة جوهرية لمنهجية التراثيين فيما يتعلق بثقافة الآخر، مع الأخذ في الاعتبار أن منهجية التراثيين في التعامل مع ثقافة الآخر، قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من مكونات التراث نفسه، وعليه فإن مخالفتهم في هذه المنهجية لا تعد فقط تركا لها، بل هي نوع من أنواع التفريط في التراث بصفة عامة

النموذج الثاني: (**قضية خلق القرآن**)

إذا كنا نروم الاستفادة من التراث العقدي فلابد لنا من الاعتناء به فهما ودرسا وتطبيقا، بحيث لا نتوقف فقط عند فهمه ومدارسته ونغفل عن السعي في تطبيقه، بل لابد – حتى نحقق الاستفادة المرجوة منه – أن نأخذ إلى جانب الفهم والمدارسة جانب التطبيق، مع مراعاة الضوابط الآنف ذكره، إذا تم لنا ذلك، تيسرت لنا سبل الاستفادة من التراث العقدي

وفي هذه الجزئية سنحاول إيراد بعض النماذج التي من الممكن أن تكون مجالا لتطبيقات عملية لأوجه الاستفادة من تراثنا العقدي

هناك قضايا أثيرت في الماضي ونفس هذه القضايا تثار في الحاضر، وإن كان بين ماضيها وحاضرها اختلاف في اللفظ أو الصياغة أو طريقة الطرح، بيد أن المضمون والجوهر واحد، ومن ثم فإننا نستطيع أن نفيد إفادة تامة من الردود التي أقامها علماؤنا الأوائل على هذه القضايا، مع إضافة ما أتاحه عصرنا من معطيات علمية، ونأخذ مثالا

على ذلك قضية خلق القرآن[1]، فهذه القضية حين أثيرت من قِبل بعض الفرق على أساس أن لقرآن حادث، أي مخلوق، ثم قام علماء العقيدة بطرح الردود المناسبة التي تدحض هذه الشبهة، فإننا نطالع اليوم من يقول بجوهر ومضمون هذه القضية وإن كانت الصياغة أو طريقة العرض والطرح مختلفة، فهناك من يقول بتاريخانية النص القرآني، تلك الشبهة التي قال بها وتبناها عدد غير قليل ممن يحسبون على الفكر والثقافة، وهؤلاء يزعمون أن النص القرآني مقيد بزمان ومكان معينين، وهو رهين بأسباب وظروف معينة، لا يتجاوز كل هذا إلى غيره من أزمنة وأمكنة وأسباب وظروف!!

وعند التحقيق تجد أن هذه المقولة هي بعينها مقولة: حدوث القرآن، فما المانع أن نرجع إلى ردود علماء الكلام الأوائل الذين قاموا برد شبهة خلق القرآن، وأن نستفيد منها في الرد على القائلين بتاريخانية

---

[1]- تناول علماء التراث العقدي هذه القضية بحثا ودراسة وتمحيصا في كثير من تواليفهم العلمية، انظر على سبيل المثال: خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة: الإمام فخر الدين الرازي محمد بن عمر المتوفى ٦٠٦هـ، تحقيق: د/أحمد حجازي السقا، ط: دار الجيل – بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، وانظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي أبي الحسن عبدالجبار الآسد آبادي المتوفى سنة ٤١٥هـ، خلق القرآن جـ٧، تحقيق: د/محمود قاسم، مراجعة: د/إبراهيم مدكور، قوم نصه: إبراهيم الإبياري، إشراف: د/طه حسين، ط: الشركة العربية للطباعة والنشر – القاهرة، ط سنة ١٩٦٢م، وانظر: الحيدة: للإمام عبدالعزيز بن يحي بن مسلم الكناني المكي المتوفى سنة ٢٤٠هـ، قام بتصحيحه والتعليق عليه: الشيخ إسماعيل الأنصاري، ط: دار عمار للنشر – عمان، ط الأولى سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م

النص القرآني، يقول د. علي جمعة " قضية خلق القرآن التي أثيرت في الربع الثاني من القرن الثالث الهجري لا تزال مطروحة بكل قوة، لكن بألفاظ وعناوين مستجدة، فلدينا توجه معاصر يتبناه أناس من أمثال نصر حامد أبوزيد، سعيد عشماوي، محمد أركون، يرى أن القرآن زمني تاريخي!! أليس هذا هو عين القول بمخلوقية القرآن؟ فالقرآن مخلوق تعني أنه حادث، والحادث كائن بعد أن لم يكن، وبالتالي كان له مكان، فإذا ذهب المكان والمكين وهما عرضان بقي القرآن تاريخا، فيقولون تاريخانية النص، نفس القصة بعنوان أو مدخل آخر، كأن القضايا لم تنعدم تماما، إنما تبدلت الأسماء والمدخل"(١)، وبعد أن قرر د. علي جمعة تشابه بل وتطابق القضية في الماضي والحاضر، مع اختلاف ما بين الزمانين في اللفظ وطريقة الطرح فضلا عن الأسماء والأشخاص، ينادي بالعودة إلى التراث العقدي لإمكان الاستفادة منه في نقد مثل هذه الشبه المعادة والمكررة، والتي ألفها علماؤنا من قبلنا، ونقدوها نقدا علميا محكما رصينا، فيقول " ومن ثم يمكن أن نستفيد من علم الكلام، كما يمكن ألا نعدم فائدة جزئياته في قضايانا الحالية، بل يمكن الزعم أن كل سمات العصر يمكن التعاطي معها من خلال علم الكلام التراثي، لكن ما نحتاج إليه فعلا هو ضبط الصياغة الملائمة "(٢)

---

(١)- الطريق إلى التراث الإسلامي: د/علي جمعة، صـ٤٣

(٢)- المصدر السابق: صـ٤٣

النموذج الثالث: (**نظرية الجوهر الفرد**)

من الممكن الإفادة العصرية من التراث العقدي من خلال تلك الاستدلالات التي أقامها علماؤه على نظرية (الجوهر الفرد) حيث إن هذه النظرية التي صاغها التراثيون من علماء الكلام في الاستدلال على وجود الله تعالى، حصرت الموجودات في قسمين: المتحيز، وغير المتحيز، ثم قسمت المتحيز إلى قسمين: بسيط وهو الجوهر الفرد، ومركب وهو الجسم، أما غير المتحيز فهو العرض، الذي لا يقوم بذاته إنما يحتاج إلى غيره ليقوم به

أما مكمن الجودة في هذا الاستدلال، هو أنه حصر الموجودات في هذين القسمين (المتحيز– غير المتحيز) وبالتالي فإن أية محاولة لإرجاع تأسيسية الوجود إلى واحد منها سيترتب عليه الدور والتسلسل، وكلاهما مما علمت العقول بطلانه، وعليه فلابد من طرق غيرها يصح أن يسند إليه إيجاد هذا الوجود، وهو الله سبحانه، الذي هو خارج عن نطاق هذين الموجودين (المتحيز– غير المتحيز)

وهذه النظرية اصطلح علماء التراث العقدي (علماء الكلام) على تسميتها بـ (الجوهر الفرد) فما المانع أن نستفيد من هذه النظرية في واقعنا المعاصر، وأن نعيد طرحها وطرق دلالاتها مع إضافة ما يتفق معها من مكتشفات علمية وغير ذلك، في وجه من تشابهت قلوبهم وأقوالهم من هذه الأعصر مع أسلافهم الأولين من المشككين والملحدين

عن هذه النظرية – الجوهر الفرد – التي أنتجتها هذه العقول المفكرة، وعما تؤدي إليه من إرساء قواعد هامة تدلل على استحالة رد إيجاد الموجودات لغير الله تعالى، يحدثنا د. علي جمعة فيقول " وقد

اعتمدوا[١] على فكرة (الجوهر الفرد) هذه، من أجل الإثبات العقلي والرياضي للوجود الإلهي، ونفي المثيل، فقد نجم عنها رفض (التسلسل اللانهائي) رياضيا، مما أكد القول بأن الله إلى الله المنتهى، كما نجم عنها رفض مسألة (الدور) والتي تعني أن الأشياء بينها علاقة إيجاد متبادل: هذا أوجد ذاك وذاك أوجد هذا، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة تشبه قصة البيضة والدجاجة، فقد رفضوا ذلك على أساس أنه لابد من (بداية) خلق الله عندها أحد السببين، فكان سببا للآخر "[٢]

أما عن الإفادة المعاصرة المرجوة من النظر في نظرية (الجوهر الفرد)، وما يمكن أن تحدثه هذه الإفادة من إضافة لكثير من الحقول المعرفية، وذلك من خلال النظر والتمعن في قسمي الموجودات التي قالت بهما النظرية (المتحيز – غير المتحيز)، وما للمتحيز (الجسم) من خواص، وتركيبات، وخلايا، وغير ذلك من خصائص تتداخل فيها علوم كثيرة، ثم ما لغير المتحيز (العرض) من خواص، وأنواع، وصفات، وغير ذلك، مما تتداخل فيه أيضا علوم كثيرة، فإن مدارسة هذين القسمين بين كل هذه العلوم حتما سيؤدي إلى اكتشافات تدعم ما قمت النظرية الأولى (الجوهر الفرد) من أجله، وهو: رد إيجاد الموجودات إلى موجد واحد وهو الله نعالى، فضلا عما ستسري به هذه الاكتشافات المجتمع من تقدم ملحوظ في شتى المناحي، عن هذا يقول د. علي جمعة " لقد أفاض ذلك على المسلمين الكثير في توصيف ظواهر الواقع ورصدها، وهي المهمة

---

(١)- ضمير الجمع هنا يعود على علماء التراث العقدي من أرباب علم الكلام

(٢)- الطريق إلى التراث الإسلامي: د/علي جمعة، صـ٧٨

الأساية التي تشغل بال الباحث في العوم الاجتماعية الإنسانية الحديثة بدرجة كبيرة، إن هذا الاستعراض لجانب رئيس من كيفية إدراك الموروث الإسلامي للوجود من حوله وأثره على إدراك الوقائع الجزئية يدفعنا لإعادة النظر في هذا الموروث وسبر أغواره، إن تعبيراته في مجال الرؤية الكلية – على اختصار عباراتها – قد تنبئ بأن الكثير من نظريات القرن العشرين ومكتشفاته قال بها المسلمون، لكن بألفاظ أخرى معبرة عن لغتهم التي نسعى لفهمها والاقتراب منها "(١)

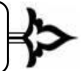
النموذج الرابع: (**أدلة المتكلمين في الوجود الإلهي وإمكان الاستفادة المعاصرة منها**)

أقام المتكلمون أدلة كثيرة ومتنوعة في الاستدلال على الوجود الإلهي، ولعل أبرزها دليل الحدوث، وحين ننظر إلى واقعنا المعاصر سنجدنا بحاجة ماسة إلى الرجوع لتلك الأدلة التي أقامها المتكلمون على الوجود الإلهي، نظرا لما يموج به عصرنا من موجات إلحادية بأثواب مختلفة، بل إن مقولات إلحادية بعينها تطرق أسماعنا من خلال ألسنة تحسب على الفكر والثقافة الإسلامية! وهذا كله – وغيره– يدعونا إلى الرجوع مرة أخرى للأدلة القوية والبراهين الساطعة التي جادت بها قرائح علماء التراث العقدي، لنواجه بها تلك الشبه التي يتقول بها أمثال هؤلاء

ومما يعزز الرجوع إلى أدلة المتكلمين ويقوي من استخداماتها المعاصرة، ما نراه من اكتشافات علمية وبحثية فيزيائية تقطع بالقول

---

(١)– المصدر السابق: صـ٧٩، ٨٠



بحدوث العلم، فهناك شواهد كثيرة من أمثال هذه الاكتشافات تجعلنا نرجع إلى هذا الدليل المعتبر عند المتكلمين (دليل الحدوث) ونعيد طرحه مرة أخرى على مائدة النقاشات والمناظرات العلمية، مقرونا بما انضم إليه من هذه الاكتشافات العلمية، ليدحض الحجج الواهية للمشككين والملحدين، يتحدث د. سعيد فوده، عن دليل الحدوث وأهميته، خصوصا مع استخدام كثير من العلماء المعاصرين له بعد أن عززته وأكدت على صحته الكشوف العلمية المتنوعة، فيقول عن هذا الدليل أنه " عادت إليه الروح والحياة في هذا العصر، بانضمام بعض المدافعين عنه من الأعلام المشهورين، خصوصا مع ظهور شواهد من البحوث العلمية البحتة والتجريبية (الفيزيائية) على أن الأرجح في حق هذا العالم المشاهد أنه كان عدما ثم ظهر في الوجود، لما يدل عليه شواهد كثيرة من إحالة كون عمره لا نهاية له "(١)

فدليل الحدوث الذي أقامه المتكلمون، تدعمه كثير من النظريات العلمية الحديثة التي تقرر: وجود بداية زمانية لهذا الكون، أو وجود بداية زمكانية لهذا العالم – على حد تعبير هذه النظريات – أي أن هذا العالم له بداية زمانية وله بداية مكانية، وإن مثل هذه النظريات تشهد بصحة دليل الحدوث، ذلكم الدليل الذي أقامه علماء التراث العقدي قبل اكتشاف هذه النظريات، وإن أعظم نظرية اكتشفها العلم الحديث تقرر البداية الزمكانية للعالم، وبالتالي فهي مصححة لدليل الحدوث، تلكم النظرية التي تسمى بـ (نظرية الإنفجار العظيم)، يقول باري باركر " وبحسب فرضية

(١)– الأدلة العقلية على وجود الله بين المتكلمين والفلاسفة: د/سعيد فودة، صـ٢١٨

الانفجار العظيم[1] Big Bang Theory فإن الكون قد نشأ وتكون بانفجار عظيم لمادة الكون التي كانت معبأة في حجم صغير، ربما لا يزيد عن حجم البروتون (أحد مكونات الذرة)، وكان ذلك منذ نحو ١٨ ألف مليون سنة، وتكون الزمن والمكان منذ ذلك الوقت، مكونات هذه المادة المتفجرة على هيئة سحابة من جسيمات، ثم تمزقت هذه السحابة إلى قطع، وبدأت هذه القطع في الانهيار والانكماش على نفسها لتكون المجرات، وتضم كل مجرة بلايين النجوم "[2]، وهذه النظرية تعني " أن الكون كله كان في البداية رتقا واحدا في كرة تدعى البيضة الكونية، وهذه البيضة الكونية قد انفجرت في الماضي السحيق انفجارا ضخما أدى إلى تناثر أجزائها في مجرات تتحرك متباعدة عن بعضها، وطبقا لهذه الفكرة فإننا ما زلنا نرى الكون يزداد اتساعا حتى الآن نتيجة الدفع الابتدائي

---

(١)- لانوافق الكاتب على استخدامه لفظ (فرضية) لأن الانفجار العظيم من أهم المكتشفات التي جادت بها عصور التقدم العلمي والتكنولوجي، وقد تواترت الأبحاث العلمية التي تؤكد صحتها، ومن ثم فإنها بذلك تخرج من إطار الفرضية إلى إطار اليقينية، وبذلك يكون الانفجار العظيم ليس مجرد فرضية بل هي نظرية علمية ثابتة ومؤكدة

(٢)- السفر في الزمان الكوني: باري باركر، ترجمة: د/مصطفى محمود سليمان، مراجعة: جلال عبدالفتاح، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، ط سنة ١٩٩٩م، صـ١٦٤

الناتج عن هذا الانفجار الأول المسمى البيج بانج في نظرية الانفجار الكبير "[١]

كذلك كان من النظريات التي أثبتت صحة ما يؤدي إليه دليل الحدوث عند المتكلمين، من كون الكون له بداية زمانية، وكل ما له بداية لابد وأن تكون له نهاية، وأيضا ما يؤدي إليه هذا الدليل من بطلان القول بأزلية الكون، كل هذا أكدته النظريات العملية الحديثة، ويأتي على رأسها نظرية (قانون الطاقة الحرارية) أو (الخصائص الحرارية للكون)، التي تفيد بانتقال الحرارة من الجسم الساخن إلى الجسم البارد، أو من الجسم الأكثر سخونة إلى الجسم الأقل سخونة، وقد قررت هذه النظرية بالأدلة العليمة والتحليل المنطقي الرياضي، أن الكون نفسه له بداية، وأن الزمان كذلك له بداية، فليس ثمة أزلية لهذا الكون، يشرح باري باركر هذه النظرية وما تؤدي إليه فيقول " ويشير القانون الثاني للديناميكا الحرارية إلى أن للكون وللزمان بداية، ولو كان الكون أو الزمان أزليا لكان التبادل الحراري قد تم وتوقف في تلك الأحقاب الطويلة الممتدة، وبالتالي لا تصبح في الكون أجسام حارة كالشمس وبقية النجوم، وأخرى باردة كالكواكب والأقمار وغيرها، أي لبردت النجوم وصارت بدرجة حرارة الصقيع وانتهى كل شيء في الكون "[٢]

---

(١)- القرآن الكريم والعلم الحديث: د/منصور محمد حسب النبي، ط: دار المعارف – القاهرة، ط سنة ٢٠٠٢م، صـ٢٤٣

(٢)- السفر في الزمان الكوني: باري باركر، صـ١٦٤

ويشير وحيد الدين خان إلى أن القول بأزلية الكون قد يكون مقبولا فيما مضى من عصور، أما الآن وبعد ظهور كثير من النظريات التي تقرر حدوثه وبدايته، فإن القول بأزلية الكون يعد قولا غير مقبول فضلا عن خطأه وبطلانه، وقد كان من النظريات التي قررت بطلان أزلية الكون، نظرية (قانون الحرارة الديناميكية)، وفي ذلك يقول " ولقد كان لهذا الاستدلال[1] حسنه ورواؤه حتى القرن التاسع عشر، ولكنا اليوم، وبعد كشف (القانون الثاني للحرارة الديناميكية) نجد أن هذا الاستدلال فقد كل أساس كان يقوم عليه، وهذا القانون الذي نسميه (قانون الطاقة المتاحة) أو (ضابط التغير)، يثبت أنه لا يمكن أن يكون وجود الكون أزليا "[2]

فالكون كان وحدة واحدة له بداية زمانية ومكانية، ومن ثم فوصف الأزلية بعيد عنه بمقتضى ما ثيت من نظريات ومكتشفات علمية أكدت بدايته، وهذا عين ما قال به علماء التراث العقدي في دليل الحدوث

ومن الأدلة التي أقامها علماء التراث العقدي على قضية الوجود الإلهي: دليل النظام والعناية، وهذا الدليل وإن لم يكن له نفس الوجود عند المتكلمين الذي كان لدليل الحدوث، إلا إنهم لم يهملوه، بل أقاموا الأدلة الكثيرة عليه، وقد برز هذا الدليل بقوة في عصر المكتشفات العلمية، حيث إن سائر هذه المكتشفات تقرر هذا الدليل وبقوة، ومن ثم فإننا في واقعنا المعاصر نستطيع أن نفيد إفادة هائلة من دليل العناية الذي شيده

---

(١)- يقصد القول بأزلية الكون

(٢)- الإسلام يتحدى: وحيد الدين خان، تعريب: د/ظفر الإسلام خان، مراجعة وتحقيق: د/عبدالصبور شاهين، ط: مكتبة الرسالة – بدون تاريخ، صـ٥٤

المتكلمون قبل مئات السنين، خصوصا بعد هذه الاكتشافات المثيرة التي اكتشفها العلماء الطبيعيون في مختلف تخصصاتهم العلمية (الفلك الجيولوجيا الفيزياء الكيمياء...إلخ)، تلك الاكتشافات التي أقرت بصحة دليل النظام والعناية على كونه من أعظم الأدلة على وجود الله، وفي هذا ما يعزي الفضل لعلماء التراث العقدي لكونهم أول من صاغوا هذا الدليل صياغة نظرية لكنها في الوقت ذاته صياغة نبعت عن إيمان عميق ونظر ثاقب وفكر سليم وترتيب محكم دقيق، أدتهم هذه العوامل – وغيرها – إلى صياغة هذا الدليل، الذي صار دليلا معتبرا ومعولا عليه في إثبات الوجود الإلهي في العصر الحديث، يتحدث أحد الباحثين عن دليل النظام والعناية وكونه صار من أظهر الأدلة على وجود الله تعالى في العصر الحديث، نظرا لما تأيد به من نظريات علمية ومكتشفات فيزيائية ورياضية صدقته بل وضعته في مصاف اليقينيات، ويعطينا هذا الباحث نموذجا عمليا لما جادت به هذه المكتشفات والنظريات العلمية من وجود تناسب وتناسق في هذا العالم يدل على مدى النظام والعناية التي أحيط بها من قبل خالق مدبر وصانع حكيم، فيقول " ويظهر أن هذا الدليل قد تصدر أدلة وجود الله في العصر الحديث خاصة بعد الاكتشافات الفيزيائية والرياضية العظيمة في حركة الكواكب والتحليل الدقيق للهواء إذ ليس كله أوكسيجينا، بل يشتمل على ٢٠٪ منه فقط، و ٨٠٪ منه نيتروجينا (١٣٢)، فهذا التناسب هو الذي حفظ الحياة وأحدث التوافق بين الطبيعة والإنسان، وإن

دلت هذه الظواهر الكونية وغيرها كثير على التلاؤم مما اكتشفه العلم ومما لم يكتشفه، فكذلك الأمر بالنسبة لاستعمالها كدليل على وجود الله "(1)

هكذا أقام علماء التراث العقدي دليل النظام والعناية للاستدلال به على قضية الوجود الإلهي، وقد وجهوا الأنظار من خلاله إلى الوقوف على ما بث في هذا الكون من ترتيب وتنسيق بين أجزائه ومكوناته، لتقف على ما فيه من تدبير محكم، وعناية فائقة، وإتقان لا يتطرق إليه خلل بحال من الأحوال، ليستدل الناظر على وجود إله قادر فاعل مختار إليه ينسب هذا التدبير والإتقان وتلك العناية

ومن خلال ما سبق استعراضه من أدلة عديدة ومتنوعة لعلماء التراث العقدي، وما رأيناه في ثنايا هذه الأدلة، من ترتيب مقدماتها، وقوة أركانها، وسهولة أجزائها، وصحة دلالتها ونتائجها، نستطيع الجزم أن هؤلاء العلماء قد حازوا قصب السبق والفضل بإقامتهم مثل هذه الأدلة، وليس هذا الفضل مرده فقط إلى اكتشاف هذه الأدلة، وليس مرده أيضا كون هذه الأدلة كان الباعث على إقامتها ما سكن في قلوب هؤلاء العلماء من إيمان وصدق بالعقيدة الإسلامية، وليس مرده فقط إلى إقامة ما كلفوا به من الدفاع عن العقيدة الإسلامية وما استشعروه من خطورة ترك مجادلة الملحدين والمشككين دون إقامة الأدلة التي كانت بمثابة الأحجار في أفواههم، إنما مرده أيضا إلى كون هذه الأدلة النظرية بعد تعاقب الأيام والأعوام بل والدهور، ثبت صدقها عن طريق التجربة العملية، وذلك بما

---

(1)- أبومنصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية: بلقاسم الغالي، ط: دار التركي للنشر – تونس، ط سنة ١٩٨٩م، صـ١١٨

ثبت من كشوفات علمية أيدت صدق الأدلة النظرية التي أقامها علماء التراث العقدي، وهذا ما حدا بأحد الباحثين أن يقول عن هذه الأدلة " وفي هذه الأدلة كثير من الإشارات والتلميحات التي تواكب زماننا وتصلح أن تكون منطلقا لمباحث قد زخر بها العصر الحديث، فتكون دافعا إلى إيمان جازم، وعقيدة راسخة، لا تؤثر فيها شبهات الملاحدة من الماديين وأضرابهم "(١)

وهذا فيه ما فيه من الإشارات والبراهين على صدق هؤلاء العلماء، لأن هذه الاكتشافات العلمية الحديثة بمثابة التأييد الإلهي لعلماء التراث العقدي، وهنا يأتي دورنا نحن الجيل الحالي على أن نرجع ونعيد هذه الأدلة النظرية مازجين إياها بما أفاض به علينا عصرنا من هذه المكتشفات العلمية الحديثة لنصوغ من كليهما أدلة على صدق العقيدة الإسلامية وما شتملت عليه من عقائد وقضايا ومسائل في أبواب: الإلهيات، والنبوات، والسمعيات.

---

(١)- أبومنصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية: بلقاسم الغالي، صـ١٢٥

الخاتمة

الحمد لله ولي الصالحين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه فبعد رحلة علمية في ثنايا هذا البحث، مباحث، وقضايا، ومسائل، ثمة نتائج وتوصيات خلصت إليها، وهي كالآتي:

- **النتائج**

أولا: تراث كل أمة يمثل لها هوية لايمكن بحال من الأحول الاستغناء عنها، إذ إنه يمثل إرثا فكريا، وعلميا، وثقافيا

ثانيا: محاولة الاستفادة من التراث عموما، والعقدي خصوصا، تسهم في استلهام كثير من القيم

ثالثا: القراءة الصحيحة والمتأنية وغير المجتزأة للتراث تسهم إسهاما كبيرا في تغيير الواقع المعاصر

رابعا: القيم التي نبغي استلهامها من التراث العقدي، ينبغي تعزيز حضورها في واقعنا المعاصر في المجتمعات الإنسانية المتنوعة، وتقديم هذه القيم باعتبارها النموذج الأمثل للدين والصورة الصحيحة المعتبرة للإسلام والمعبرة عنه، وما عدا ذلك فالإسلام منه براء

خامسا: العودة إلى التراث العقدي، وما حواه من أدلة ساطعة، وبراهين ناصعة، وحجج دامغة، يساعد في إذابة ما يلقيه أصحاب النزعات الإلحادية من شبه وأباطيل

سادسا: حتى تؤتي الأدلة العقدية أكلها، ويتم لنا الاستفادة الكاملة منها، لابد من دمجها بالأدلة العلمية التي أضحت نظريات مؤكدة وثابتة، والتي تقر بصحة تلك الأدلة العقلية التي أقامها علماء التراث العقدي من قبل، وبهذا تقترن الأصالة بالمعاصرة

سابعا: النجاح في قراءة التراث عموما والعقدي خصوصا قراءة صحيحة، والنجاح في تحقيق ما سبق من نتائج، يعد رسالة قوية إلى كل من تصور التراث العقدي تصورا خاطئا، ولم يفهم منه إلا تلك الجوانب السيئة التي ألصقها به أولئك الذين اتخذوا من هذا التراث - بواسطة التأويلات الفاسدة والفهوم المنحرفة الخاطئة - أسلوبا فكريا وممارسات منهجية ألحقت بالمجتمعات أضرارا نفسية ومادية وإنسانية واجتماعية، فضلا عن أكبر الأضرار الناجمة عن تلك المناهج والممارسات، أعني به: تشويه صورة التراث العقدي - فضلا عن مجموع التراث بأكمله- في أذهان كثيرين من المسلمين وغير المسلمين، ومن ثم فإن تصحيح هذه الصورة يعد واجبا دينيا واجتماعيا وإنسانيا

ثامنا: الوعي بالتراث من خلال ضوابط وقواعد معينة، يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق التواصل بين خلف الأمة وسلفها، إذ يقف الخلف من خلال التراث على ما جادت به قرائح سلفهم في شتى المناحي الفكرية والمعرفية، فضلا عن الاستفادة من هذه الثروة العلمية الكبرى

تاسعا: الوعي بالتراث وسبر أغواره يساعد في خلق جديد، يسترشد من خلال كنوزه الجليلة، إلى إقامة المبادئ الفكرية والمعرفية الخاصة بهم، على الأصول التي قررها علماء التراث من قبل، وكما أسهمت هذه

الأصول قبل ذلك في حل مشكلات واقعهم، فإنها ستسهم في بناء واقعنا، إذ إن هذه الأصول مردها الأصيل إلى الإسلام

عاشرا: النجاح في تحقيق ما سبق، إنما يعد أقوى رسالة إلى أولئك الذين يجعلون من التراث العقدي تكأة لهم في مذاهبهم الشاذة والمتطرفة، ومستندا لهم في فكرهم المنحرف وفهومهم السقيمة، فضلا عن أن إظهار التراث في حلته القشيبة، يعد دحضا لمفتريات أولئك الذين يتطاولون عليه بين الفينة والأخرى.

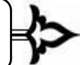
- **التوصيات**

العناية بالتراث بصفة عامة والعقدي بصفة خاصة، وتطبيق القواعد والضوابط العلمية اللازمة في قراءته، حتى يتسنى لنا الإفادة من معطياته العلمية والمعرفية في واقعنا المعاصر.

وبعد، فهذا جهد المقل، وإني أسأل الله تعالى رافعا إليه أكف الضراعة والذل، أن أكون قد وفقت لما أصبو إليه وأرتجي، وأن يقع هذا البحث من قارئيه موقع لقبول والرضا، فإن أجابني ربي إلأى منيتي، فالفضل إلأيه وحده، فكم له من من وعطايا وهبات، وإن كانت الأخرى، فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله منه براء

وحسبي أني اجتهدت قدر الوسع والطاقة، وإني لأطمع أن أنال ثواب المجتهدين، فقد كفل لهم ربي الثواب في كلا الحالتين

والله وحده من وراء القصد، وهو الهادي إلى الصراط المستقيم



وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار، أهل الصدق والوفاء صلاة دائمة ما تبسم فجر فأتحف الجو بالضياء وانقشع هجر فطاب الود والصفاء.

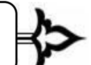
وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين

*****

ثبت المصـــــــادر

- القرآن الكريم

١. أبومنصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية: بلقاسم الغالي، ط: دار التركي للنشر – تونس، ط سنة ١٩٨٩م
٢. الأدلة العقلية على وجود الله بين المتكلمين والفلاسفة: د/سعيد عبداللطيف فودة، ط: دار الأصلين، ط الأولى سنة ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م
٣. الأربعين في أصول الدين: للإمام فخر الدين الرازي، تقديم وتحقيق وتعليق: د/أحمد حجازي السقا، ط: مكتبة الكليات الزهرية – القاهرة، ط سنة ١٩٨٦م
٤. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: لإمام الحرمين الجويني ٤١٩/ ٤٧٨هـ ، تحقيق وتعليق وتقديم: د/محمد يوسف موسى، د/علي عبدالمنعم عبدالحميد، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة، مكتبة المثنى – بغداد، ط سنة ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م
٥. الإسلام يتحدى: وحيد الدين خان، تعريب: د/ظفر الإسلام خان، مراجعة وتحقيق: د/عبدالصبور شاهين، ط: مكتبة الرسالة – بدون تاريخ
٦. إشارات المرام من عبارات الإمام: العلامة القاضي كمال الدين أحمد البياضي الحنفي، تحقيق وتعليق وضبط: الشيخ يوسف عبدالرازق الشافعي، تقديم: الإمام الكوثري، ط: زمزم ببلشرز، ط سنة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م
٧. الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا مع شرح نصير الدين





الطوسي، تحقيق: د/سليمان دنيا، ط: دار المعارف – القاهرة، ط الثانية سنة ١٩٦٥م

٨. أصول الدين: أبي منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي البغدادي المتوفى سنة ٤٢٩هـ ، ط: مدرسة الإلهيات، استانبول – تركيا، ط سنة ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م

٩. الاقتصاد في الاعتقاد: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤٢٤هـ /٢٠٠٤م

١٠. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني البصري المتوفى عام ٤٠٣هـ، تحقيق وتعليق وتقديم: محمد زاهد بن الحسن الكوثري (١٢٩٦-١٣٧١هـ) ط: المكتبة الزهرية للتراث – القاهرة، ط الثانية سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م

١١. البرهان في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ) تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤١٨ هـ/١٩٩٧م

١٢. تبصرة الأدلة في أصول الدين: للإمام أبي المعين ميمون النسفي الماتريدي المتوفى سنة ٥٠٨هـ/١١١٤م، تحقيق وتعليق: د/محمد الأنور حامد عيسى، ط: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، ط الأولى سنة ٢٠١١م

١٣. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين:

طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط: عالم الكتب – لبنان، ط الأولى سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م

١٤. تجديد المنهج في تقويم التراث: د/طه عبدالرحمن، ط: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب، بيروت – لبنان، ط الثانية سنة ١٩٩٣م

١٥. تحديات واجهت التراث وتواجهه: د/عباس أرحيلة، بحث منشور في مجلة: الإحياء، العدد: ٣٩–٤٠، الناشر: الرابطة المحمدية للعلماء – المغرب، سنة النشر ٢٠١٣م

١٦. تحفة المريد: للشيخ/ إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي البيجوري المتوفى سنة ١٢٧٧هـ، شرح جوهرة التوحيد للعلامة الشيخ برهان الدين إبراهيم بن حسن اللقاني المتوفى سنة ١٠٤١هـ، ضبطه وصححه: عبدالله محمد الخليلي، ط : دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الثانية سنة ٢٠٠٤م/١٤٢٤هـ

١٧. التراث والمعاصرة: د/أكرم ضياء العمري، سلسلة كتاب الأمة، ط: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية – قطر، ط الأولى سنة ١٤٠٥هـ

١٨. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، ط: دار الكلم الطيب، بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م

١٩. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ، تحقيق: الشيخ/عماد الدين أحمد حيدر، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م
٢٠. تهافت التهافت: للقاضي أبي الوليد محمد بن رشد المتوفى سنة ٥٩٥هـ، تحقيق: د/سليمان دنيا، ط: دار المعارف –القاهرة، ط الثالثة ط سنة ١٩٨١م
٢١. تهذيب التراث الإسلامي: د/محمد عمارة، مقال في مجلة الأزهر الشريف، عدد: يناير سنة ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م
٢٢. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط الأولى سنة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م
٢٣. ثقافتنا في ضوء التاريخ: د/عبدالله العروي، ط: المركز الثقافي العربي، بيروت – لبنان، ط الرابعة سنة ١٩٩٧م
٢٤. جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، ط الأولى سنة ١٤٢٠ هـ/٢٠٠٠م
٢٥. الحكمة في مخلوقات الله: للإمام أبي حامد الغزالي الطوسي المتوفى سنة ٥٠٥هـ ، تحقيق: د/محمد رشيد قباني، ط: دار إحياء العلوم – بيروت، ط الأولى سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م
٢٦. الحيدة: للإمام عبدالعزيز بن يحي بن مسلم الكناني المكي المتوفى سنة ٢٤٠هـ، قام بتصحيحه والتعليق عليه: الشيخ

إسماعيل الأنصاري، ط: دار عمار للنشر – عمان، ط الأولى سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م

٢٧. خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة: الإمام فخر الدين الرازي محمد بن عمر المتوفى ٦٠٦هـ، تحقيق: د/أحمد حجازي السقا، ط: دار الجيل – بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م

٢٨. رسالة إلى أهل الثغر: الإمام أبي الحسن الأشعري، تحقيق ودراسة: عبدالله شاكر محمد الجنيدي، ط: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط الثانية سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م

٢٩. السفر في الزمان الكوني: باري باركر، ترجمة: د/مصطفى محمود سليمان، مراجعة: جلال عبدالفتاح، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، ط سنة ١٩٩٩م

٣٠. سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، ط: دار الرسالة العالمية، ط الأولى سنة ١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩م

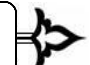
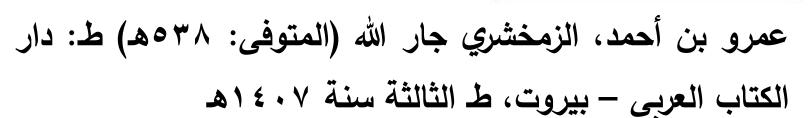
٣١. شرح الأصول الخمسة: قاضي القضاة عبدالجبار بن أحمد، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق وتقديم: د/عبدالكريم عثمان، تصدير: د/أحمد فؤاد الأهواني، ط: مكتبة وهبة – القاهرة، ط الثالثة سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م

٣٢. شرح العقيدة الكبرى المسماه عقيدة أهل التوحيد: للإمام أبي عبدالله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني الحسني المتوفى ٨٩٥هـ، تحقيق: السيد يوسف أحمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

٣٣. شرح المقاصد: للعالم الإمام مسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعد الدين التفتازاني (٧١٢-٧٩٣هـ) تحقيق وتعليق وتقديم: د/عبدالرحمن عميرة، تصدير: الشيخ/صالح موسى شرف، ط: عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط الثانية سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م
٣٤. شرح المواقف: للقاضي عضد الدين عبدالرحمن الإيجي المتوفى سنة ٧٥٦هـ، تأليف: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦هـ، ومعه: حاشيتا السيالكوتي والجلبي على شرح المواقف، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م
٣٥. شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، ط الأولى سنة ١٤١٥هـ/١٤٩٤م
٣٦. الطريق إلى التراث الإسلامي: د/علي جمعة محمد، ط: نهضة مصر – القاهرة، ط الرابعة سنة ٢٠٠٩م
٣٧. عقيدتنا: د/محمد ربيع الجوهري، ط الثانية عشرة سنة ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م
٣٨. العمل الديني وتجديد العقل: د/طه عبدالرحمن، ط: المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء، ط الثانية سنة ١٩٩٧م
٣٩. فصل المقال وتقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال: للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، قدم له وعلق عليه: د/ألبير نصري نادر، ط: دار الشروق (المطبعة الكاثوليكية) بيروت – لبنان، ط الثانية سنة ١٩٦٨م



٤٠. فصوص الحكم: الفارابي، مع شرحها: للسيد إسماعيل الغازاني، تقديم وتحقيق: علي أوجبي، ط: منتدى الآثار والمفاخر الثقافية – طهران، ط الأولى سنة ١٢٣٤هـ
٤١. في منهج التعامل مع التراث: د/عماد الدين خليل، بحث منشور في مجلة: إسلامية المعرفة(مسماها القديم) والحالي (الفكر الإسلامي المعاصر) تصدر عن المعهد العالي للفكر الإسلامي، العدد: التاسع عشر، السنة الخامسة سنة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م
٤٢. القرآن الكريم والعلم الحديث: د/منصور محمد حسب النبي، ط: دار المعارف – القاهرة، ط سنة ٢٠٠٢م
٤٣. كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
٤٤. كتاب التوحيد: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، تحقيق: د/فتح الله خليف، ط: دار الجامعات المصرية – الإسكندرية، بدون تاريخ
٤٥. كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع: للإمام أبي الحسن الأشعري المتوفى سنة ٣٣٠هـ، صححه وقدم له وعلق عليه: د/حموده غرابه، ط: مطبعة مصر – القاهرة، ط سنة ١٩٥٥م
٤٦. كتاب النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية: الشيخ الرئيس الحسين أبي علي بن سينا، نقحه وقدم له: د/ماجد فخري، ط: دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط سنة ١٩٨٢م
٤٧. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن

عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ط: دار الكتاب العربي – بيروت، ط الثالثة سنة ١٤٠٧هـ

٤٨. محاسن التأويل: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلميه – بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٨هـ

٤٩. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين: أبوعبدالله محمد بن عمر بن حسين فخر الدين الرازي (٥٤٤-٦٠٦هـ) تقديم وتحقيق: د/حسين أتاي، ط: مكتبة دار التراث – القاهرة، بدون تاريخ

٥٠. المسايرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة: للعلامة الكمال بن الهمام الحنفي المتوفى سنة ٦٨١هـ، راجع أصولها وعلق عليها: محمد محي الدين عبدالحميد، ط: المكتبة المحمودية التجارية –القاهرة، ط سنة ١٩٢٩م

٥١. المستصفى: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م

٥٢. المعاصرة في إطار الأصالة: أ/ أنور الجندي، ط: دار الصحوة – القاهرة، ط الأولى سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م

٥٣. معالم أصول الدين: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط: دار

الكتاب العربي – لبنان، بدون تاريخ

٥٤. المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤَصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها): د/محمد حسن حسن جبل، ط: مكتبة الآداب – القاهرة، ط الأولى سنة ٢٠١٠م

٥٥. المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط: دار الحرمين – القاهرة، بدون تاريخ

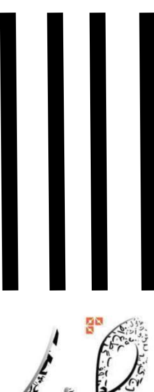
٥٦. معجم اللغة العربية المعاصرة: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، ط: عالم الكتب، ط الأولى سنة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م

٥٧. معيار العلم: الإمام الغزالي، تحقيق :د/سليمان دنيا، ط: دار المعارف – القاهرة، ط سنة ١٩٦١م

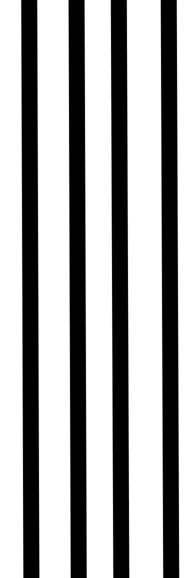
٥٨. المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي أبي الحسن عبدالجبار الآسد آبادي المتوفى سنة ٤١٥هـ، خلق القرآن جـ٧، تحقيق: د/محمود قاسم، مراجعة: د/إبراهيم مدكور، قوم نصه: إبراهيم الإبياري، إشراف: د/طه حسين، ط: الشركة العربية للطباعة والنشر – القاهرة، ط سنة ١٩٦٢م

٥٩. مفاتيح الغيب: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط الثالثة سنة ١٤٢٠هـ

٦٠. مقدمات علم الكلام: د/محمد ربيع الجوهري، ط الأولى سنة ١٤٤٥هـ/٢٠١٨م
٦١. مقدمة ابن خلدون: العلامة ولي الدين عبدالرحمن بن محمد ابن خلدون (٧٣٢-٨٠٨هـ) حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبدالله محمد الدرويش، ط: دار يعرب – دمشق، ط الأولى سنة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م
٦٢. مناهج الأدلة في عقائد الملة: ابن رشد، تقديم وتحقيق: د/محمود قاسم، ط: مكتبة الأنجلو الصرية – القاهرة – بدون تاريخ
٦٣. المنطق وتجديد الخطاب الديني: د/عبدالعزيز سيف النصر، ط: مطابع الأهرام – قليوب – مصر، ط سنة ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م
٦٤. المواقف في علم الكلام: عضد الله والدين القاضي عبدالرحمن بن أحمد الإيجي، ط: عالم الكتب – بيروت، بدون تاريخ
٦٥. النكت المفيدة في شرح الخطبة والعقيدة: للشيخ أبي محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني (٣١٠- ٣٨٦هـ) تأليف: محمد بن سلامة الأنصاري التونسي (٧٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د/الميلودي بن جمعة، الأستاذ/الحبيب بن طاهر، ط: مؤسسة المعارف، بيروت – لبنان، بدون تاريخ
٦٦. النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي، ط: المكتبة العلمية – بيروت ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م







قسم
الدعوة والثقافة
الإسلامية